دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

ISSN 2629-6616
رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

ISSN 2629-6616
VR.3373.6327.B

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا آسيوية

عنوان المجلة:

قضايا آسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

العدد التاسع جويلية 2021

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين- ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : https://democraticac.de/

رئيس المركز:

أعمار شرعان

رئيس هيئة التحرير:

الدكتورة عجلة مزوزي

أستاذة العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

نواب رئيس التحرير:

- د. جمال الفاضي – أستاذ العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة فلسطين
- د عائشة حمايدي – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر

هيئة التحرير

- د.بن مبهوب نصرين –جامعة الجزائر3- الجزائر.
- د.كعبوش الحواس –الدراسات الاسيوية/ جامعة الجزائر3
- د.نصر الدين مختاري- العلاقات الدولية، تخصص دراسات إقليمية/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- د.محمد بلعيشة –الدراسات الاسيوية/ جامعة الجزائر3
- أ.أسماء بن مشيح – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر
- أ.وفاء بوكابوس – باحثة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المنار/تونس

أعضاء اللجنة العلمية:

1. أ.د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
2. أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.
3. أ.د. ايتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.
4. أ.د. دلال بحري – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة1/الجزائر.
5. د. عبد القادر ودرو– أستاذ العلاقات الدولية– جامعة عنابة– الجزائر.
6. د. حنان رزايقية– دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر –3–.
7. د. جمال فاضي – باحث في الشؤون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
8. د. حمايدي عائشة – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.
9. د. حسام الدين بوعيسى – متخصص في الشؤون الامنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.
10. د. أحمد بوالعلي بوجدلية – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
11. د. العربي فاروق –أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر–3–
12. د. سليم عاشور – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.
13. د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الادارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.
14. د . حارث قحطان عبدالله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.
15. د. عبد القادر شاوري – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
16. د. فاطمة صفراوي – أستاذة العلوم السياسية والقانون العام جامعة سوسة /تونس.
17. د. جلال حمد حمد عبدالله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.
18. د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر.
19. د.زينة شاوش – علم الاجتماع تخصص الادارة والعمل/ جامعة بسكرة– الجزائر.
20. د. ميثم منفي كاظم العميدي– كلية القانون–جامعة بابل– العراق.
21. د.بن مبهوب نسرين –جامعة الجزائر3– الجزائر.
22. أ.م.د. وحيد أنعام كاكائي–وزارة التربية العراقية مديرية تربية دبالى– العراق.
23. د.إلياس كشاوي، جامعة الجزائر –3– الجزائر.
24. د.كعبوش الحواس، جامعة الجزائر –3–، الجزائر.
25. د. نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
26. د. محمد أمين سويعد، جامعة الجزائر –3–، الجزائر.

27.د. سالمي العيفة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3/ الجزائر.

28.د. حمدان بوعمران متخصص في العلوم السياسية فلسطين.

29.د محمد الشيخ ريس قسم العلوم السياسية جامعة الجفرة/ ليبيا.

30.د كمال شطاب أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

31.د فؤاد الربيع دكتور في العلاقات الدولية و القانون الدولي/المغرب

32.د.محمد بلعيشة الدراسات الاسيوية/ جامعة الجزائر-3-

33.د. مجال عبدالعزيز عوضي الرديطي جامعة الشرق الأدنى –قبرص – تركيا

34.د.مجدي عبدالله فواز خصاونه، متخصص في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، الأردن.

الفهرس

الـفـهـرس

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	الافتتاحية: الحركية الآسياوية صعود أم دعاية؟ (د. محمد بلعيشة)	1
	الدراسات	
02	الاستراتيجية الأمريكية – الصينية في بحر الصين الجنوبي (الباحث محمد علي عباس، أ .د . زياد طارق عبدالرزاق)	4
03	الشّرق الأوسط الكبير والثّورات العربيّة: صدام الإرادات وصراع المصالح (الباحث عبد الكريم بن الدّخلي)	29
04	السياسة الخارجية العراقية والأزمات الخليجية الحديثة : مواقف وأفعال (الباحثة نهى جاسم حسين)	53
05	مؤتمر باندونغ قراءة في الذاكرة التاريخية (أ.الطاهر حاج النور أحمد، أ.أبوهريرة عبدالله محمود)	70
06	التكامل الإقليمي العابر للقارات في ظل الإقليمية المفتوحة نموذج منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادي Apec (ب.صادق أمين-د.محمد بلعيشة)	88
07	الفضاء السيبراني كساحة لإدارة التنافس الإيراني-الإسرائيلي حول النفوذ في الشرق الأوسط (د./ أميرة صديق)	112
	قراءة في كتاب	
08	بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الديبلوماسية الفرنسية (ب.صبار محمد رضى)	134
	دولة العدد	
09	بروناي دار السلام (ب.محمد الأزهر العبيدي)	145

الإفتتاحية

الإفتتاحية

الحركية الآسياوية صعود أم دعاية؟

حاز الجدال حول فرضية آسياوية القرن، على النصيب الأكبر من إهتمامات الباحثين وأصحاب الإختصاص، وحاجج أنصار الطرح الآسياوي بمجموعة من المؤشرات والأبعاد، ففي سنة 2020م كانت نسبة هذه القارة من إجمالي سكان العالم قد بلغت 59.5% بتعداد سكاني بلغ 4,641,054,775 جعلها تحتل الريادة، ومن ناحية القوة الاقتصادية أيضا، سجلت آسيا نمو إقتصادي مطرد بوتيرة متسارعة جعلها تنافس كبرى الإقتصاديات العالمية فمن أصل عشرة أكبر إقتصادات عالميا في سنة 2020م يوجد ثلاث دول آسياوية (الصين-الهند-اليابان) إضافة إلى المشاريع الاقتصادية ذات البعد الآسياوي حيث يُتوقع بحلول عام 2040م أن تحوز آسيا من الناتج الإجمالي العالمي حوالي 50%، وتتوجه بذلك أيضا إلى نسبة 40% من الإستهلاك العالمي، إضافة إلى مضي تجربة (أَسْيَنَة آسيا) في النجاح النسبي وتم تسجيل معدلات إيجابية فتم إحصاء 60% من التجارة الآسيوية كلها تمت بين دول آسياوية مقارنة بالتجارة مع دول من خارج آسيا، إضافة إلى التعاطي الإيجابي لآسيا مع الجائحة مقارنة بباقي العالم، دون نسيان مبادرة الصين (BRI) التي من الممكن أن تدخل نطاق الكونية، ومن الناحية العسكرية فحسب تصنيف أقوى الجيوش لسنة 2021م الصادر عن (globalfirepower) فإنه يوجد ستة (06) جيوش آسياوية من أصل عشرة جيوش عالمية إحتلت الريادة (روسيا-الصين-الهند-اليابان-كوريا الجنوبية-باكستان).

صحيح أن مبررات هذه الطرح سليمة وقوية، إلا أنه لا يجب التطرف لحجة على حساب الأخرى، فأغلب مؤشرات القوة الآسياوية على صحتها تبقى في ثناياها العديد من الإختلالات التي يجري نسيانها أو تناسيها قصديا لغايات متشعبة أهمها الدعاية وهذا من باب التحليل الذاتي والتسويق الأيديولوجي، وذلك حين نجد (معهد القرن الآسيوي - asian century institute) في أحد دراساته يقر أن آسيا تشغل من إقتصاد العالم نحو 30%، رغم أنها موطن لـ 60% من سكان العالم كما أشرنا أعلاه، وهذا يوحي بتأخرها فعلا، كما طرف ذات المعهد ثلاث تساؤلات جوهرية بخصوص آسياوية النسق العالمي مستقبلا، هل يمكن لآسيا المحافظة على وتيرة لحقاها بالاقتصادية العالمية؟، هل ستستطيع آسيا أن تترجم نموها الاقتصادي إلى قوة سياسية؟، هل يمكن للآسياويين التعاون معًا كفريق واحد؟ أم سيبقون منقسمين، وسيستمرون في التطلع إلى الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى من أجل قيادة عالمية؟، هذه الأسئلة الهيكلية تتطلب للإجابة عنها معاينة للواقع الآسياوي وتقديم تقييم لآداءها خلال الجائحة، إذ يقول (مايكل ر. أوسلين- Michael R. Auslin) في دراسة له (The Asian Century"—Over So Soon") على أن "***أولئك الذين لديهم يقين في هيمنة الصين على العالم تجاهلوا مَوَاطن ضعف قارة آسيا***"، نعم فإنه لمن منصف أن نستحضر بعض الشواهد على ذلك والتي يمكن من خلالها الإجابة عن تلك التساؤلات، فبتجريد القارة الآسياوية عن مؤشرات قفزتها الاقتصادية، سنجدها مثلا ورغم القوة الاقتصادية إلا أنه لم يلحق أي اقتصاد آسياوي كبير بقادة العالم إقتصاديا الولايات المتحدة وألمانيا، من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما أنه من الجدير بالذكر أن الإقتصاديات الآسياوية تمتلك القوة المالية والاقتصادية والعسكرية نتيجة القوة السكانية وليس نتيجة التطور الاقتصادي، أي أن هذه الاقتصاديات كمية وليست نوعية، ولعل أن الجائحة التي إستهدفت الإنسان بالدرجة الأولى ستكون لها تداعيات على هذه الاقتصاديات التي تعتمد بصورة مباشرة على اليد العاملة الكثيرة، عكس الدول الغربية التي تعتمد على التقنية والآلة، فالدول الآسياوية خلال الجائحة شهدت إقتصاداتها إنكماشات وركود مثل الصين والهند، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية والغرب التي تخطت حصيلة الجائحة بعشرات الأضعاف إلا أن أداء إقتصادياتها كان أنجح من نظيراتها الآسياوية بإحتساب عامل الكوفيد 19 الذي استهدف الانسان،

أما بخصوص العمل الآسياوي المشترك الذي يعتبر شرطا رئيسا في أي صحوة آسياوية، فإنه من المستبعد أن نتحدث عن آسيا موحدة رغم مبادرات (أسينة آسيا) التي نجحت نسبيا إلى حد ما، إلا أن آسيا تشهد أزمات سياسية هيكلية، حيث أن أكبر أقطابها –الصين- تعرف حالة من تحويل قوتها إلى الاقتصادية إلى قوة سياسية وذلك ما يمكن تلمسه في سياساتها الإقليمية والدولية الخارجية، ضف إلى ذلك النزاعات الدبلوماسية والسياسية بين الفواعل الآسياوية نفسها (نزاع الصين/الهند)، (نزاع الهند/باكستان)، (أزمة ميانمار-الروهينغا)، (نزاع الكوريتين)، (النزاع الياباني/كوريا الجنوبية) (نزاع جزر كوريل)، (نزاع بحر الصين الجنوبي)، (نزاع بحر الصين الشرقي)، (النزاع حول جزر "سبارتلي" و"جزر بارسيل")، (النزاع حول جزر "دياو يو داو" و "سنكا كو")، (نزاع جزر كوريل)، (الإحتجاجات في هونغ كونغ)، (مشكلة الإيغور)، هذه الشبكة من النزاعات تعتبر عامل تشويش على أي عملية آسياوية لتوحيد الجهود صوب الصعود، وهو ما يسميه (كارل دويتش- Karl Deutsch) في وظيفيته –الإتصالية- الجديدة بعنصر التشويش الذي يحول دون قيام أي عملية تكاملية، كما تتكشف أيضا الاختلالات على مستوى آسيا عندما نُذكر بنسب الفقر العالية والتي زادت خاصة في جنوب وجنوب شرق آسيا بسبب الجائحة.

إنه لمن غير المسموح للباحث بأن يتطرف في تحليله لأحد المذهبين، ففي العلوم الإنسانية والسياسية الحقائق نسبية غير مطلقة وأحيانا تواجه حتى صعوبة التجريب، لذلك فإننا بالتحليل أعلاه نكون قد أعطينا وجهات نظر متضاربة ومتصارعة حول إثبات رجاحتها، وهذا من باب فهم قضية الصعود الآسياوي وتقليبها من عدة جوانب، وهذا كله من باب استهداف نتائج تكون خاضعة للتحليل والتجريب والمنطق وأكثر قربا من الواقع والحقيقة العلمية، ونحن بذلك نقارب ما استطعنا، لذلك تعكف مجلة (قضايا آسيوية) على توفير بصورة دورية مجموعة من المواضيع التي تعنى بالشأن الآسياوي، وهذا قصد الإسهام ولو بالشيء اليسير في بحر الدراسات الآسياوية، وهذا عدد جديد آخر يضعه الفريق الساهر على المجلة بين أيديكم، كإمتداد للأعداد السابقة وإستمرارية للأعداد القادمة، هو عدد يحتوي مجموعة من المواضيع المختلفة في آسيا، ومثلما نضرب الموعد مع القارئ كل فصل، فإننا نجدد ترحيبنا بالكُتاب والباحثين المتميزين لتقديم أبحاثهم في الشأن الآسياوي قصد نشرها والإفادة بها ومنها.

د.محمد بلعيشة

(جامعة الجزائر-3-)

الهوامش:

1. البنك الدولي في جنوب آسيا عرض عام: التوقعات الاقتصادية في جنوب آسيا قاتمة. فمن المتوقع أن تغرق المنطقة في عام 2020 في أسوأ حالة ركود تشهده على الإطلاق مع استمرار الآثار المدمرة لجائحة فيروس كورونا على اقتصادات جنوب آسيا، https://www.albankaldawli.org/ar/region/sar/overview#1

2. globalfirepower :**2021 Military Strength Ranking** :**https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php**

3. worldometers : **https://www.worldometers.info/world-population/#region**

4. سارة سمير، **ترتيب دول العالم اقتصادياً 2020.. وما تأثير كورونا على أقوى الدول؟**، على موقع الرؤية الإلكتروني: https://www.alroeya.com/117-53/2186896-%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7-2020-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84

5. **Asian century institute , asia and the world in the asian centur, https://asiancenturyinstitute.com/online-courses/20-asia-and-the-world-in-the-asian-century**

6. **https://www.hoover.org/research/asian-century-over-so-soon**

7. **https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%AD%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%8A-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%8F%D8%BA%D9%91%D9%8E%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88 /**

الدراسات

الاستراتيجية الأمريكية – الصينية في بحر الصين الجنوبي

US-Chinese strategy in the South China Sea

الباحث محمد علي عباس (*)

أ .د . زياد طارق عبدالرزاق (**)

الملخص

يعد بحر الصين الجنوبي ابرز البحار العالمية التي تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة ، لاسيما للدول الكبرى ، تنبع هذه الأهمية من موقعه الجغرافي الذي يربط المحيط الهندي والمحيط الهادي ، كما له أهمية اقتصادية وطاقوية الأمر الذي نتج عنه مصالح مترسخة في هذه المنطقة للدول الإقليمية ابرزها (الصين ، والولايات المتحدة الأمريكية) ومن هذه الاعتبارات لذلك تاتي أهمية هذه الدراسة لبيان الاستراتيجية الامريكية والصينية في بحر الصين الجنوبي، إذ وضعت كل دولة استراتيجية خاصة بها وبما يضمن ويحقق مصالحها هذه المنطقة، تعتمد كل استراتيجية على عدد من الركائز التي تحدد التنافس في هذه المنطقة ، فالصين اتبعت استراتيجية التوسع في الوقت الذي اتبعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية الاحتواء لمواجهة التوسع الصيني في البحر.

الكلمات المفتاحية : بحر الصين الجنوبي، التنافس الأمريكي، التنافس الصيني،الاستراتيجية الامريكية الصينية.

Abstract:

The South China Sea is the most prominent global sea that enjoys great geostrategic importance, especially for the major countries. This importance stems from its geographical location linking the Indian Ocean and the Pacific Ocean, as well as economic and energy importance, which resulted in entrenched interests in this region for regional countries, most notably China, and the states. The United States of America (and among these considerations therefore comes the importance of this study to demonstrate the American and Chinese strategy in the South China Sea, as each country has developed its own strategy to ensure and achieve its interests in this region. Each strategy depends on a number of pillars that determine competition in this region. Expansion strategy at a time when the United States of America adopted a strategy of containment to counter the Chinese expansion at sea.

Key words: South China Sea, US rivalry, Chinese rivalry, US-China strategy.

المقدمة:

نظراً للمكانة الجيوستراتيجية التي يتمتع بها بحر الصين الجنوبي، كان محط أنظار القوى الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى للمحافظة على هيمنتها العالمية، ومنع صعود أي قوى معادية في أي منطقة في مناطق العالم، كما يحظى هذا البحر بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الصينية، كونه الممر الرئيس الذي يربط مناطق العالم بالصين، لاسيما وإنها بحاجة إلى إمدادات النفط والغاز الطبيعي التي تمر عبره لبناء وتعزيز قدراتها الاقتصادية وتأمين وجودها.

فبحر الصين الجنوبي يتميز بمقومات تجعله يحظى بأهمية كبيرة واهتمام الدول الإقليمية والدولية نظراً لموقع بحر الصين الجنوبي بين المحيط الهندي في الغرب والحيط الهادئ في الشرق ، وبين دائرتي عرض (30-26) شمالاً ، وخطي طول (100 –121) شرقاً ، ويغطي مساحة كبيرة تصل إلى ما يقارب (3,447) مليون كم3 ، وبعمق يصل إلى (5,245 م) ويحاط به ما يقارب تسعة دول رئيسية هي : (الصين ، ماليزيا ، فيتنام ، تايلند ، كمبوديا ، سنغافورا ، بروناي ، إندونيسيا ، الفلبين) ، يرتبط بحر الصين الجنوبي بالمحيط الهادئ عبر (مضيق تايوان وباشي) وبحار سولو وسيليبيس عبر (مضائق ميندناو وبالاك) وبالمحيط الهندي عبر (مضيق ملقا) ، وببحر جافا عبر (مضيقي كاليمنتات وكاسبا)، وبذلك يعد (مضيق ملقا ومضيق باشي) المضيقين الأكثر أهمية في ضوء تبادل المياه بين بحر الصين الجنوبي وباقي المسطحات المائية

ولموقعة الجغرافي ولوقوعه عند الطرق البحرية فهو الأكثر كثافة في المواصلات البحرية في العالم بما يقدر بنصف التجارة الدولية ، ونظراً لوقوعه ضمن أطر جغرافية تطل عليه وتتبادل فيما بينها أدوار تنافسية مهمة مما تعطي أهمية جيوبوليتيكية ، فضلاً عن كثرة الجزر المحيطة بهذا البحر واحتوائها على مخزون مهم من الموارد الطاقوية من النفط والغاز، بالإضافة إلى مصائد الأسماك الغنية، كل هذه المميزات جعلت بحر الصين الجنوبي ساحة للتنافس بين الدول الكبرى لتحقيق مصالحها فيه وعلى رأس هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية والصين .

وضعت كل من الدولتين استراتيجية معينة تجاه هذا البحر منطلقة من مصلحتها الخاصة، فقد اتبعت الصين استراتيجية التوسع في بحر الصين الجنوبي (التوسع الجغرافي، والعسكري)، في الوقت الذي حاولت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الحد من التوسع الصيني وإعادة التوازن في المنطقة بناءً عن على عدة مرتكزات.

إشكالية الدراسة:

تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية هي : بعد الأهمية الجيوستراتيجية التي يتمتع بها بحر الصين الجنوبي في جنوب شرق اسيا ، كيف ستؤمن كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين من فرض السيطرة على بحر الصين الجنوبي ؟ ومن التساؤل الرئيس تتفرع عدة تساؤلات هي :

1- ماهي ابرز المرتكزات التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية من ضمن استراتيجيتها في بحر الصين الجنوبي؟

2- وماهي ابرز ركائز الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي ؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : من أجل ضمان السيطرة السيطرة على بحر الصين الجنوبي أعتمدت كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين استراتيجية من أجل تعزيز هذه السيطرة، إذا تعتمد كل استراتيجية على عدد من الركائز التي تؤمن نجاح هذه الاستراتيجيات.

منهجية الدراسة:

ومن أجل اثبات فرضية البحث تم الاعتماد في دراسة البحث على المنهج التحليلي الوصفي من اجل تحليل الاستراتيجية الطرفية وطريقة استخدامها في بحر الصين الجنوبي من قبل الطرفين .

هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة على مبحثين اساسين: عرض **المبحث الأول** دراسة الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي ومرتكزاتها، فضلاً عن البحث في التغيير الذي طرأ عليها خلال إدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)، وناقش **المبحث الثاني** الاستراتيجية الصينية وأبرز مرتكزاتها , وتناول المبحث الثالث التصورات المستقبلية للاستراتيجية الأمريكية- الصينية حول منطقة بحر الصين الجنوبي.

المحور الأول الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي

تنطلق الاستراتيجية الامريكية في بحر الصين الجنوبي من عدد من الاعتبارات، يأتي في مقدمتها احتواء التوسع الصيني في منطقة شرق أسيا وسيطرتها على طرق الملاحة من وإلى تلك المنطقة ماخلق قلق متنامي لدى واشنطن بالسيطرة الصينية على البحار وطرق الملاحة العالمي، وأزاداد الاهتمام الامريكي في منطقة بحر الصين مع تولي (باراك اوباما) الرئاسة الامريكية والذي وضع استراتيجية في هذه المنطقة تؤمن المصالح الامريكية. وهذا ماسيتم شرحه من خلال هذه المبحث عبر مطلبين

اساسين: المطلب الاول عن طبيعة الاستراتيجية الامريكية في بحر الصين الجنوبي، والمطلب الثاني عن ابرز مرتكزات هذه الاستراتيجية.

أولا : طبيعة الاستراتيجية الامريكية في بحر الصين الجنوبي

تقليدياً لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية راغبة في التورط بمسألة الولاية السيادية على بحر الصين الجنوبي ، فقد صرحت مراراً وتكراراً أن الأراضي التي تطالب بها الفلبين لم تكن مشمولة بمعاهدة الدفاع المشترك المؤرخة في 30 أغسطس 1951 والتي ربطت الفلبين بالولايات المتحدة الأمريكية ، وكان إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية مقتصراً في الحفاظ على حرية الملاحة وحركة أسطولها السابع [1]، بل حتى حادثة مضايقة سفينة المراقبة (امبيكابل)(*) الأمريكية من قبل البحرية الصينية وسفن الدوريات المدنية جنوب جزيرة هاينان في مارس 2009 التي تسببت بقلق شديد لواشنطن [2]، لم تغيير توجهات الصين بعدم التدخل في نزاعات المنطقة ، واقتصرت مصلحتها الأساسية على حرية الملاحة في المياه المتنازع عليها ، مع ذالك ، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قلقة بشأن صعود القدرات البحرية الصينية وغير متأكدة من التزام الصين بمبدأ حرية الملاحة في المياه المتنازع عليها، جيث اعلن وزير الدفاع الأمريكي (روبرت جيتس) في عام 2010، خلال (حوار شانجريلا) مع أن واشطن لم تنحاز إلى أي طرف في نزاعات السيادة ، فإنها ، مع ذلك ، ستعارض أي إجراء قد يهدد حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي ، كما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية أنذاك (هيلاري كلينتون) في المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في يوليو 2010 ، أذ قالت "أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة وطنية في حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي"، الأمر الذي أثار غضب الصين ، واعتبرت تصريحات كلينتون على أنه شكل من أشكال التدخل الخارجي [3].

وعلى الرغم من إتباع الولايات المتحدة الأمريكية على مدى عقود سياسة وصفت بـ (عدم التدخل الدقيق) في النزاعات البحرية لبحر الصين الجنوبي ، لكن نفوذ الصين الكبير والمتزايد في تلك المياه لاسيما بعد العام 2010 دفع أدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى البدء في تغيير توجهات السياسة الأمريكية واتخاذ موقف اكثر حزماً [4]، تمثل بتعزيز قدراتها في أسيا والمحيط الهادئ على حساب المحيط الأطلسي وأوروبا [5].

وكان هذا التوجه (إلى جنوب شرق أسيا) لإدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما والذي ساندته تغطية إعلامية كبيرة مؤشراً واضحاً وجيداً على نية وغاية واشنطن في إحاطة الصين وعزلها متبعة بذلك (استراتيجية الاحتواء) (*) لإعادة التوازن في المنطقة ، فقامت إدارة الرئيس باراك أوباما والتي ترى في منطقة بحر الصين الجنوبي مصلحة قومية وجوهرية بأطلاق ما يسمى بـ (محور أسيا)

سعياً لتحويل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة مبنية على مصالح تجارية مشتركة في المنطقة إلى أخرى هدفها وغايتها احتواء التوسع الصيني المتنامي [6]،عن طريق الدخول والتغلغل داخل مجالها الحيوي ودائرتها وكذلك تطويقها اقتصادياً وامنياً بالأحلاف والمعاهدات وعسكرياً بأنشاء قواعد عسكرية في كل من اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وغيرها [7].

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في العام 2015 عن الاستراتيجية الجديدة للأمن البحري في أسيا والمحيط الهادئ والتي جاءت على ثلاثة أهداف هي : [8]

1. حرية الملاحة في البحار.
2. ردع الصراع والإكراه .
3. تعزيز وتنفيذ القانون والمعايير الدولية .

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ستنفذ استراتيجيتها لإعادة التوازن الذي أعلنته في العام 2012 في موعدها المحدد، كما أعلنت بأنها سوف تتخذ خطوات نشر ما يقارب (60%) على الأقل من القوات البحرية والجوية بمنطقة أسيا والمحيط الهادئ بحلول عام 2020 ، وطالب قائد القوة البحرية الأمريكية بزيادة (8%) في ميزانيته لتصل إلى (161) مليار دولار ، وأشارت إلى ضرورة زيادة الوحدات البحرية الأمريكية إلى (300) وحدة [9].

تعمل وزارة الدفاع الأمريكية كذلك على رفع قدراتها العسكرية في المحيط الهادئ في إطار استراتيجية سرية وأثبات موقعها وموقع حلفائها ، استعداداً لمواجهة التهديد الذي يكونه أو يشكله التطوير العسكري الصيني ، فوزارة الدفاع الأمريكية توضح بان جزيرة جوام ستكون راس الحربة في استراتيجية تطويق الصين ، التي تحتوي على حاملات طائرات نووية وقاذفات قريبة من أهداف في أسيا وتحديداً الصين [10].

تهدف الاستراتيجية الأمريكية إلى أجبار الصين على الانسحاب من الممرات الرئيسية في بحر الصين الجنوبي (جزر سبراتلي ، وباراسيل) أو على الأقل لنزع السلاح من تلك الممرات عن طريق إزالة المنشآت والقدرات العسكرية ، أذ كان وزير خارجية الولايات المتحدة (ريكس تيلرسون) يدعم في البداية مثل هذه السياسة عندما دعا ليس فقط إلى وقف بناء الجزر الصينية ولكن أيضاً إلى منع الصين من الوصول إلى الجزر الاصطناعية التي تم تشيدها حتى الأن [11].

تسعى الاستراتيجية الأمريكية فضلاً عن ذلك إلى إجبار الصين على التراجع عن مطالبتها البحرية في بحر الصين الجنوبي والتخلي عن الخط التاسع وقبول حكم هيئة التحكيم لعام 2016 الذي قضى

بأنه يجب على الصين أن تستمد استحقاقاتها البحرية من المطالبات المشروعة بالخصائص البرية [12].

أن نهج (باراك أوباما) التدريجي لن يفعل الكثير لردع الصين ، فمع انتهاء الولاية الرئاسية لباراك أوباما كانت الصين في طريقها لاستكمال العديد من الجزر الاصطناعية في ارخبيل سبراتلي ، وتجهيزها بالرادارات ، المطارات ، والموانئ فضلاً عن المنشأة العسكرية الأخرى ، وكل هذا يتعارض مع تعهد الأمين العام الصيني شي جين بينغ بعدم عسكرة الجزر[13] . وبناءً عليه سنقسم هذا المبحث الى مطلبين وكما يلي :

ثانيا : مرتكزات الاستراتيجية الامريكية في بحر الصين الجنوبي خلال ادارتي (باراك أوباما ودونالد اترامب)

استندت الاستراتيجية الامريكية في بحر الصين الجنوبي على عدد من المرتكزات العسكرية والامنية والاقتصادية اضافة الى المشاركات متعددة الاطراف خلال فترة أدارة باراك اوباما وكذلك دونالد ترامب ، ويمكن عرض هذه الركائز بالتفصيل عبر النقاط الآتية:

الركيزة الأولى : تعزيز التحالفات الثنائية وتكثيف وجودها العسكري :

تطبيقاً لاستراتيجية إعادة التوازن في بحر الصين الجنوبي ، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز تحالفاتها مع دول المنطقة لاسيما الدول المحيطة ببحر الصين الجنوبي ، لكسب شرعية لتدخلها في المنطقة ، ولعل أبرز هذه التحالفات هي : (التحالف الأمريكي – الياباني ، التحالف الأمريكي – الفيتنامي ، التحالف الأمريكي – الفلبيني ، التحالف الأمريكي – الماليزي) [14].

سعت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك لتعزيز وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي عن طريق تفعيل قواعدها في دول المنطقة ، فضلاً عن تعزيز قواتها في شمال أستراليا ، ولعل زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى: (اليابان ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا والفلبين) كانت الخطوة الأولى لتعزيز الوجود العسكري وتطبيق استراتيجيته إعادة التوازن في المنطقة ، لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف وجودها في آسيا بزيادة عدد القوات العسكرية والسفن الحربية والطائرات والتدريبات المشتركة في المنطقة ، فضلاً عن زيادة التمويل العسكري الأجنبي إلى حوالي (50) مليون دولار في عام 2014 ، أي ما يقرب من ضعف مبلغ العام السابق[15].

وفي العام 2012 قال وزير الدفاع الأمريكي السابق (ليون بانيتا) أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعيد نشر القسم الأكبر من أسطولها البحري في المحيط الهادئ[16]، لتطويق الصين بسلسلة

من القواعد الجوية والموانئ العسكرية ومهبط طائرات في جزيرة (سايبان) الصغيرة في المحيط الهادئ [17].

تخطط القوات الجوية ايضاً لإرسال طائرات في عمليات انتشار منتظمة إلى قواعد تتراوح من أستراليا إلى الهند كجزء من قوتها المجمعة في المحيط الهادئ ، تتضمن هذه الخطط عمليات نشر منتظمة إلى قواعد القوات الجوية الملكية الأسترالية في داروين وتندال ، وقاعدة شانغي إيست الجوية في سنغافورة ، وقاعدة كورات الجوية في تايلاند ، وتريفاندرم في الهند ، وربما قواعد في كوبي بوينت وبويرتو برنسيسا في الفلبين ومطارات في إندونيسيا وماليزيا [18].

في العام 2013 كانت تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية (17) قاعدة في اليابان تضم أكثر من (40) ألف فرد ، و(12) قاعدة في كوريا الجنوبية ، وقاعدة في سنغافورة تضم (157) فرداً ، وقاعدتين في جوام ، فضلاً عن عدد من القواعد في أستراليا ، الفلبين ، وتايلند [19]، كما نشرت ما يقارب (2500 جندي) من المارينز في شمال أستراليا [20].

لم تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بهذا القدر بل وقعت في العام 2016 إتفاق التعاون الدفاعي المعزز مع الفلبين يسمح لها بنشر قوات تقليدية في الفلبين لأول مرة منذ عقود فضلاً عن استخدام أجزاء من خمس منشآت هي : قاعدة انطونيو باوتيستا الجوية (تقع على بعد بضع عشرات من الأميال شرق جزر سبراتلي المتنازع عليها ، حيث يجري التعزيز العسكري الصيني) ، قاعدة باستا الجوية ، قاعدة لومبيا الجوية ، قاعدة فورت ماجسايساي ، وقاعدة ماكتان بينيتو إيبوين الجوية ، ولعل هذه الاتفاقية جاءت كرد على نشر الصين لقوات عسكرية في جزر اصطناعية في بحر الصين الجنوبي [21].

الركيزة الثانية : التعاون الاقتصادي :

افتتحت إدارة أوباما مبادرة المشاركة الاقتصادية الموسعة (E3) وهي إطار للتعاون الاقتصادي يهدف إلى توسيع العلاقات التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ورابطة دول جنوب شرق أسيا وزيادة كفاءة سلاسل التوريد ، فضلاً عن ذلك إطلق أوباما مبادرة التجارة عبر المحيط الهادي (TPP) والتي كانت تمثل ركيزة أساسية لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة التوازن المصممة لمواجهة النفوذ الاقتصادي الصيني المتزايد في المنطقة، كما تم توقيع اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي في فبراير 2016 مع أربعة دول صغيرة من الأسيان (بروناي ، ماليزيا ، سنغافورة ، وفيتنام) لتحرير التجارة مع احترام معايير العمل والبيئة وكذلك حقوق الملكية الفكرية [22].

الركيزة الثالثة : المشاركة المتزايدة (متعددة الأطراف) :

تمثلت هذه المشاركة من خلال العدد الكبير من الزيارات التي قام بها قادة الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي العام 2009 رتب باراك أوباما أول قمة مع دول الآسيان العشرة ، وفي العام 2010 انضمت واشنطن إلى (ADMM Plus) ، منصة للآسيان وشركائها لتعزيز التعاون الأمني والدفاعي في المنطقة ، وفي العام 2011 حظر أوباما منتدى شرق آسيا وكان أول رئيس أمريكي يحظر المنتدى ، وفي العام 2015 تم الارتقاء بالعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والآسيان إلى مستوى شراكة استراتيجية ، كل هذا اظهر التزام الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقة متعددة الأبعاد وشاملة مع الأسيان ، وكان انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى معاهدة الصداقة والتعاون (TAC) أيضاً خطوة للمشاركة بشكل أكثر عمقاً وفعالية مع دول جنوب شرق أسيا والتعاون مع دول الآسيان في العمليات الإقليمية متعددة الأطراف[23] .

وبعد تولي (**دونالد ترامب**) رئاسة الولاية المتحدة الأمريكية وضع استراتيجية جديدة يقع بحر الصين الجنوبي كجزء منها وهي استراتيجية (منطقة المحيطين الهندي والهادئ) والتي تعرف على أنها منطقة تمتد من الساحل الغربي للهند إلى الشواطئ الغربية للولايات المتحدة الأمريكية ، أشار أليها في وثيقة استراتيجية الأمن القومي ، أظهرت هذه الاستراتيجية درجة معينة من الاستمرار في استراتيجية (باراك أوباما) معتبرة أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ أهم منطقة جغرافية للسياسة الخارجية الأمريكية [24].

ركزت هذه الاستراتيجية على الممرات البحرية بين المحيطين الهندي والهادئ لاسيما بحر الصين الجنوبي ، وهذا أيضاً يشير نوعاً ما إلى استمرار استراتيجية أوباما التي ركزت على إقامة علاقات أقوى مع الهند ، فضلاً عن تركيزها على مواجهة الصين من خلال ترسيخ التحالفات التقليدية والعمل على بناء شراكات أمنية واقتصادية جديدة في المنطقة ، وهذا يعني أن استراتيجية ترامب لم تتجاهل الموضوعات الأساسية لسياسة أوباما في المنطقة ، مع ذلك فأنه على عكس سلفه الذي كان يوازن المخاوف بشأن صعود الصين من خلال موقف تعاوني ، فقد تخلى عن الأسلوب الدبلوماسي تجاه هذا البلد منتهجاً أسلوب أكثر عدائية ، وعرف جمهورية الصين الشعبية على أنها "أحد أكبر التهديدات الوجودية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تهدد هيمنتنا ، واستثماراتنا ، وأنشطتنا الاقتصادية في العديد من دول المحيطين الهندي والهادي" ، وفي العديد من المناسبات وصف ترامب الصين كمنافس استراتيجي مسؤول عن الانتهاكات التجارية المستمرة"[25].

عملياً أوقفت إدارة ترامب الإجراءات العسكرية التي أتخذها سلفه (بارك أوباما) في بحر الصين الجنوبي لفترة وجيزة ، وبعد اقل من عام غيرت إدارة ترامب موقفها واتخذت موقف أكثر تشدداً ، أذ حذر وزير الدفاع جيمس ماتيس من عواقب أكبر (أذ لم تقم الصين بكبح سلوكها في المنطقة)[26].

أما مرتكزات الاستراتيجية الامريكية خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب

الركيزة الأولى : تعزيز التعاون الأمني والعسكري

يمثل التعاون الأمني والدفاعي محور التركيز الرئيس لاستراتيجية ترامب في المنطقة ، ففي العام 2018 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من نصف مليار دولار كمساعدات أمنية لدول المنطقة، واكد وزير الخارجية الأمريكي بومبيو أن (الأمن هو المحور الرئيس للمحادثات داخل المنطقة) [27]. وأضافت البحرية الأمريكية سفينة قتالية ساحلية في سنغافورة وعززت حرية الملاحة في الدوريات ، كما زادت عدد الدوريات من دوريتين في العام خلال فترة إدارة أوباما إلى تسع دوريات في العام 2019 [28].

ركزت استراتيجية ترامب ايضاً على الهند وإحياء التعاون ضمن ما يسمى الرباعي (الحوار الأمني الرباعي : الهند وأستراليا واليابان والولايات المتحدة) [29].

الركيزة الثانية : تعزيز الشراكات الاقتصادية الثنائية

في المجال الاقتصادي أنسحب ترامب من الشراكة عبر المحيط الهادي متعدد الأطراف التي كانت جزء من أستراتيجية الرئيس باراك أوباما ، معتبراً أنه من المفيد للولايات المتحدة الأمريكية تعزيز اتفاقيات تجارية ثنائية بدلاً من الشراكات متعددة الأطراف[30]، مع ذلك فقد ذكرت وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2017 أن منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) [*] ورابطة دول جنوب شرق أسيا (الاسيان) باعتبارهما محورين أساسياً للمنطقة المحيطين الهندي والهادي وتم تحديدهما على أنهما المنصتان الرئيسيتان للترويج لنظام قائم على الحرية [31].

المحور الثاني الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي

يحظى بحر الصين الجنوبي بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الصينية، كونه الممر الرئيس الذي يربط مناطق العالم بالصين، لاسيما وإنها بحاجة إلى إمدادات النفط والغاز الطبيعي التي تمر عبره لبناء وتعزيز قدراتها الاقتصادية وتأمين وجودها، فقد اتبعت الصين استراتيجية التوسع في بحر الصين الجنوبي (التوسع الجغرافي، والعسكري) ، وبناءً عليه سنوضح في طبيعة هذه الاتراتيجية ومرتكزاتها الأساسية وكما يلي :

أولا : طبيعة الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي

بدايتاً كان إهتمام الصين ببحر الصين الجنوبي إقليمياً في المقام الأول ، ويتعلق باستعادة الأراضي البحرية والجزر الموجودة داخلها من الاحتلال الفيتنامي والفلبيني والماليزي ، وأكتسبت فرص الوصول إلى احتياطات النفطية والغاز في المنطقة ، أهمية أكبر لاحقاً لاسيما مع ارتفاع الطلب الصيني على الطاقة ، وأعطى صعود الصين أهمية جديدة للاستراتيجية البحرية كوسيلة لمواجهة الهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تتطلب السيطرة على بحر الصين الجنوبي ، والنتيجة اتباع الصين سلوكاً أكثر جزماً لفرض مطالباتهم في المنطقة ودفع الدول الأخرى للاعتراف بالسيادة الصينية [32].

كانت الصين في مدة خمس عقود تعمل على التحكم في أجزاء متزايدة من بحر الصين الجنوبي ، لكن هذه الحملة تسارعت في العام 2010 ، ففي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ، سيطرت الصين على الكثير من (جزر باراسيل) في شمال بحر الصين الجنوبي ، و(جونسون ساوث) ريف في جزر سبراتلي في الربع الجنوبي الشرقي من بحر الصين الجنوبي ، وفي العام 2009 تحولت الصين الصاعدة إلى أتباع استراتيجية عظمى أكثر قوة وأكدت مطالباتها المكونة من تسعة خطوط كرد فعل على صفقة بين فيتنام وماليزيا قسمت المناطق الاقتصادية الخالصة الخاصة بها ، منذ ذلك الحين ، كانت الصين تنفذ استراتيجية لتأمين السيطرة السيادية في نهاية المطاف على بحر الصين الجنوبي من خلال السيطرة على جزر سبراتلي، وتوسيع قدرات الصين ودفع الولايات المتحدة إلى الوراء من خلال التقدم مع تجنب الصراع[33].

ومن منطلق المصلحة القومية للصين ، فهي تفترض أن أهدافها ومصالحها الأمنية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال أنشاء منطقة عازلة في المناطق المحيطة بها ، فوضعت استراتيجية تسمى بـ (منع الوصول) أو (المنطقة المنعزلة) من خلال توسيع سيطرتها على بحر الصين الجنوبي ليكون لها عمق استراتيجي على حدودها البحرية لمواجهة التواجد الأمريكي في الشرق [34]، لذلك عززت الصين مطالباتها بالجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي ، ونشرت خريطة أخرى تضم (10 خطوط متقطعة) ، تظهر مطالبات الصين القوية في جزيرة تايوان والشاطئ الغربي للفلبين [35] .

إلى جانب خارطة أخرى تضم تسعة خطوط متقطعة تظهر مطالبات الصين في بحر الصين الجنوبي ، وهذا يعني أن بحر الصين الجنوبي يمثل العمق الاستراتيجي للصين ، فهو خط الدفاع الأول عن الصين الذي تسعى للسيطرة عليه[36] .

وتطبيقاً لاستراتيجية التوسع ومنع الوصل التي تعمل بها الصين تبنت استراتيجية التحديث العسكري لتوسيع وجودها العسكري في المنطقة كأهم مرتكز من مرتكزات استراتيجيتها ، لردع

التهديدات التي تواجهها ابتداءً من التحديث الدفاعي للفلبين ، والتواجد الأمريكي في المنطقة ، فلا يمكن للصين التعامل مع كل هذا ألا من خلال استراتيجية كبرى تتكون من نموذج للسيطرة الجيوستراتيجية على المنطقة من خلال نظرية "سلسلة الجزر" [37].

تهدف الاستراتيجية الصينية المتمثل بـ (التوسع ومنع الوصول) إلى تقييد الأنشطة الأمريكية في محيطها الإقليمي ، لاسيما في بحر الصين الجنوبي ، فضلاً عن ذلك تحاول الصين تبني استراتيجية الدفاع بعيدة المدى من خلال تحديث القوات الجوية ، البحرية ، والبرية بتكنولوجيا عالية ومعدات عسكرية لتقييد الولايات المتحدة الأمريكية [38]، أذ حدث تحول في الاستراتيجية البحرية الصينية من الدفاع الساحلي المحدود في الثمانينات إلى ما يسمى "الدفاع البحري" والذي يشمل المناطق المتاخمة للبر الرئيسي الصيني بما في ذلك بحر الصين الجنوبي ، فاستراتيجية الدفاع الصينية الصادرة في العام (2004) حولت استراتيجية الدفاع النشط على البحار القريبة إلى استراتيجية الدفاع البعيدة والتي تقوم على ثلاث مراحل ، وهذه المراحل هي :[39]

المرحلة الأولى (2000 – 2010) : تهدف إلى السيطرة على الجزر الرابطة ما بين اوكيناوا وتايوان والفلبين .

المرحلة الثانية (2010 – 2020) : تهدف إلى الاستحواذ على السلاسل الجزرية والتي تربط جزر اوقازاوارا وغوام واندو واندنوسيا.

المرحلة الثالثة : (2020 – 2040) : تهدف إلى الحد من التواجد الأمريكي في المحيط الهادي والهندي ، وكذلك استهدافها لحاملات الطائرات .

أشار الكتاب الأبيض كذلك للدفاع الصيني لعام 2008 إلى (التحول الاستراتيجي البحري إلى العمليات الدفاعية البحرية) والذي يعني (العمليات البحرية المتكاملة) و(الردع الاستراتيجي والهجوم المضاد الاستراتيجي) ، كما أشار الكتاب الأبيض للدفاع الوطني لعام 2010 إلى استراتيجية الدفاع البحري من حيث تحديث القوات القتالية المتكاملة وتعزيز القدرة على (أجراء عمليات في المياه البعيدة) ، ويتضمن الانتقال إلى الدفاع البحري كاستراتيجية بحرية ثلاث مهام رئيسية وجهت تطوير القدرات الصينية على مدى العقدين الماضيين : **الهدف الأول** هو منع تايوان من إعلان الاستقلال وردع البحرية الأمريكية عن دعمها في حالة نشوب صراع ، **والهدف الثاني** هو حماية طرق التجارة الصينية وإمدادات الطاقة التي تمر عبر مضيق ملقا ، الثالث هو نشر القدرة النووية الهجومية الثانية القائمة على الغواصات والدفاع عنها[40].

أذ أظهرت الصين في السنوات الماضية وجوداً بحرياً قوياً في بحر الصين الجنوبي ، كجزء من برنامج التحديث العسكري واستراتيجية الدفاع بعيدة المدى، وحولت قاعدة مواردها من أسطول بحر الشمال التابع لها إلى أسطول بحر الجنوب المنتشر في بحر الصين الجنوبي ، لجعل أسطول بحر الجنوب أكثر قوة من خلال وضع وجود عسكري استراتيجي وتقليدي قوي قبالة الساحل الجنوبي، فبعد استيلاء الصين على جزر باراسيل من فيتنام عام 1974 ، واحتلالها عدد من الجزر في أرخبيل سبراتلي عام 1988 ، والتغيرات الكبيرة في تصورات التهديد الصيني إلى جانب الاهتمام المتزايد في بحر الصين الجنوبي ، كل هذا دفع الصين إلى البدء في تحويل أولوياتها إلى أسطول بحر الجنوب ، وتطوير قوة بحرية قادرة على العمل في المناطق الواقعة خارج مياهها البحرية [41].

ثانيا : مرتكزات الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي

ارتكزت الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي على عدد من المرتكزات الذي تنوعت مابين المرتكزات العسكرية واستصلاح الجزر وكذلك التنقيب عن الطاقة، والتي يمكن التطرق اليها بالتفصيل من خلال النقاط الآتية:

الركيزة الأولى : تعزيز الوجود العسكري

تسعى الصين كجزء من تحقيق استراتيجيتها في بحر الصين الجنوبي إلى مد نفوذها الإقليمي وتوسيع سيطرتها العسكرية من خلال زيادة قواعدها في بحر الصين الجنوبي وتحويله بشكل كامل إلى (بحيرة صينية) [42]، فبدءاً من العام 2009 سعت الصين إلى أضفاء الشرعية وتأمين مطالبها الإقليمية المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي ، ولتحقيق ذلك ، انخرطت الصين في استراتيجية متعددة الجوانب للسيطرة على البحار تتألف من تحسين وبناء منشآت عسكرية جديدة على مواقعها الأمامية في جزر باراسيل وسبراتلي ، فضلاً عن إجراء التدريبات ودوريات السيادة في المنطقة المتنازع عليها [43].

مع ذلك فأن الصين لم تنشر حتى الأن قوات بحرية أو جوية بشكل دائم في قواعد العمليات المتقدمة ، ولكن بالنظر إلى التقدم المذهل في العسكرة الصينية لبحر الصين الجنوبي خلال العقد الأخير ، فأن القيام بذلك يبدو حتمياً ويثير مخاوف القادة العسكريين الأمريكيين ، ففي أبريل 2018 أشار قائد قيادة المحيطين الهندي والهادي الأدميرال (فيليب ديفيدسون) في شهادته أمام الكونغرس أنه "بمجرد احتلالها من قبل قوات جيش التحرير الشعبي ، ستكون الصين قادرة على توسيع نفوذها لألاف الأميال إلى الجنوب ، مما يهدد خطوط الاتصال البحرية الأمريكية الأمنة بشكل تقليدي " ، وأضاف ، أن الصين ستكون قادرة على استخدام هذه القواعد لتحدي الوجود الأمريكي في المنطقة ، وأي قوات منتشرة في الجزر سوف تطغي بسهولة على القوات العسكرية لأي دولة مطالبة بحقوقها

في بحر الصين الجنوبي ، باختصار ، الصين قادرة على السيطرة في بحر الصين الجنوبي في جميع السيناريوهات باستثناء الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية [44].

قامت الصين في الآونة الأخيرة بتحصين العديد من قواعد العمليات الأمامية بصواريخ كروز المضادة للسفن (ASCMs) وصواريخ أرض–جو (SAMs) جنباً إلى جنب مع مرافق التخزين تحت الأرض ، ومهابط الطائرات ، والرادارات ، وأجهزة الاستشعار ، كما نشرت الصين في العام 2016 بطاريات الدفاع الصاروخي (HQ-9) في جزيرة وودي ، وعززت عمليات النشر والتحديث هذه عبر بحر الصين الجنوبي بشكل كبير من سيطرة الصين ضد الخصوم الإقليميين ، فوفقاً لوزرة الدفاع الأمريكية فأن (البحرية الصينية) هي أكبر بحرية في المحيطين الهندي والهادي ، وتضم 300 سفينة على الأقل جنباً إلى جنب مع العديد من الغواصات والسفين وزوارق الدورية والسفن المتخصصة ، كما يشير البنتاغون إلى أن جيش التحرير الشعبي المسؤول عن عمليات بحر الصين الجنوبي المعروفة باسم (Southern Theatre Navy) يحتفظ بأربعة غواصات صاروخية باليستية تعمل بالطاقة النووية ، وغواصتان هجوميتان تعملان بالطاقة النووية ، و (16) غواصة هجومية تعمل بالديزل ، و (11 مدمرة DDG) ، (19 فرقاطات FFG) ، وثلاث رصفة نقل (LPD)، عشر سفن انزال للدبابات (LST) ، و(24) سفينة دورية للصواريخ ، يشمل تحديث الخطة الصينية أيضاً ، نشر مجموعة متنوعة من قدرات منع الوصول إلى المنطقة ، مثل صواريخ كروز المضادة للسفن، والصواريخ المضادة للقذائف ، وصواريخ كروز للهجوم الأرضي ، والألغام بالإضافة إلى تقنيات دعم ISR المصاحبة،حيث أجرت الصين اختبارات صاروخ باليستي مضاد للسفن (ASBM) في المنطقة في أواخر يونيو 2019 ، بالقرب من (جزر سبراتلي) المتنازع عليها لعرض قدرات الجيش الصيني المتزايدة على التدخل المضاد لردع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها [45].

زاد الطيران البحري لجيش التحرير الشعبي والقوات الجوية من أنشطتها في بحر الصين الجنوبي ، أذ قامت بتنفيذ العديد من رحلات القاذفة (H-6K) في جميع أنحاء المنطقة ، وفي مايو 2019 هبطت لأول مرة في جزيرة وودي ، أثبت ذلك أن هذه المدارج ستساعد الصين في توسيع نطاق قدراتها في حال حدوث مواجهة مع الدول الأخرى ، كما هبطت طائرات (J-10) و (J-11) في جزيرة وودي [46].

الركيزة الثانية : السيطرة على الجزر واستصلاح الأراضي

بدأت الصين ببناء الجزر في العام 2010 ، فالصين تسيطر على سلسلة باراسيل المكونة من (130) جزيرة وسبع معالم في أرخبيل سبراتلي ، كما أجرت الصين عمليات واسعة لاستصلاح الأراضي

بعد عام 2013 في العديد من المساحات الاستيطانية من خلال تعميق مرافق الموانئ ، وبذلك يمكن للصين أن ترسو أعمق سفن التجريف في القواعد الجديدة ، وفي تقرير للبنتاغون أفاد "أن الصين استعادت أكثر من (3200) فدان من الأراضي في جنوب شرق بحر الصين الجنوبي (جزيرة سبراتلي) [47]، فضلاً عن مئات الفدانات في جزيرة باراسيل ، مما يمهد الطريق لبناء ممرات هوائية في ثلاثة من معلم سبراتلي السبع التي تسيطر عليها الصين ، بما في ذلك الشعاب المرجانية على جزيرة وودي في باراسيل ، أذ قامت الصين ببناء جزر جديدة على خمس شعاب مرجانية مختلفة وتهيئ الظروف للحفاظ على السكن البشري لتعزيز مطلبها [48]، وسعت إلى توسيع إمكانياتها ببناء (الجزر الاصطناعية)عام 2014 [49]، ووفق تصريح لوزارة الخارجية الصينية في يونيو 2015 فأن الصين ستكمل بناء الجزر الاصطناعية قريباً وسيتم بناء منشآت يمكنها أداء المهام ذات الصلة[50].

نفذت الصين مشاريع بناء الجزر الرئيسية في سبعة مواقع استيطانية بين عامي 2013 – 2018 وأنشأت قواعد عسكرية عليها ، مما أدى إلى تحسين موقع الصين الاستراتيجي وتركيب الصواريخ ، وبناء مدارج ، وتعزيز قدراتها ، كما تواصل الضغط على البؤر الاستيطانية الفلبينية والفيتنامية في (جزر سبراتلي) ، علاوة على ذلك ضمت الصين البؤر الاستيطانية السبعة والمنطقة الواقعة ضمن الخط الـ(9) كجزء من (سانشا) بمقاطعة هاينان ، عل الرغم من أن جزر سبراتلي تقع على بعد أكثر من (700) ميل جنوب جزيرة هاينان [51].

وقال جوناثان سبانجلر ، مدير مركز أبحاث بحر الصين الجنوبي: "إذا كان الهدف النهائي هو السيطرة الفعلية على الممرات المائية والمجال الجوي ، فربما يكون عدد الميزات التي تحتلها الصين حالياً كافياً لتحقيق هذا الهدف النهائي"[52].

الركيزة الثالثة : التنقيب عن الطاقة :

تواصل الصين توسيع أنشطة الاستكشاف في بحر الصين الجنوبي كجزء من بحثها عن الطاقة التي تشتد الحاجة إليها، أذ يقدر الخبراء الصينيون كمية النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي أكثر خمسة أضعاف ما تقدره وكالة معلومات الطاقة الأمريكية [53].

تمثل شركة النفط البحرية الوطنية الصينية (CNOOC) الصينية صاحبة المصلحة الرئيسية في حقوق الاستكشاف البحرية ، لاسيما في بحر الصين الجنوبي، أذ بدأت تشغيل أول منصة حفر في

المياه العميقة عام 2012، كما استثمرت شركة (China Oilfield Services Limited) الصينية ، وهي شركة تابعة لشركة (CNOOC) بكثافة في منصات بحرية في العام 2013 [54]، فانخفاض مستويات الإنتاج في بحر الصين الجنوبي الغربي ، لاسيما حقل ياتشنغ 13-1، أكبر حقل بحري في الصين ، أجبر شركة (CNOOC)على استكشاف وتطوير المناطق القريبة الأخرى واستكشاف المزيد من الحقول لتحل محل الاحتياطيات المتناقصة ، وتشمل خطط التطوير طويلة الأجل التي قامت بها (CNOOC)على استكشاف حقول المياه العميقة، أذ اكتشفت العديد من حقول النفط الصغيرة في بحر الصين الجنوبي [55]، كما وضعت الصين جهاز للحفر والتنقيب عن النفط في المياه المتنازع عليها مع الفلبين في العام 2014[56]، وفي العام 2018 اكتشفت الصين عشرة حقول في بحر الصين الجنوبي ، سبعة على الشاطئ وثلاثة في الخارج[57].

المحور الثالث التصورات المستقبلية للاستراتيجية الأمريكية- الصينية حول منطقة بحر الصين الجنوبي

يعد التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي تنافساً جيوسياسياً ، يتمثل بسعي كل طرف للتوسع والهيمنة على بحر الصين الجنوبي الذي يتمتع بأهمية استراتيجية بالنسبة للدوليتين ، ونظراً لأهمية موضوع دراستنا وتساؤلات المطروحة في المقدمة حول مستقبل التنافس بين الدولتين وكيف سينتهي هذا التنافس ، هل سيصل إلى حد المواجهة والصدام أم سيسعى الطرفين لتهدئة الوضع في بحر الصين الجنوبي والسعي لوضع أسس للتعاون بينهما لتجنب المواجهة .

بناءً عليه سوف نقسم هذا المحور إلى مشهد المواجهة بين المتنافسين في بحر الصين الجنوبي , أو استمرار التنافس بنيهما في بحر الصين الجنوبي.

أولاً : مشهد المواجهة بين المتنافسين في بحر الصين الجنوبي

يمثل مشهد الصدام واحتمالية حدوث مواجهة بين الطرفين من أبرز المشاهد المطروحة على الساحة الدولية ، فبحر الصين الجنوبي يمثل نقطة المواجهة الأساس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وليس من المستغرب حدوث صدام بينهما ، فالنشاطات الأمريكية المتزايدة في بحر الصين الجنوبي تمثل تهديداً بالنسبة للصين ، ناهيك عن التوترات التي تشهدها المنطقة ، كما أن النشاطات

الصينية في بحر الصين تمثل أيضاً تهديداً للمصالح الأمريكية وحلفاءها ، ولهذا المشهد بالتأكيد مبرراته التي تدعم حدوثه وكذلك محدداته التي تعيق أو ستبعد تحقيق هذا المشهد في المستقبل .

1. محددات المشهد : على الرغم من المؤشرات الكثيرة التي تنذر بحدوث مواجهة بين المتنافسين في بحر الصين الجنوبي ، ألا أن هذا لا يعني من المؤكد حدوثه ، فمثلما هناك مبررات دفعتنا لوضع هذا الاحتمال ، هناك أيضاً محددات تقف عقبة في طريق تحقيق هذا المشهد ، ولعل أبرز المحددات التي تعيق تحقيق هذا المشهد كالآتي :

أ. الاستقرار في بحر الصين الجنوبي الذي يمثل الهدف الأساسي لطرفي التنافس (الولايات المتحدة الأمريكية ، والصين)، وأن حدوث تصادم أو مواجهة بين الطرفي سيشكل خطراً يهدد بلا شك الاستقرار والأمن في بحر الصين الجنوبي ، وبالتالي سيضر بالتجارة العالمية ، على اعتبار أن بحر الصين الجنوبي أحد أبرز ممرات التجارة العالمية[58].

ب. عدم رغبة اطراف التنافس في الدخول بمواجهة عسكرية ، فالصين على دراية كاملة بأنها غير قادرة على الدخول في هذا التصادم لكونها تعاني من نقاط ضعف واضحة من الناحية السياسية والعسكرية رغم تطورها الاقتصادي [59]،فقد كتب العقيد الكبير في جيش التحرير (تشو بو) مؤخراً في جلوبال تايمز التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي الصيني أنه "لا يجد تهديد واقعي بحدوث صراع ضخم في بحر الصين الجنوبي ؛ لأن الصين لم تستخدم قوتها العسكرية المتزايدة لإثارة أي نزاعات أو صراعات إقليمية" ، كما أن الولايات المتحدة لا ترغب بخوض مواجهة مع الصين ، فهي تدرك حجم الخسائر التي ستنتج عن اندلاع مثل تلك المواجهة[60] .

ج. أن المواجهة المباشرة ليس من مصلحة الولايات المتحدة ولا الصين ، لأن العبء الأكبر سيقع على الولايات المتحدة الأمريكية ، لأنها القوة المهيمنة التقليدية في النظام الدولي ، أما الصين فهي قوة فاعلة ذات تأثير متنامي في النظام الدولي ، واذا ما حدثت مواجهة بين الطرفين فسيكون ذلك من مصلحة الصين حسب وجهة نظر الخبراء الأمريكيين [61].

2. **مبررات المشهد** : يعد مشهد المواجهة من المشاهد المحتملة الحدوث في المستقبل ، فما يحدث في الحاضر هو ممهدات لما سيحدث في المستقبل ، هناك عدة مبررات دفعتنا لوضع هذا المشهد أبرزها :

أ. المصالح الأمريكية المتزايدة في بحر الصين الجنوبي ، والتي تعمل على حمايتها لاسيما مسألة حرية الملاحة في البحر الذي يمثل مصلحتها الأساس وسبب تواجدها في المنطقة ، بالتالي فأن أي خطر

يهدد حرية الملاحة الدولية ، سيدفع الولايات المتحدة للمواجهة لحماية حرية الملاحة الدولية في بحر الصين الجنوبي[62].

ب. تدهور العلاقات الأمريكية-الصينية في عهد الرئيس السابق (دونالد ترامب)، حيث بدأت الولايات المتحدة حرباً تجارية مع الصين، وكثّفت المنافسة التكنولوجية من خلال محاولة عرقلة الشركات الصينية الرائدة (وخاصة شركة هواوي الرائدة في تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات)، كما تنامى التنافس الجيوسياسي بين البلدين، حيث أعلنت استراتيجية الأمن القومي لإدارة (ترامب) عام 2017 عن عودة منافسة القوى العظمى بين الولايات المتحدة والصين، ولم يتوقف الأمر هنا بل زادت حدة التوترات بين الطرفين بعد تفشي فايروس (COVID-19)؛ بسبب تبادل الاتهامات بين الطرفين ، الأمر الذي يهدد في النهاية إلى زيادة التوترات بين الطرفين ووصولها إلى الاشتباك في نقطة المواجهة الأساس بين الطرفين (بحر الصين الجنوبي)[63]. فضلاً عن إغلاق القنصلية المتبادلة في هيوستن (تكساس) وتشنغدو(الصين) في يوليو 2020، وطرد الصحفيين ، والخطاب الإيديولوجي من أمثال وزير الخارجية الأمريكي (مايك بومبيو) ، كل هذا دفع الكثيرين إلى استنتاج أن العالم على وشك أن يشهد مواجهة عسكرية بين الطرفين [64].

ج. استمرار المنافسة الاستراتيجية المتزايدة والتوترات العسكرية في شرق آسيا - وإذا بدا أن الولايات المتحدة تتخذ مبادرات متصاعدة لوقف المزيد من المكاسب الصينية ، يمكن للصين أن تتراجع في بحر الصين الجنوبي بطرق تؤدي إلى صدام عسكري[65].

ثانيا - مشهد استمرار التنافس يعد مشهد استمرار الوضع على ما هو عليه (التنافس) أكثر المشاهد قرباً للواقع ، لا سيما وأن حدوث مواجهة أو صدام عسكري بين الطرفين ، سيكلفهم الكثير مالياً واقتصادياً وكذلك أمنياً وهو ما يخشاه ليس فقط الطرفين بل وكذلك الدول الإقليمية والقوى الدولية ، لما لهذا المشهد من تداعيات إقليمية ودولية ، لذلك سنوضح فيما يلي مشهد استمرار التنافس ، وكذلك المؤشرات التي تشير إلى استمرار التنافس وبقاء الحال على ما هو عليه ، فضلاً عن ذلك سنبين المحددات التي تعيق تحقيق هذا المشهد

1- محددات المشهد على الرغم من المؤشرات التي تشير إلى استمرار التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في بحر الصين الجنوبي ، إلا أن هناك عدة نقاط تستبعد تحقيق مثل هذا السيناريو ، مرجحة كفة تراجع التنافس إلى تعاون بين المتنافسين ، أو تصاعد حدة التنافس إلى حدوث صدام مباشر بين الطرفين ، وهذه النقاط هي الآتي :

أ. التكلفة العالية لاستمرار التنافس ، وما يمثلهُ ذلك من خسارة كبيرة بالنسبة للمتنافسين (الولايات المتحدة الأمريكية والصين) ، بالتالي فأن التهدئة والتعاون هو السبيل الأمثل أما الطرفين لتقليل التكاليف المنفقة على استمرار التنافس في بحر الصين الجنوبي ، فالولايات المتحدة الأمريكية تنفق مليارات الدولارات لبناء قوة عسكرية متينة في الدول المجاورة لبحر الصين الجنوبي ، فضلاً عن ذلك فهي تنفق مبالغ كبيرة على حلفاءها في المنطقة وتمدهم بالأسلحة وغيرها ، كما أن الصين تمتلك ميزانية دفاعية ضخمة تهدف إلى تطوير القدرات العسكرية البحرية ، وتوسيع النفوذ العسكري في بحر الصين الجنوبي ، لذلك فأن اللجوء إلى فكرة التهدئة والتعاون يخفف من مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية في دعم القوى الإقليمية في أسيا للحد من التوسع الصيني ، ويقلل من نفقات الصين التي تنفقها في سبيل تعزيز نفوذها في بحر الصين الجنوبي ومواجهة الولايات المتحدة الأمريكية[66] .

ب. خوف الطرفين من حدوث صدام أو مواجهة عسكرية عن طريق الخطأ أو بسبب سوء فهم ، أو حتى سوء تقدير موقف ، بالتالي قد تتحول المنافسة بين الطرفين إلى حرب يخوضها أكبر قوتين في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية ، والصين) ، ولذلك يمثل استمرار التنافس أمراً مخيفاً ليس لطرفي التنافس فحسب بل للدول الإقليمية المجاورة والقوى الدولية التي ترى في زيادة حدة التنافس في بحر الصين الجنوبي خطراً يهدد مصالح الاقتصادية والتجارية مع الدول الأسيوية ، وهناك تكون فكرة التهدئة والتعاون أفضل لتحقيق الاستقرار الإقليمي وتجنب حدوث مواجهة غير محسوبة .

ج. رغبة المتنافسين (الولايات المتحدة الأمريكية ، والصين) بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة لما يمكنهم ذلك من ضمان أمن مصالحهم في المنطقة ، ولأن التنافس وزيادة التوترات في بحر الصين الجنوبي يهدد مصالح الطرفين فمن الممكن في المستقبل تراجع حدة التنافس وبالتالي تحقيق التعاون بينهما وضمان أمن واستقرار المنطقة .

2-مبررات استمرار التنافس : من المبررات التي تؤيد بقاء واستمرار حالة التنافس مابين الطرفين في حالة مستمرة فهي عدة أمور أهمها :

أ. المصالح المتزايدة لكلا الطرفين في بحر الصين الجنوبي ، فالمصلحة الأمريكية تتجسد بالحفاظ على ميزان القوى في المنطقة (نظام إقليمي قائم على القواعد) تدعمه القوة الأمريكية ، قائم على المبادئ السياسية التأسيسية المتمثلة باحترام القانون الدولي ، والحفاظ على الاستقلال السيادي الحقيقي لدول المنطقة ، ورفض السيطرة الإقليمية من جانب طرف واحد،

فالهيمنة الصينية على بحر الصين يعني فقدان الولايات المتحدة لنفوذها في أحد أهم البحار في العالم ، وهو ما يهدد بالتالي هيمنتها على العالم ، وبالنسبة للصين فأن مصلحتها الأساس تتمثل بحماية الخط التاسع ، فهو الخط الذي تعتبره الصين حدودها الوطنية ، وأساس أمنها القومي، وهذا يعني صعوبة تنازل أحد طرفي التنافس أو انسحابه من المنطقة ، مما يشير إلى استمرار التنافس ، في الوقت ذاته لن يتطور إلى حدوث صدام مباشر أو حرب بين الطرفين(67) .

ب. رغبة الصين بتوسيع نفوذها والبحري وزيادة قوتها البحرية تدريجياً من المياه الساحلية إلى ما يسمى بسلسلة الجزر الأولى إلى سلسلة الجزر الثانية وما بعدها ، في حين أن واشنطن مصممة على الحفاظ على تفوقها المحيطي في جميع أنحاء العالم ومكانتها كحامي رئيسي للمشاعات العالمية ويبدو أنها تنظر إلى بحر الصين الجنوبي على أنه ساحة مركزية لهذا الصراع ، بينما تطمح بكين جزئياً لذلك ؛ لأنها تنظر إلى المنطقة البحرية على أنها مجال نفوذ الصين الشرعي ، لكن القوة والتصميم مدفوعان بمنطق التنافس الجيوستراتيجي مع الولايات المتحدة [(68)].

ج. استمرار المتنافسين بتعزيز وجودهما العسكري ، من خلال تفعيل وجودهما العسكري في بحر الصين الجنوبي بشكل خاص ومنطقة أسيا الباسيفيك بشكل عام ، بما يحقق نوعاً من التوازن في المنطقة ، وفي الوقت ذاته يشير إلى استمرار التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين[(69)] ، فقد قامت الصين بترسيخ وجودها العسكري في الجزر الواقعة في بحر الصين الجنوبي من خلال بناء قواعد عسكرية ، كما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية خمس قواعد عسكرية في الفلبين : (قاعدة أنطونيو (باوتيستا) الجوية في جزيرة (بالاوان الغربية) ، قاعدة (باسا) الجوية ، و(فورت ماجسايساي) ، وقاعدة (لومبيا) الجوية ، وقاعدة (ماكتان بينيو إيبوين) الجوية ، فضلاً عن قاعدة في (أوكيناوا) قبالة اليابان ، وقاعدة في (داروين) في الإقليم الشمالي لأستراليا ، وميناء(سيمباوانغ) في سنغافورا، وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بحاملتي طائرات أمريكية موجودة في المنطقة) [(70)].

د. صعوبة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية وخروجها من بحر الصين الجنوبي ، فللولايات المتحدة مصالح جيوستراتيجية في بحر الصين الجنوبي ، فضلاً عن كونها القوى العظمى في العالم ، بالتالي فأنها ملزمة بالسيطرة على كافة مناطق العالم ومن بينها البحار والمحيطات ، لاسيما الممرات البحرية[(71)] .

مما تقدم يمكن القول : أن احتمال استمرار التنافس هو السيناريو الأقرب للواقع ، فمن المتوقع استمرار التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في بحر الصين الجنوبي ، لاسيما بعد تولي جون بايدن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2021 ، الذي استبعدت تصريحاته فكرة تحقيق سيناريو التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول موضوع بحر الصين الجنوبي.

الخاتمة:

مما سبق يمكن القول أن بحر الصين الجنوبي يحتل مكانة مهمة في الاستراتيجيتين الأمريكية والصينية ، فلكل دولة مصالح خاصة بالبحر تتمثل بالمصالح الاقتصادية على اعتبار أن البحر هو ممراً تجارياً مهماً ، كما أنه يحتوي على موارد مهمة أبرزها موارد الطاقة (النفط والغاز)، فضلاً عن المصالح السياسية ، وكذلك المصالح الأمنية ، ولتأمين كل دولة لمصالحها في بحر الصين الجنوبي، وضعت كل منهما استراتيجية خاصة ، فالصين اتبعت استراتيجية عرفت بـ (استراتيجية التوسع ومنع الوصول) لتوسيع نفوذها وسيطرتها على البحر وكذلك منع الوصول الأمريكي وتقييد أنشطتها في بحر الصين الجنوبي ، وتقوم هذه الاستراتيجية على عدة مرتكزات هي : (تعزيز الوجود العسكري ، السيطرة على الجزر واستصلاح الأراضي ، وكذلك التنقيب عن الطاقة) .

أما الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي فقد بدأ التوجه الأمريكي للمنطقة بعد عام 2011 لاسيما بعد توسع النفوذ الصيني في البحر ، لذلك وضع الرئيس الأمريكي حينها (باراك أوباما) استراتيجية عرفت بـ (استراتيجية الاحتواء وإعادة التوازن) لإحاطة الصين وعزلها ، وتركزت هذه الاستراتيجية على عدة مرتكزات هي : تعزيز التحالفات الثنائية وتكثيف وجودها العسكري ، المشاركة المتزايدة (متعددة الأطراف) ، فضلاً عن التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة .

أما في ظل أدارة الرئيس (**دونالد ترامب)** فقد وضع استراتيجية جديدة عرفت بـ (منطقة المحيطين الهندي والهادئ) يقع بحر الصين الجنوبي كجزء منها ، وأظهرت هذه الاستراتيجية درجة معينة من الاستمرار في استراتيجية (باراك أوباما) لاسيما في بحر الصين الجنوبي ، أذ قامت استراتيجية الرئيس دونالد ترامب على ركيزتين أساسيتين هما: **الأولى** تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي ، أما **الثانية** فتمثلت بتعزيز الشراكات الاقتصادية الثنائية مع دول المنطقة بدلاً من الشراكات المتعددة الأطراف التي اتبعها سلفه الرئيس باراك أوباما.

في حين أتبعت الصين أستراتيجية عرفت باستراتيجية (التوسع ومنع الوصول) التي تهدف إلى تقييد الأنشطة الأمريكية في محيطها الإقليمي ، لاسيما في بحر الصين الجنوبي ، فضلاً عن ذلك

تحاول الصين تبني استراتيجية الدفاع بعيدة المدى من خلال تحديث (القوات الجوية ، البحرية ، والبرية) بتكنولوجيا عالية ومعدات عسكرية لتقييد الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تقوم على عدة مرتكزات هي (تعزيز الوجود العسكري ، السيطرة على الجزر واستصلاح الأراضي) .

الهوامش

*) طالب ماجستير في كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة العراقية – العراق mohamedaliabass89@gmail.com
**)أستاذ دكتور في كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية - العراق

(1) Ralf emmers , us rebalancing strategy: impact on the south china sea disputes , in book : the south chena sea disputes "flashpoints, turning points and trajectories" , editor by : yang razali kassim , world scientific publishing ,singapore , 2017 , p. 101 .

(*) حادثة سفينة المراقبة الأمريكية "امبيكابل" Impeccable : زعمت الصين أن السفينة الأمريكية "امبيكابل" شاركت في البحث العلمي البحري في منطقتها الاقتصادية التي تتطلب موافقة الصين ، وجادلت الولايات المتحدة الأمريكية بان أنشطة سفينة المراقبة كانت مشروعة بموجب مبدأ حرية الملاحة ؛

- Michael Green & Others , Counter-Coercion Series: Harassment Of The USNS Impeccable , The Center For Strategic And International Studies , Washington , 2017 , P1 .

(2) Ibid , P.1 .

(3) Ralf Emmers , us rebalancing strategy: impact on the south china sea disputes , Op.Cit , p102 .

(4) Felix K. Chang , From Pivot to Deance : American Policy Shift in the South China Sea , Asia Program , Foreign Policy Research Institute , Philadelphia , 2020 , p2 .

(5) احمد عبدالجبار عبدالله ، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وأفاق المستقبل ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2015 ، ص 294.

(*) استراتيجية الاحتواء : هي استراتيجية تتبعها الدول لحماية أمنها القومي من التهديدات الخارجية ، ليس بعمل عدائي ، وإنما بجهد اكثر صبراً واحتواء تأثيره والحؤول دون انتشاره ، مع الانتظار في الوقت نفسه حتى تتغلب عليه أنظمتها السياسية والاقتصادية الداخلية في نهاية المطاف بالوسائل السلمية ، وقد طرح مفهوم الاحتواء أول مرة من قبل الدبلوماسي الأمريكي "جورج كينان" عام 1947، واصبح فيما بعد أساس استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي ؛ نقلاً عن : بول روبنسون ، قاموس الأمن الدولي ، ط1 ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2009 ، ص ص71-72.

(6) عزيزة طارق ، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في أسيا في ظل النهوض الصيني ، أبحاث اجتماعية ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، الدوحة ، 2017 ، ص 9.

(7) احمد عبدالجبار عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص 294.

(8) عبد المالك حطاب ، وإبراهيم مشعالي ، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10 ، العدد 3 ، الجزائر ، 2019، ص 75.

(9) عبدالمالك حطاب ، وإبراهيم مشعالي ، مصدر سبق ذكره ، ص 75.

(10) احمد عبدالجبار عبدالله ، مصدر سابق ، ص 294.

(11) Hal Brands and Zack Cooper "Getting Serious About Strategy in the South China Sea," Naval War College Review , Naval War College , Vol. 71 , No. 1 , Newport (U.S) , 2018. P6 .

(12) Ibid , P7.

(13) Felix K. Chang , From Pivot to Deance : American Policy Shift in the South China Sea , Asia Program , Foreign Policy Research Institute , Philadelphia , 2020 , p2.

(14) ابتسام رمضاني ، وعبد الطيف بوروبي ، التنافس الاستراتيجي الصيني – الأمريكي في منطقة جنوب شرق أسيا ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 13 ، 2018 ، ص106 ؛ رشا سهيل محمد زيدان ، التنافس الأمريكي الصيني تجاه بحر الصين الجنوبي دراسة في الابعاد الجيوستراتيجية ،مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 20 ، تكريت ، 2020، ص 178.

(15) Philippine Modernization: Rebuilding For A Better Philippines: INFOGRAPHIC: U.S. Forces InAsia,Http://Philippinemodernization.Blogspot.Com/2014/04/Infographic-Us-Forces-In-Asia.Html?M=1 .

(16) خضير ابراهيم سلمان ، خلف حميد البدراني ، استراتيجية اعادة التوازن في اسيا واثرها على الصين ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 30 ، صادرة عن كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2016، ص 179.

(17) John Glaser , The US Is Encircling China With Military Bases , 22 August 2013, https://www.antiwar.com/blog/2013/08/22/the-us-is-encircling-china-with-military-bases .

(18) John Glaser , The US Is Encircling China With Military Bases , Op.Cit.

(19) John Glaser , Inventing the Chinese Threat , Antiwar , 17 August 2012 , https://www.antiwar.com/blog/2012/08/17/inventing-the-chinese-threat/.

(20) علي سيد النقر ، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، ط1 ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 2009 ، ص134.

(21) Dan Lamothe , These are the bases the U.S. will use near the South China Sea. China isn't impressed. , The Washington post , 21 March 2016 , https://www.google.com/amp/s/www.washingtonpost.com/news/checkpoint/wp/2016/03/21/these-are-the-new-u-s-military-bases-near-the-south-china-sea-china-isnt-impressed/%3FoutputType=amp.

(22) Angela Pennisi di Floristella , United States and European Union Evolving Approaches in Southeast Asia: Moving Closer to Convergence or Divergence?, Journal of Current Southeast Asian Affairs , University of Malta , Vol. 38, No. 2 , Malta , 2019 , p.9 .

(23) Ibid , p.10 .

(24) Angela Pennisi di Floristella , Op.Cit , p.10 .

(25) Angela Pennisi di Floristella , Op.Cit ,p.10 .

(26) Felix K. Chang , From Pivot to Deance , Op.Cit , p.3 .

(27) Angela Pennisi di Floristella , Op.Cit , P.10.

(28) Felix K. Chang , From Pivot to Deance , Op.Cit , p.3 .

(29) Angela Pennisi di Floristella , Op.Cit , p.11 .

(30) Angela Pennisi di Floristella , Op.Cit , p.11 .

(*) منظمة(APEC): تأسس هذا هو المنتدى في أستراليا سنة 1989 ويضم (21) دولة تطل على المحيط الهادئ والتي تسعى لتشجيع التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي ، وتقوية العلاقات الثنائية بين اقتصاديات الدول الأعضاء ، رفل هاشم محمد ، دور الصين في التوازنات الإقليمية مرحلة مابعد الحرب الباردة" أنموذج جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا" ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية ، 2012، ص ص 110-111 .

(31) National Security Strategy Of The United States Of America , The White House , Washington , December 2017 , P4 .

(32) Leszek Buszynski , Chinese Naval Strategy, the United States , ASEAN and the South China Sea , Security Challenges journal , Institute for Regional Security , Vol. 8, No. 2 , Australia , 2012 , p.19 .

(33) Stephen Burgess , Confronting China's Maritime Expansion In The South China Sea A Collective Action Problem , Journal Of Indo-Pacific Affairs , Published by the Air University Press, Vol. 3 , Issue 3 , U.S , 2020 , P.117 .

(34) Sobea Tabbasum & Nazir Hussain , Us-China Relations And The South China Sea Conflict , Journal Of Contemporary Studies , Vol. Iii , No.2 , Islamabad , 2014 , P.11.

(35) Lidya C. Sinaga , China's Assertive Foreign Policy in South China Sea under Xi Jinping : Its Impact on United States and Australian Foreign Policy , Journal of ASEAN Studies, Vol. 3, No. 2 Jakarta , 2015 , p. 138 .

(36) Michael McDevitt, The South China Sea. Assessing US. Policy and Options for the Future, Journal American Foreign Folicy Interests. Vol.37, Issue 1. England. 2015. , p11.

(37) Sobea Tabbasum & Nazir Hussain , Op.Cit , P.11.

(38) Ibid, P.11.

(39) رشا سهيل محمد زيدان ، التنافس الأمريكي الصيني تجاه بحر الصين الجنوبي (دراسة في الابعاد الجيو ستراتيجية) ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد20 ، تكريت ، ص 187.

(1) Leszek Buszynski. Chinese Naval Strategy. the United States, ASEAN and the South China Sea, Security Challenges journal, Institute for Regional Security, Vol. 8, No, 2, Australia. 201240, p.20 .

(41) Jasjit Singh , China's Strategy in the South China Sea "role of the united states and india" , Centre for Air Power Studies , Published by Saloni Salil , New Delhi , 2012, p.25.

(42) رشا سهيل محمد زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص 186.

(43) Derek Grossman , Military Build Up in the South China Sea , RAND Corporation , California , 2020 , p.3 .

(44) Derek Grossman , Military Build Up in the South China Sea, Op.Cit , p. 3.

(45) Ibid , p.4-5.

(46) Derek Grossman , Military Build Up in the South China Sea, Op.Cit , p .7 .

(47) China has reclaimed 3,200 acres in the South China Sea, says Pentagon , the Guardian , Washington , 13 May 2016 , https://www.theguardian.com/world/2016/may/13/pentagon-report-china-reclaimed-3200-acres-south-china-sea .

(48) Lidya C. Sinaga , Op.Cit , p.138.

(49) رشا سهيل محمد زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 186 - 187.

(50) China to 'complete' South China Sea land reclamation , The BBC News , 16 June 2015 https://www.bbc.com/news/world-asia-china-33144751 .

(51) Stephen Burgess , Op.Cit , P.119 .

(52) Ralph Jennings , Beijing Done, For Now, Acquiring Land In South China Sea , East Asia Pacific , Voice Of America , 15 March 2019, Https://Www.Voanews.Com/East-Asia-Pacific/Beijing-Done-Now-Acquiring-Land-South-China-Sea .

(53) Stephen Burgess , Op.Cit , P.119 .

(54) John R. Weinberger , China Seeks to Dominate Off-Shore Energy Resources in the South and East China Seas , International Association for Energy Economics , Second Quarter, Singapore , 2015 , p18.

(55) China Overview , U.S. Energy Information Administration , Washington , 2015 , P.P.,6-18.

(56) رشا سهيل محمد زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 186 - 187.

(57) Sylvain Serbutoviez , New Oil And Gas Discoveries In 2018 , IFP Energies Nouvelles , 30.07.2019 , Https://Www.Ifpenergiesnouvelles.Com/Article/New-Oil-And-Gas-Discoveries-2018.

(58) M. Taylor Fravel , Op.Cit , p2-3.

(59) زينب عبدالله منكاش ، العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعدها السياسية والاقتصادية ، دار الأكاديميون للنشر، عمان ، 2019 ، ص 339.

(60) Andrew Scobell , Op.Cit , P.223.

(61) أمير نجم عبود ، التنافس الأمريكي الصيني في جنوب شرق آسيا بعد عام 2008 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2019 ، ص299 .

(62) Ralf Emmers , Op.Cit , P. 101 .

(63) كريستوفر لين ، استراتيجية التكيف: كيف تمنع واشنطن تحويل التنافس مع الصين إلى حرب ، عرض: إيمان فخري ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبو ظبي ، 2020 ، ص2 ؛ وكذلك :

- Nguyễn Quang Dy, The Growing Risks Of Strategic Miscalculation In The South China Sea , Asialink , University Of Melbourne , Melbourne/Australia , 24 Jul 2020 , Https://Asialink .Unimelb.Edu.Au/Insights/The-Growing-Risks-Of-Strategic-Miscalculation-In-The-South-China-Sea , Time Of Visit : 3 March 2021.

(64) Kate Mayberry , Op.Cit .

(65) Oriana Skylar Mastro , Rising Tensions In The South China Sea , Council On Foreign Relations , New York , 2020 P. 6.

(66) خضير أبراهيم سلمان ، عدنان خلف حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص195.

(67) Marvin Ott , Op.Cit , P.5.

(68) Ibid , P.224.

(69) Dan Lamothe , Op.Cit .

(70) Tim Stickings For Mailonline ,Op.Cit .

[71] المادة (3) ، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نيويورك ، 16 نوفمبر 1973.

الشّرق الأوسط الكبير والثّورات العربيّة: صدام الإرادات وصراع المصالح.

The Great Middle East and The Arab Revolutions: The Clas hof Wills and The Conflict of interests.

الباحث عبد الكريم بن الدّخلي[1]

الملخّص: تُعنى هذه الورقة بالبحث في الثّورات العربيّة وعلاقتها بمشروع الشّرق الأوسط الكبير انطلاقا من نماذج مختلفة راوحت بين استراتيجيّات الاحتواء والتّدخّل والتّقييد. وانتهينا بعد دراسة هذه النّماذج إلى نتيجة مفادها أنّ الثّورات العربيّة كانت فعلا تحرّريا موجّها إلى الدّاخل ونظامه التّسلّطي، والخارج واستراتيجيّاته في الهيمنة. وجرّاء هذا التّنازع الثّلاثي بين الثّورة والاستبداد والهيمنة، اختلفت المواقف بين داعم لها وآخر رافض لمقولاتها وامتدادها لتأذن بصدام الإرادات وصراع المصالح بين القوى المتطلّعة إلى الدّيمقراطيّة والحارسة للنّظام القديم، وهو ما جعل المسار الدّيمقراطي مكبّلا ومتعثّرا في وفرة من التّفاعلات الإقليميّة والدّوليّة.

الكلمات المفتاحيّة: الشّرق الأوسط، الثّورة، الصّدام، الصّراع.

Summary:

This paper deals with the search of the Arabic Revolutions and its relation with the projet of the Greater Middle East starting from different samples alternating between the strategies of containment, the interference and restriction. After studying these samples we ended up to a result saying that the Arabic Revolutions were actually an act of freedom directed tot he inside and ist authoritarian system and, on the other side, to the outside with ist dominating strategies. And because oft he triple conflit among revolution, dictatorship and dominance, attitudes differed between those who were against revolution which marked the beginning of the clash of wills and the conflict of interests between people louging for democracy and those who were guarding the old regime. That's why the democratic process was chained amidist regional and international interactions.

Key words: Middle East, revolution, Clash, Conflict.

[1]باحث دكتورا في الحضارة العربيّة المعاصرة بكلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس، تونس dakhlikarim73@gmail.com.

المقدّمة:

أثارت الثّورات العربيّة منذ اندلاعها جدلا واسعا ونقاشا محتدما بين رجال الفكر والسّياسة وعلم الاجتماع، وما تزال إلى حدود اللّحظة الرّاهنة مثار اختلاف في إشكاليّاتها وسياقاتها وتداعياتها، ولهذا الجدل في تقديرنا أسبابه: يعود بعضه إلى تباين زوايا النّظر في السّياقات التّاريخيّة للثّورات العربيّة، ويرتبط بعضه الآخر بجملة التّصوّرات لعمليّة الانتقال من مرحلة إلى أخرى، ويتّصل غيرهما بالأزمات الدّاخليّة والتّفاعلات الإقليميّة والدّوليّة، ولا نستثني في ذلك البعد الأيديولوجي في قراءة الثّورات العربية ودوره في بناء مقدّماتها وتوجيه نتائجها.

دواعي الدّراسة:

على الرّغم ممّا ذهب إليه المفكّرون العرب والغربيّون من عمليّة قياس الشّاهد على الغائب، في مماثلتهم بين ما حدث في الدّول العربيّة وما حدث في براغ سنة 1968، واستعارتهم مفردة الرّبيع تعبيرا عمّا جدّ في المنطقة من حراك شعبي، فإنّ ذلك التّعبير الاستعاري لم يطرح بحثا جادّا في الثّورات العربيّة نظرا إلى تجاهل سياقاتها التّاريخيّة والثّقافيّة والسّياسيّة المتفرّدة. وما من شكّ في أنّ انخراط العقل العربيّ في المماثلة والقياس والتّأويل، إقرار بعجزه عن ابتداع آليّات جديدة لتشريح أصول الثّورات العربيّة ومضامينها. فكثيرة هي النّصوص التي سعت إلى محاكاة الغرب واستنساخ تجاربه منذ بداية عصر النّهضة، وفكّرت في الدّولة الوطنيّة شكلا تنظيميّا ناجعا، فإذا هي تتهاوى بفعل الثّورات جرّاء اختياراتها الفاشلة، معبّرة عن فساد هذه النّظم وما ينخرها من هشاشة.

ومن هذا المنظور، بدت أغلب قراءات الثّورات العربيّة موصولة في تقديرنا بالنّظر في الثّورات الغربيّة، وانتهى البحث فيها فرعا منشدّا إلى أصل، لم يتجاوز حدود إسقاط بعض تجارب الآخر على ما حدث في المنطقة العربيّة. فتوزّعت على رؤيتين متباينتين: اعتبرت الأولى الثّورات العربيّة نتاجا لإرادة شعبيّة، ورأت الثّانية خلاف ذلك، فعدّتها مؤامرة خارجيّة[1]. وإذا كان لهذا الاختلاف ما يبرّره في بداية عهدنا بالثّورات، فمرور عشريّة كاملة على اندلاعها يدفعنا إلى إعادة النّظر في مسلّمات كلّ رؤية، ذلك أنّ الأحداث المتلاحقة في تونس وليبيا ومصر وسوريّة على سبيل الذّكر لا الحصر بإمكانها أن تكشف عن السّياقات التّاريخيّة للثّورات، والتّعرّف إلى مضامينها وتفاعلاتها إقليميّا ودوليّا، ورصد مساراتها وتحوّلاتها.

ولمّا كانت قراءة الثّورات العربيّة دون العودة إلى مثلّث العلاقة بين الدّاخل والخارج والأحداث الجارية في المنطقة العربيّة تحول دون الفهم العميق لدوافعها الحقيقيّة، وتنتهي إلى تغييب حركة

التّاريخ في سيرورته، وما تخلّلها من صراع طويل بين الحضارتين العربيّة الإسلاميّة والغربيّة، فإنّنا نرى البحث في الثّورات العربيّة دون الرّجوع إلى التّحوّلات العالميّة الكبرى والمشاريع الغربيّة وأهمّها مشروع الشّرق الأوسط الكبير في سنة 2004[2] سطحيّا ما لم يعمل على تفكيك بنية الثّورات وعلاقتها بالنّظام العالمي الجديد، وما يستجدّ من تفاعلات إقليميّة وعالميّة في سياق كلّي لا تنفصم عراه.

إشكاليّات الدّراسة:

من هذا المنطلق إذن، سنعمد في قراءتنا الثّورات العربيّة إلى البحث في المشاريع الاستعماريّة وسياقاتها التّاريخيّة، وسنتوقّف عند أهمّها وهو مشروع الشّرق الأوسط الكبير. فنفكّك العلاقة الممكنة بينه وبين الحراك الشّعبيّ في المنطقة، لا بغاية النّظر في أسئلة الثّورات فحسب، وإنّما بهدف دراسة مشروع الشّرق الأوسط وأهدافه وصلاته بالنّزعة الثّوريّة للشّعوب العربيّة المطالبة بالتّغيير. ومن ثمّة، سنخلّص الإشكاليّات الجوهريّة في هذه الورقة البحثيّة من عبء السّؤال التّقليديّ المرتبط بالفعل الثّوري داخل الحدود الوطنيّة والإقليميّة، والمتجاهل لدور السّياسات العالميّة، وصلتها بالحراك الشّعبي وامتداداته زعزعة لاستقرار النّظام العالميّ. فهل تقدر الثّورات العربيّة على صياغة نظام إقليمي بديل مختلف عمّا صاغه العقل الغربيّ؟ وهل بإمكانها تشكيل خارطة جغرا-سياسيّة جديدة للمنطقة مغايرة للخرائط القديمة؟ تبدو هذه الإشكاليّات مرتبطة بمضمون الثّورة ومقولاتها وأهمّها "الشّعب يريد"، لكنّ ما مدى قدرة هذه الإرادة الشّعبيّة على الصّمود في ظلّ اختلاف موازين القوى بين المتطلّع إلى التّغيير والسّاعي إلى إدامة الاستقرار؟ وكيف سيعاد ترتيب العلاقة بينها؟ فهل سيتخلّى الغرب عن مصالحه ونظمه الموالية له أم سيعيد ترتيب أولويّاته وصياغة استراتيجيّاته إعادة لإنتاج القديم حتّى يحافظ على مكانته العالميّة؟

منهج الدراسة:

بدا النّظر في هذه الإشكاليّات موصولا بالعودة إلى مشروع الشّرق الأوسط الكبير في سياقاته التّاريخيّة وأهدافه الاستراتيجيّة في مرحلة أولى، وتفكيك مقولات الثّورات العربيّة ومحرّكاتها في مرحلة ثانية، ثمّ البحث في الصلات القائمة بينهما على صدام الإرادات وصراع المصالح من خلال نماذج محدّدة من الثّورات: التّونسيّة والمصريّة ثمّ الليبيّة والسّوريّة في مرحلة لاحقة. وسيقودنا البحث في هذه الإشكاليّات إلى جملة من القضايا المتعلّقة بمواقف الدّول الغربيّة منها ومنسوب التّفاعل معها، وحجم التّدخّل الخارجي لاحتوائها أو إعادة توجيهها وفق مصالحها الاستراتيجيّة في المنطقة، وفي مقدّمتهما الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيل.

1- مشروع الشّرق الأوسط الكبير ومبادرات التّغيير المتوالي: السّياقات والمضامين.

شكّل مشروع الشّرق الأوسط الكبير المنعقد في سي ايلاند سنة 2004 الانطلاقة الفعليّة للاستراتيجية الأمريكيّة بمعيّة الدّول الصّناعيّة الثّماني للتّغيير والإصلاح المزمع إنجازه في المنطقة العربيّة. وتضمّنت الوثيقة المبرمة بين الأطراف المجتمعة أولويّات مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مطالبة دول المنطقة بإصلاحات سياسيّة واقتصاديّة وثقافيّة تستجيب لمقوّمات العصر الأمريكي. وعلى الرّغم من أهميّة هذا المشروع في نظر الولايات المتّحدة الأمريكيّة وشركائها من الدّول الغربيّة، فهو كذلك في نظرنا، لأنّه جامع لكلّ مبادرات التّغيير اللاّحقة في المنطقة العربيّة وامتداداتها، غايته تغيير الخارطة السّياسيّة للشّرق الأوسط في جغرافيّته الممتدّة من الرّباط إلى أفغانستان.

1-1 الشّرق الأوسط الكبير ومبادرات التّغيير: استراتيجيّات متكاملة.

إنّ المتأمّل في السّياق التّاريخي للمشروع الأمريكيّ ومضامينه، وما سبقه من أفكار تجلّت خطوطها العريضة في الخطابات السياسيّة لكلّ من ريتشارد هاس[3] وكولن باول[4] وجورج بوش الابن[5] يدرك عمق التّخطيط الأمريكي وروافده الأساسيّة قبل الإعلان عن ولادته. فلم يتوقّف هذا المشروع عند حدود ما كان مخطّطا له من غزو العراق سنة 2003، بل كان ينذر بانتهاء الخرائط الجغرا-سياسيّة القديمة، وولادة خرائط جديدة موصولة بالعصر الأمريكي. ولا شكّ في أنّ امتدادات هذا العصر له من الأطروحات السّياسيّة ما سمح بنشوء نظام عالميّ جديد، على أساسه تحدّد شكل التّقارب الأمريكي- الأوروبي في مواجهة ما أسماه بريجينسكي "قوس الأزمات"[6].

وعلى الرّغم من تزايد اهتمام الإدارة الأمريكيّة بمسألة نشر الدّيمقراطيّة في الدّول العربيّة، فإنّ لا أحد يشكّ في أنّ الوضع المتردّي للمنطقة وشعوبها ما هو إلاّ ثمرة إنجازاتها بعد نهاية التّأقطب الثّنائي الذي حكم العالم سنوات الحرب الباردة. وإذا كان هناك من خيط جامع بين خطاب ريتشارد هاس "نحو مزيد من الدّيمقراطيّة"، ومبادرة كولن باول، وعنوانها "الشّراكة بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والشّرق الأوسط"، وخطابات جورج بوش الابن، فإنّ إقرار الحرّية في المنطقة والرّبط بين الإرهاب والأنظمة الاستبداديّة شكّل المرتكز الرّئيس للمشروع الأمريكي. ومن ثمّة، لا يعدو في تقديرنا أن يكون خطاب الإصلاح الأمريكي إلاّ موضع شكّ، فمسألة نشر الدّيمقراطيّة رهينة المصالح الأمريكيّة تمهيدا لتوسيع مسرح عمليّاتها العسكريّة وقوّتها النّاعمة.

انطلاقا من هذا التّصوّر الأمريكي لإعادة ترتيب المنطقة عبر مشروع الشّرق الأوسط الكبير وإقامة نظام إقليمي بديل بدت نتائج الحرب على العراق سنة 2003 غير مطمئنة في جانبها الأمني

أمريكيّا بعد تصـاعد وتيرة العنف وتنامي ظاهرة المقاومة وانتشـار الفوضـى وظهور محور الممانعة. فالرّهان الأمريكي على سـقوط النّظام العراقي كان رهانا خاسـرا جرّاء التّمدّد الإيراني وظهور مخاطر جديدة مقوّضـة للاسـتقرار الإقليمي. وبحثا في مقاربات جديدة لاسـتكمال مسـار الهيمنة في إطار مشروع الشّرق الأوسط الكبير، صاغ العقل الأمريكي نظريّة الفوضى الخلاّقة دعامة لسيرورة التّغيير في المنطقة العربيّة، وانسـجاما مع متطلّباتها لمرحلة ما بعد 2004 بعيدا عن التدخّل العسـكري وكلفته الباهظة.

وفي سـياق مواجهة المعضـلة الأمنيّة والحدّ من تداعياتها على مسـتقبل الهيمنة الأمريكيّة، ابتدعت كونداليزا رايس الفوضـى الخلاّقة لإحداث التّغيير الضـروري في المنطقة[7]، وسـبيلها إلى ذلك دعم القوى السّـياسـيّة الموالية للمشـروع الأمريكيّ مقابل الضّـغط على القوى المعارضـة له. فرأت الحرب الإسـرائيليّة على لبنان سـنة 2006 لحظة مفصـليّة في تاريخ المنطقة العربيّة لتركيز دعائم الهيمنة ونشـر الفوضـى الخلاّقة، ذلك أنّ المنطقة في تقديرها تمرّ بمخاض عسـير تدفع نحو إعادة تشـكيل جغرافيّتها السـياسـيّة. وكلّ الفرص مناسـبة لتحقيق هذا المشـروع في ظلّ ارتفاع منسـوب الاضـطراب لتفكيك المواقع والجغرافيّات المهدّدة لأمنها، وإعادة رسـم خريطة الشّـرق الأوسـط وفقا لاستراتيجيّاتها الآنيّة والمستقبليّة.

وفي الإطار نفسـه، بدت أطروحة رالف بيترز[8] في تغيير الخرائط الجغرافيّة والسّـياسـيّة للمنطقة امتدادا للمشـروع الأمريكيّ. ففي سـنة 2006 طرح رؤيته لتغيير المنطقة العربيّة وتقسـيمها بالمعايير ذاتها التي اقترحها برنارد لويس، وهي معايير متى قلّبنا أسـسـها الدّينيّة والمذهبيّة والعرقيّة والقوميّة ألفيناها تقويضـا للحدود الجغرافيّة التي أملتها معاهدة سـايكس بيكو وتشـكيلا حدوديّا جديدا يستجيب لتطلّعات العصر الأمريكيّ.

وتزامنا مع أصداء خطّة رالف بيترز وتصاعد وتيرة العنف في العراق واتّساع دائرة المقاومة، طرح جوزيف بايدن[9] رؤيته للتّغيير في المنطقة وفق استراتيجيّة تعتمد التّقسيم على أسس قوميّة وطائفيّة درءا للفوضـى وانعدام الأمن. فممهّدات الاسـتقرار أسـاسـها تقسـيم العراق إلى أقاليم ثلاثة: هي كردسـتان وشـيعسـتان وسـنسـتان، وهكذا كان المشـروع الشّـرق أوسـطي في كلّيته دعوة إلى تغيير المنطقة استجابة للمصـالح الأمريكيّة وشـركائها من الدّول العربيّة، ولكن وحدة المشـروع الأمريكي لا يمكن أن تحجب عنّا التّنويعات في داخله. وهي تنويعات وإن تباينت، فمقاصـدها واحدة على الرّغم من سـياقاتها التاريخيّة المختلفة، وهو ما يجعلنا نقرّ بأنّ العقل الأمريكيّ عقل مقاصـديّ بالأسـاس مهما تنوّعت الآليّات والنّظريّات واختلف الرّؤساء جمهوريّين كانوا أم ديمقراطيّين.

2-1 السّياقات والمضامين: قراءة في الثّابت والمتحوّل.

إذا كان لنا أن نعيد ترتيب الأحداث التّاريخيّة الكبرى التي غيّرت مجرى العالم، وأثّرت في منطقة الشّرق الأوسط تأثيرا بالغا، فيمكن أن نعدّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وسقوط العراق سنة 2004 والحرب الإسرائيليّة اللبنانيّة سنة 2006، والثّورات العربيّة ابتداء من سنة 2011 أبرزها. فهذه الأحداث مجتمعة كانت مطيّة للإدارة الأمريكيّة حتى تعيد صياغة استراتيجيّاتها المتعلّقة بالمنطقة العربيّة بناء على ما تشهده من تغيّر أو تفاعل مع مخطّطاتها. فكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إيذانا بصياغة مشروع الشّرق الأوسط الكبير لإعادة هيكلة النّظام في المنطقة، ولم تكن الحرب الأمريكيّة على العراق سنة 2003 إلاّ عنوانا للحرب على الإرهاب في ظلّ تصاعد وتيرة العنف وتهديد أمنها القومي، فكان العمل على ملاحقة الإرهابيّين ومصادر تمويلهم وتحجيم دور الحركات الإسلاميّة المتطرّفة لدفعها نحو رؤى أكثر اعتدالا مضمون الخطاب الأمريكيّ. وكشفت الحرب الإسرائيليّة اللّبنانيّة عن فشل التوقّعات الأمريكيّة بانهيار الأنظمة العربيّة، وإضعاف المقاومة. وأخطأت التّقديرات في تفكّك النّظام الإقليمي بتشكّل حلف جديد مناهض للهيمنة متكوّن من سوريا وإيران وحزب اللّه ليرتفع منسوب العداء والكراهيّة. وعليه عملت الإدارة الأمريكيّة على صياغة مشروعها الموسّع تحت ذريعتي الحرّية ونشر الدّيمقراطيّة، وبرؤية تسهم في نشر الفوضى الخلاّقة قصد تفكيك النّظام الإقليمي العربي وبناء نظام إقليمي شرق أوسطي خاضع لإملاءاتها.

وإذا سلّمنا بأنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر مثّلت نقلة نوعيّة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي معلنة بذلك فشل العقيدة الأمنيّة التّقليديّة القائمة على الرّدع والاحتواء بمفردهما في إرساء الاستقرار العالمي، فإنّ أسلوبا جديدا سيعيد تشكيل العلاقات الدّوليّة وفق معايير قيميّة تقسّم الأمم إلى خيّرة وشرّيرة، وما هذا المعيار بجديد في المجال الدينيّ إلاّ أنّ توظيفه السّياسيّ جعل منه عمدة الخطاب الأمريكيّ. ولا شك في أنّ التّداخل بين السّياسيّ والدّيني بدّد الاعتقاد بأطروحة نهاية التّاريخ لتحلّ محلّها أطروحة صراع الحضارات. فكان ابتكار الوسائل الجديدة في السّيطرة العالميّة أولويّة مطلقة للإدارة الأمريكيّة.

ولكنّ هذه الأساليب مهما تنوّعت، فمرجعيّاتها تكاد تكون واحدة لا تخرج عن دوائر الحرّية والدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، احتفى بها مشروع الشّرق الأوسط في خطاب مضلّل، فاتّخذ في بدايته بعدا إصلاحيّا واهما غرضه السّيطرة على الثّقافات والعقول. واهتمّ في مرحلة لاحقة بتقسيم المنطقة إلى كيانات قصد إعادة ترتيب الخارطة الجغرا-السّياسيّة للمنطقة، وتصميم أزمة الهويّات الثّقافيّة. وانتهى في الأخير إلى الفوضى الخلاّقة لتفكيك بنية النّظام الإقليمي وخلق كيانات ضعيفة

إدامة لحالتي الهيمنة والتّبعيّة في إطار صياغة جديدة للنّظام العالمي. ومن ثمّة، بدا مشروع الشّرق الأوسط نمذجة للمجتمعات العربيّة الإسلاميّة في إطار المقترب الأمريكي، ومخططّا استعماريّا يعيد نفسه، لكن بطريقة أكثر تعقيدا واختراقا.

ونتيجة لذلك، أمست المنطقة العربيّة خارج "الموجة الثّالثة للدّيمقراطيّة" على حدّ تعبير صاموئيل هنتنجتون[10] وكشفت المعضلة الأمنيّة التي فتكت باستقرارها عن زيف الشّعارات المؤيّدة لنشر الدّيمقراطيّة. فلم تكن سوى ذريعة أرست من خلالها الولايات المتّحدة الأمريكيّة تناغما بين عقيدة التّوسّع الدّيمقراطي ونشر الحريّة والسّياسة الواقعيّة بهدف الحفاظ على مصالحها الحيويّة، وأهمّها تفكيك الدّول المارقة والسّيطرة على الثّروات النّفطيّة ودعم جهود السّلام لتسوية الصّراع العربي-الإسرائيلي بما يضمن تفوّق إسرائيل وتثبيت مكانتها في إطار نظام إقليمي جديد. وما من مخطّط استراتيجي تجاه الشّرق الأوسط سوى الحفاظ على الوضع القائم وتلافي القلاقل السّياسيّة التي قد تعصف بمصالحها. فعملت إلى حدود اندلاع الثّورات العربيّة على مرتكزات ثلاثة، أوّلها منع أيّ تغيير في المنطقة بتبنّي مبدأ الدّعم لجميع النّظم القائمة ما لم تتعرّض مصالحها للخطر، وثانيها ردع كلّ التّنظيمات الرّاديكاليّة من خلال تطبيق سياسات التّرهيب والتّقويض، وثالثها منع أيّ تغيير جغرا-سياسيّ يوثّر في معادلات القوّة الإقليميّة.

ولكنّ اندلاع الثّورات العربيّة فنّد كلّ الآراء التي جعلت المنطقة خارج موجات التّغيير الدّيمقراطي، وطرحت جدلا واسعا في علاقة هذه الثّورات بمشروع الشّرق الأوسط الكبير، فلم تكن في تقديرنا إلاّ إعلانا عن إنهاء المقولات السّائدة لمشاريع الهيمنة الغربيّة وتفكيك بنية النّظم التّسلّطيّة المدعومة من الخارج لفرض معادلات جديدة أساسها التّحرّر من مشاعر الخوف والهيمنة والتّبعيّة. وهكذا غدا كلّ تساؤل عن ماهيّة العلاقة بين الثّورات العربيّة والمشروع التّسلطيّ الغربيّ موصولا بالبحث في مقولات الهيمنة من جهة وشعارات الثّورة من جهة أخرى. وليس من شكّ في أنّ أوّل ما يطالعنا عند البحث في المشترك بينهما هي مقولة الحرّية، وهي مقولة صارت غامضة ملتبسة متى أدركنا أنّها الأساس لمشروع الشّرق الأوسط الكبير، والمنطلق لأوّل تعبير عن السّخط الذي طال الجماهير العربيّة مطالبة بالانعتاق من الاستبداد استنادا إلى مقولة "الشّعب يريد". وبناء على ذلك، فما لهذا الالتباس أن يدوم جرّاء التّعارض بين المكر السّياسيّ في استعمال مقولة الحرّية وحقلها الدّلاليّ الواسع لصياغة النّظام العالميّ، وبين التّعاطي الشّعبيّ العفوي معها إنهاء لعقود من الاستبداد، وهو ما ستتّضح معالمه من خلال تفكيك مقولات الثّورات العربيّة والبحث في محرّكاتها.

2- الثّورات العربيّة وطموح الانعتاق: المقولات ومحرّكاتها.

أرّخت الثّورات العربيّة لمرحلة جديدة في التّاريخ العربي المعاصر معلنة عن قطيعة مع السّائد وتصادم بين الأجيال الجديدة والنّخب السياسيّة الحاكمة. فمنطق الرّفض والتّغيير الذي لازم هتافات الحراك الشّعبي ينبئ بلحظة فارقة في تاريخ الأمّة العربيّة والإسلاميّة قيد التشكّل، وتغييرا قادما سيعيد ترتيب الأوضاع السّياسيّة والثّقافيّة وفق إرادة شعبيّة سئمت مصادرة حقوقها وزيف وعود ساستها والتّدخّل الخارجي في شؤون أوطانها. ولكنّ إدراك مضمون الثّورات يبدو عصيّا عن المقاربة ما لم نبحث في مقولات الشّعوب الثّائرة ودلالاتها، ونتقصّى محرّكاتها أو دوافعها.

2-1 المقولات ودلالاتها:

شكّلت مقولة "الشّعب يريد" عمدة الخطاب الجماهيري المتصاعد إبّان الثّورة التّونسيّة، ولئن لخّصت هذه المقولة جملة مطالب الحراك الشّعبي في الحدود القطريّة، فإنّ اختراقها حواجز الجغرافيا يطرح أكثر من سؤال حول دلالاتها والواقع السّياسيّ ونظيره في الدّول العربيّة الأخرى. وعلى الرّغم من أنّ قراءة مقولات الثّورة يتطلّب بحثا في معانيها، فإنّ لتشابه المقولات دوافعها وعمقها الحضاري.

لم تكن مقولة "الشّعب يريد" إلاّ مقولة جامعة للمطالب الأساسيّة التي من أجلها عرفت المنطقة العربيّة فورانا لا مثيل له منذ عقود، وكلّ المقولات الأخرى التي صدحت بها الجماهير الثّائرة ما هي إلاّ تفريعات لهذه المقولة الأصل. فالبنية التّركيبيّة لهذه المقولة على بساطتها تنأى بنفسها عن التّركيب البسيط لتنزع نحو المركّب، ولكنّه المركّب الذي يضمر ولا يفصح أحيانا، وليس الإضمار مأتاه الخوف من التّصريح بقدر ما يحمل من معاني كثيرة لا تحتملها جماليّة المقولة وبلاغتها. وهكذا دعّمت المقولات الفرعيّة الأخرى من قبيل "الشّغل استحقاق يا عصابة السرّاق" و"ارحل" و"شغل حرّية كرامة وطنيّة" المضمون الفكريّ للثّورة، وكشفت عن عنف الثّنائيّات المتواترة في المنطقة العربيّة: الحرّية والإرادة/ الاستبداد والعبوديّة، الشغل/ البطالة، الإهانة/ الكرامة.

في خضمّ ذلك السّياق الثّوري لم تكن الحرّية سوى عنوان رئيسيّ لحركات التّغيير لتكشف عن فساد الأنظمة الحاكمة، وما آلت إليه الأوضاع المجتمعيّة والاقتصاديّة من تدهور واضح. ولعلّ الإشكال الذي دفع القوى الثّوريّة إلى مطالبة أنظمتها بالرّحيل يتلخّص في سؤال مفاده إلى أيّ مدى ستظلّ هذه الأنظمة الاستبداديّة مستهينة بالبعد الإنسانيّ لشعوبها؟ إنّ إمعان النّخب السّياسيّة الحاكمة في إرساء منظومة استبداديّة أنتج قيما مخالفة للواقع الذي ترغب في تكريسه، فالرّغبة في التّحرّر من الاستبداد، والتّطلّع إلى حياة كريمة وعلاقة جديدة بين الحاكم بالمحكوم من أولويّات

الخطاب الثّوري، وهي تعبّر بدون شكّ عن نسق فكري مختلف عمّا تبنّته النّظم الحاكمة. فأحاديّة الأحزاب السّياسيّة الحاكمة وشخصيّاتها الدّكتاتوريّة استنفدت كلّ التّبريرات لدعم بقائها في السّلطة، ولم تقو على إنتاج خطاب مقنع ينأى بها عن الرّحيل[11].

وعلى هذا الأساس، بدا محمول المفاهيم السّياسيّة التّقليديّة للنّظم الاستبداديّة عاجزا على رتق جشع الدّكتاتوريّات العربيّة منذ عهد الاستقلال، ولم يعد بمقدور مفاهيم الدّولة الاستبداديّة أن تستمرّ في المحافظة على الاستقرار، فما راج منذ سنوات من قبيل "الطّغيان خير من الفوضى" أو "من تثبت قوّته فطاعته لازمة"، أو "سلطة مستبدّة عادلة أفضل من سلطة جائرة" فشل في تقويض المعادلات الجديدة للخطاب الثّوري القائم على الحرّية والكرامة. ومن ثمّة، كان المشهد الثّوريّ في كلّ الدّول العربيّة معبّرا عن صراع قيميّ بالأساس بين الحاكم والمحكوم، وهو صراع يكشف عن عمق أزمة النّخب السّياسيّة الحاكمة في إدارتها لشؤون الدّولة في ظلّ التّحوّلات الحضاريّة التي يشهدها العالم من جهة، وعقم تلك النّخب في إنتاج خطاب سياسي يديم تواجدها ويحافظ على استمرارها من جهة أخرى.

وإذا كانت الثّورات العربيّة قد أفلحت في الإبانة عن عقم الخطاب السّياسيّ وثنائيّاته الواهمة: الطّغيان/ الفوضى، الاستبداد والعدل/ الجور والظلم، الوحدة/ الفرقة، الطاعة/ العصيان، وأسهمت في الكشف عن عنف ثنائيّات القيم السائدة في علاقة الحاكم بالمحكوم، والتي انتهت إلى مصادرة إنسانيّته، فإنّها حدّدت في المقابل أزمة العقل السّياسيّ العربي في قراءته للحداثة، والأخذ بأدوات التّحديث. وما من شكّ في -أنّنا إذا اعتبرنا الثّورات العربيّة لم تكن محض صدفة بل هي نتيجة تراكمات ثقافيّة وسياسيّة- أنّ جدل الثّنائيّات في الخطاب الإصلاحي والدّولة الوطنيّة التقدّم/ التأخّر، الحرّية/ الاستبداد ما يزال يلقي بظلاله على دولة الاستقلال. فلم تستوعب النّخب السّياسيّة أطروحات التّحديث والنّهضة دون العودة إلى المقابل المفهومي، وهو أحد أعطابها.

وعلى هذا الأساس، كان للثّورات العربيّة في تقديرنا محرّكاتها الأساسيّة ودوافعها الحقيقيّة من خلال فشل مشروع الحداثة واستلهام دولة الاستقلال للإرث السّلطاني الاستبدادي. فخطاب الثّورة كرّر ما ساد من مقولات خلال عصر النّهضة وبناء الدّولة الوطنيّة، وامتدّ صداها إلى عصر الحداثة، ولو لا الأزمة التي أنهكت العقل العربي على مدار عقود في تخطّي فشل التّحرّر من سلطان الاستبداد والتّأخّر لما رُفِعت الشّعارات المتشابهة في أرجاء الدّول العربيّة مطالبة بالحرّية والدّيمقراطيّة والعدالة، محورها الأساسيّ الإنسان في إنسانيّته. وهي أزمة مستفحلة غير مقتصرة على قصور العقل السّياسيّ العربي على استيعاب متطلّبات الحداثة وبناء الدّولة الوطنيّة العادلة فحسب، بل

على صلة بالقوى الخارجيّة وسياساتها الرّامية إلى استتباب التّخلّف ورفض التّغيير والإصلاح بدعوى الاستقرار للحفاظ على مكاسبها وتعزيز مكانتها في التّوازنات الإقليميّة والعالميّة تكريسا لمبدأي الهيمنة والتّبعيّة.

2-2 محرّكات الثورة: فشل الدّولة الوطنيّة أم غطرسة القوى الخارجيّة؟

توزّع البحث في محرّكات الثّورات العربيّة على مقاربتين مختلفتين، نهضت الأولى على تفكيك بنية السّياسة الدّاخلية لدول المنطقة، فرأت فساد الأنظمة معجّلا برحيلها[12]، ووصلت الثّانية الحراك الشّعبي بما يحيكه الخارج من مؤامرات لتلقي باللاّئمة على الشّعوب لعجزها عن فهم ما يخطّط لها في دوائر القرار الغربيّة[13]. وفي المقاربتين قصور على الفهم الموضوعي للثّورات: فالأولى منخرطة في التّغيير إلى حدّ الانغماس الكلّي دون العودة إلى التّفاعلات الإقليميّة والدوليّة قبل الثّورة وبعدها، والثّانية متجاهلة لمفاسد الأنظمة الحاكمة، وبحث في تبريرات واهية جاعلة من الآخر الغربي المحرّك الأساسيّ لها بغية إخماد الثّورات وامتدادها. ولعلّ كلّ قراءة منغلقة على ذاتها لن تؤدّي إلى الكشف عن محرّكاتها بموضوعيّة. فالحراك الشّعبي الذي زعزع البنية التّسلّطية في المنطقة لا يمكن إرجاعه برمّته إلى عامل واحد على الرّغم ممّا اتّسمت به من عفويّة وسرعة انتشار، والشّأن الدّاخلي للدّول العربيّة ليس بمنأى عن التغيّرات الإقليميّة والدّوليّة وسطوة النّظام العالمي الجديد.

لقد كشفت الثّورات العربيّة عن فشل النّخب السّياسيّة الحاكمة في فترة ما بعد الاستقلال في بناء الدّولة الوطنيّة. ولعلّ الانهيار السّريع لبعض الأنظمة والرّفض الشّعبي للسّياسات الدّاخليّة يوضّح عمق انحراف الدّولة عن مسارها الطّبيعيّ، فالحرّية والعدالة الاجتماعيّة والدّيمقراطيّة وكرامة الشّعوب لم تكن سوى مفاهيم حاملة لمضامين خاوية بعد أن أفرغت من محتواها الأصليّ مقارنة بما ساد في الدّول الغربيّة منذ عقود. وليس المواطن العربي في تقديرنا في غفلة عمّا يشهده الغرب من حرّيات وديمقراطيّة. في هذا السّياق المقارني رأت الشّعوب العربيّة سياسات الدّولة الوطنيّة عنوان الفشل في كلّ المجالات، وهو ما أفسد الحياة العامّة فيها، ورغم تباين أنظمة الحكم في المنطقة العربيّة، كان الاستبداد جامعا بينهم، ففي ليبيا وسوريا حكم الحزب الواحد لعدّة عقود متبنّين الخيار القومي، وأساسه شعارات واهية مفادها الوحدة العربيّة والعداء لإسرائيل، في رفض لكلّ إصلاح سياسيّ مخافة التّجزئة. ولم يكن النّظام السّياسي في مصر أفضل حالا إذ كان نظاما تسلّطيّا رافضا لكلّ مبادرات الإصلاح بدعوى المحافظة على وحدة المجتمع المصري، فسعى إلى تقويض الحرّيات السياسيّة، والزجّ بخصومه في السّجون لإفراغ السّاحة السّياسيّة من المعارضين تمهيدا لنظام وراثي لا يخرج من دوائر الأسرة الحاكمة. وعلى الرّغم ممّا تباهت به هذه الدّول من

إنجازات وطنيّة في سبيل رعاية وحدة مجتمعاتها والدّفاع عن حدودها في مواجهة إسرائيل، فإنّ الثّورات العربيّة كشفت زيف ادّعاءاتها، وتحوّلت الجيوش مفخرتها من حامية للأوطان وحدودها- وهي وظيفتها الأصليّة- إلى أداة قمع للثّائرين وسلب للحرّيات وجهاز من أجهزة الدّولة الاستبداديّة.

وبما أنّ أنظمة الحكم في الدّول التي ذكرناها- تونس وليبيا ومصر وسوريا- متباينة أيديولوجيّا إلاّ أنّ ما يوفّر أرضيّة للالتقاء بينها أكثر ممّا يفرّقها. فهناك ما يجعل أواصر القربى بينها أشدّ ارتباطا، وهو التّلويح بالخطر الإسلامي[14]. فقد أقدم ساسة هذه الدوّل على التّخويف من صعود التيّارات الإسلاميّة وتداعياته على هويّة المجتمعات ونمط حياتها لإحداث شرخ داخلها بين المتديّنين والعلمانيّين. وما كانت صناعة هذا الانقسام الوهمي إلاّ أحد مرتكزات الاستبداد نظرا إلى ما وفّره من "احتواء مزدوج" في كسب ودّ الطبقات الوسطى والمتعلّمة من جهة واسترضاء الغرب من جهة أخرى، واحتواء النّقد الدّيمقراطيّ لسياستها الاستبداديّة والنّقد العالمي لمثالب هذه الأنظمة[15].

وهكذا إذن كان اندلاع الثّورات العربيّة نتيجة لفشل مناهج الإصلاح التّدريجيّة والشّكليّة للنّظم الاستبداديّة، لكن هل يمكن الاكتفاء بالمحرّكات الدّاخليّة في مقاربة أحاديّة لقيام الثّورات أم أنّها على صلة وثيقة بالسّياسات العالميّة في المنطقة؟ على هذا الأساس لن يتعلّق الإشكال بقراءة المحرّكات المباشرة لهذه الثّورات وما آلت إليه عمليّة الإصلاح من محصّلة عكسيّة سارعت في انهيار هذه الأنظمة، بل في انخراطها في مشروع إصلاحيّ موسّع هو الشّرق الأوسط الكبير وارتباطها بصناعة القرار في الدّوائر المهيمنة على النّظام العالمي. ومن ثمّة يبدو في تقديرنا من غير المفيد أن نبحث في هذه المحرّكات دون وصلها بوثيقة المشروع الأمريكي، ومقارنة ما ورد فيها بمجالات الإصلاح وموضوعاته في الدّول العربيّة. إنّ الإشكال الحقيقيّ مفاده إلى أيّ مدى كانت الإصلاحات العربيّة منخرطة في تطبيق المشروع الأمريكيّ؟ وإلى أيّ حدّ ساهم هذا البرنامج الإصلاحيّ العربي-الأمريكيّ في اندلاع الثّورة وتوسّع رقعتها الجغرافيّة وتأجيج شعور العداء والرّفض للسّياسات الدّاخليّة والخارجيّة معا؟

والمتأمّل في مجالات الإصلاح العربي والأمريكي يدرك عمق التّشابه بينهما إحاطة بكلّ مناحي الشّؤون العامّة. وقد شملت السّياسيّ والثّقافيّ والتّعليميّ التّربويّ والدّيني والاجتماعي، وكلّ ما يلامس المجتمع المدني، فسؤال السّياسة والتّعليم والثّقافة والدّين ظلّ حاضرا بقوّة في الدّاخل والخارج بحثا في مخرجات جديدة تؤبّد الهيمنة الأمريكيّة، وتمنح النّخب التي عيّنتها صلاحيات شاملة للمحافظة على مصالحها. وهكذا ارتبط الدّاخليّ بالخارجيّ والتّاريخيّ بالرّاهن في منظومة كليّة هدفها إحكام سيطرة النّخب الحاكمة المدعومة من الغرب على الشّعوب العربيّة ومنحها تفويضا شاملا في

إدارة بلدانهم مقابل اقتداء هذه النظم الاستبداديّة بالنّمط الغربي واستمرار روابط التّبعيّة في إطار نظام عالمي يهيمن عليه الأنموذج الحضاري الغربيّ.

لا شكّ إذن في أنّ تشابه مضمون الإصلاح السياسيّ الدّاخلي والخارجي يطرح أكثر من سؤال إذا ما أدركنا أنّ الحرّية والدّيمقراطيّة هما المرتكز الرّئيس لكليهما. فما ترويج الولايات المتّحدة الأمريكيّة لدمقرطة الحياة السّياسيّة في الدّول العربيّة وتصنيف كلّ التيّارات المقاومة العلمانيّة والإسلاميّة منظّمات إرهابيّة بحثا عن الاستقرار وتجنّب مخاطر تصاعد العنف والإرهاب إلاّ إحدى مقدّمات الحكّام العرب للحياة السّياسيّة في دولهم. فإشاعة مفهوم الدّيمقراطيّة بعد إفراغه من مضمونه الحقيقي في التّداول السّلمي على السّلطة من خلال دعم بعض الأحزاب الصّوريّة الموالية للنّظام إيهاما بذلك، والتّخويف من خطر الحركات الإسلاميّة وإقصائهم من ممارسة حقوقهم السّياسيّة أحد مرتكزات المشروع الإصلاحي العربي، غايته إحكام الهيمنة وتكريس الاستبداد ورفض كلّ تغيير جادّ، وهي الميزة الأساسيّة لكلا المشروعين.

فمضمون الإصلاح التّعليميّ والدّيني في الدّول العربيّة استنساخ لما ورد في وثيقة مشروع الشّرق الأوسط الكبير. وتحييد المؤسّسات التّربويّة عن أمّهات القضايا المتعلّقة بالهويّة والدّين، وإفراغ المؤسّسة الدّينيّة من محتواها القيمي الأساسيّ في الدّعوة إلى الخير والصّلاح والتّحرّر، ومناداتها بالإنسان الكوني وأخلقة الحياة السّياسيّة امتداد للرّغبة الغربيّة في تغيير مناهج التّربية والتّعليم، وتقويض لدور المؤسّسة الدّينيّة حتّى تصبح أداة لتبرير فساد الأنظمة وإضفاء مشروعيّة الاستبداد. وبذلك انتهى التّحالف بين النّظم المستبدّة والمشروع الغربي في المنطقة العربيّة إلى خلق منظومة جديدة من القيم مخالفة لمرجعيّاتها الإسلاميّة والعربيّة، ولما تتوق إليه الشّعوب العربيّة من تحرّر حقيقي ورفض للتّبعيّة والهيمنة.

من هذا المنطلق، لم تكن الثّورات العربيّة رفضا للواقع العربيّ المتردّي والإصلاحات الواهمة فحسب، بل كانت سعيا إلى القطيعة مع المشروع الغربي واستراتيجيّات الهيمنة والإقصاء والتّخلّص من الحكومات التّسلّطيّة الزّبونيّة. وفي ذلك إعلان عن فشل المشاريع الإصلاحيّة المسنودة من الخارج، والبحث في بدائل تنهي هذا التّحالف وتؤسّس لإصلاح ونهضة حقيقيّتين. ولكنّ مأزق النّهضة لن يكون نتاجا للمحدّدات الدّاخليّة فحسب، بل سيكون مرتبطا بالمحدّدات الخارجيّة والنظميّة الكلّية، ومستقبل الثّورات لن يكون مدخلا لتغيير النّظم العربيّة فقط، بل مدخلا أيضا لتغيير النّظام الإقليمي والنّظام العالمي لتحقيق العدالة والدّيمقراطيّة والإنسانيّة. وهكذا سيتحدّد المقترب النّظمي الدّولي من الثّورات العربيّة من خلال تصوّر مركّب قائم على إيجاد المداخل

الضـروريّة للتّعامل معها من جهة، والمحافظة على هيكل النّظام العالمي السّـائد وتوازناته الإقليميّة والدّوليّة من جهة أخرى. وهو ما سـيدفع بالقوى الغربيّة وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى إعادة ترتيب اسـتراتيجيّاتها في المنطقة بناء على واقع الثّورات ومسـتقبلها، ومحاولة توجيه مسـاراتها وفق مصالحها ونزعتها الرّياديّة.

3- إشكاليّة الصّدام والاستراتيجيّات البديلة:

شـكّل اندلاع الثّورات وامتدادها في المنطقة العربيّة مأزقا اسـتراتيجيّا للقوى العالميّة الكبرى الغربيّة والأمريكيّة، فالنّظام الإقليمي الذي صـاغت الولايات المتّحدة الأمريكيّة ملامحه الرّئيسـيّة منذ انهيار المعسـكر الشّـيوعي في طريقه إلى التّهاوي والاندثار، والحكّام الذين أوكلت إليهم رعاية مصـالحها على حافّة السّـقوط. ولا شـكّ في أنّ التّخطيط للتّعامل مع المرحلة الجديدة، ما بعد الثّورات، بات المهيمن على مراكز صـناعة القرار منذ اندلاع الثّورة التونسـيّة بحثا في آليات جديدة داعمة لمكتسـبات مشـروع الشّـرق الأوسـط الكبير، حتّى وإن كان ذلك يتعارض مع المطالب الثّوريّة لشعوب المنطقة. وعلى هذا الأساس، بدا الوعي بطبيعة الحقبة الجديدة في نظر روبرت غايتس أولى المراحل المهمّة لفهم التّحدّيات المسـتقبليّة ومعالجتها في قوله: "إنّ العالم الحقيقيّ الذي نعيش فيه مختلف وأكثر تعقيدا عمّا كان عليه قبل عشـرين أو ثلاثين عاما. إنّنا نواجه كثيرا من المشـكلات والتّحدّيات المشتركة"[16].

والرّاجح في تقديرنا أنّ وعي الإدارة الأمريكيّة بمتطلّبات المرحلة الجديدة واسـتراتيجيّاتها البديلة على صلة وثيقة بالمبادئ الأساسـيّة لمشـروعها الشّـرق أوسـطي، وأهمّها الحفاظ على أمن إسـرائيل ومنع ظهور قوّة إقليميّة صـاعدة، والهيمنة على مصـادر الطّاقة. وتتّضح معالم ذلك في تأكيد هنري كيسنجر ضرورة الدّور الأمريكيّ في تعديل مسار الثّورات العربيّة انطلاقا من المبادئ المذكورة[17]. ومن هذا المنطلق، فإنّ التّحليل الواقعي للمواقف الأمريكيّة لا بدّ أن يراعي هذه المبادئ الكبرى، ويعيد التّعامل مع القوى السّـياسـيّة في الدّول العربيّة الجديدة منها والتّقليديّة حتّى يحافظ على منظومة قيمه ومصـالحه الاسـتراتيجيّة. ولكن في ظلّ ما اتّسـمت به الثّورات من امتداد جغرافي شـمل مصـر ودورها الاسـتراتيجيّ في صـناعة السّـلام في المنطقة، هل سـتكون الاسـتراتيجيّات البديلة واحدة أم متنوّعة؟ وهل سـتختلف وفق أهمّية تلك الدّول في المدرك الاسـتراتيجي الأمريكي وقربها من إسـرائيل أم ستخضع للتّطوّر بناء على التّسلسل الزّمني لتصاعد الأحداث في المنطقة؟

3-1 الثّورتان التّونسيّة والمصريّة واستراتيجيّة الاحتواء:

عُدَّت الثّورة التّونسيّة امتحانا جديّا للقوى العالميّة الكبرى صانعة القرار في التّفاعل مع الأحداث المطالبة بإسقاط النّظام. وكان لعنصر المفاجأة الأثر البالغ في مواقف الولايات المتّحدة الأمريكيّة إذ "فوجئت إدارة أوباما، وجميع الآخرين في العالم بالرّبيع العربي، بالثّورة التي أزاحت الطبقة التكتونيّة السّياسيّة للشّرق الأوسط"[18]، ممّا جعلها منقسمة إلى وجهتين متباينتين: دعم الثّورة ومقولاتها أو الاستمرار في دعم نظام حليف لها. وعلى الرّغم من أنّ أوباما لم يفرد الثّورة التّونسيّة في خطابه حول حالة الاتّحاد إلاّ بجملة واحدة عبّر فيها عن مساندته الشّعب التّونسي بالقول: "إنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تقف إلى جانب الشّعب التّونسي وتدعم التّطلّعات الدّيمقراطيّة لكلّ الشّعوب"[19]، فإنّ الغموض ما يزال قائما جرّاء ما يمكن أن يفهم من "التّطلّعات الدّيمقراطيّة" من وجهة النّظر الأمريكيّة واختلافها عن تصوّر الشّعوب الثّائرة لها. فهل المقصود بالدّيمقراطيّة آليّة هدفها استكمال بناء مشروع الشّرق الأوسط الكبير؟ أم هي الدّيمقراطيّة الحاضرة في وعي الثّائرين: التّخلّص من الاستبداد وهيمنة الأنساق الثّقافيّة الغربيّة واستبعاد زيف مقولاتها؟

في ظلّ حالة الارتباك التي بدت عليها الإدارة الأمريكيّة إزاء الثّورة التّونسيّة وما يمكن أن تسبّبه من صعود قوى سياسيّة معاديّة لتوجّهاتها أكّد مايك هامر-المتحدّث باسم البيت الأبيض- دعوته السّلطات التونسيّة "إلى الوفاء بالالتزامات المهمّة التي تعهّد بها الرئيس بن علي في كلمته للتّونسيّين بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وعمليّة الإصلاح السّياسي(...) ومراقبة التّطوّرات الأخيرة عن كثب"[20]. وما من شكّ في أنّ مضمون هذا البيان يعكس الحرص الأمريكي على متابعة النّهج السّياسيّ السّابق في عمليّة الإصلاح، وهو كذلك مؤشّر على الرّغبة الأمريكيّة في بقاء السّاحة السّياسيّة في تونس مفتوحة للتّأثير في العمليّة السّياسّة قبل أن تتّضح ملامح التيّار الرّئيسيّ الذي سيقود الثّورة ممّا يقدّم انطباعا أوليّا أنّ معضلة الدّاخل/ الخارج ما تزال حاضرة في المشهد السّياسي بعد اندلاع الثّورات. وفي السّياق نفسه، كانت الإدارة الأمريكيّة أكثر إصرارا على احتواء الثّورة التوّنسيّة، وإبطال كلّ تغيير جذريّ لبناء نظام سياسيّ جديد، وقد عبّرت هيلاري كلينتون عن أملها في أن تواصل الحكومة التّونسيّة النّهج الإصلاحي خشية صعود الإسلاميّين[21]. فهل هو الخوف من صعود عدوّ مشترك بينها وبين النّخب السّياسيّة التّقليديّة الموالية لها أم رغبة واضحة في استبعاد بعض التيّارات الإسلاميّة المهدّدة لمصالحها؟

وفي الإطار نفسه، تجلّت سياسة الاحتواء الأمريكي للثّورة المصريّة من خلال حالة الارتباك التي ساقها روبرت غايتس في مذكّراته. فالتّخلّي عن حسني مبارك-الحليف الاستراتيجيّ- من شأنه أن يحدث فراغا سياسيّا يجرّ المنطقة إلى المجهول من جهة، والوقوف على الحياد أو دعم الثّورة كفيلان بظهور نخب سياسيّة جديدة مهدّدة لمصالحها في المنطقة وأشدّ عداء لإسرائيل من جهة أخرى[22]. ولعلّ اختلاف وجهات النّظر بين الرّئيس أوباما والبيت الأبيض وجهاز الأمن القومي حول مرحلة ما بعد مبارك، يؤكّد تباين الإرادات ومآزقها. ففي ظلّ تشتّت جهود الإدارة الأمريكيّة وعجزها عن إيجاد مخرج لتهدئة الأوضاع في مصر جرّاء حالة الاستقطاب الثّنائيّ بين قرار الكونجرس ورجال المال الأقوياء المعارضين بشدّة للتّخلّص من مبارك ونظامه، وإصرار نتنياهو واللّوبي الصّهيوني على التّخلّي عنه وتعيين عمر سليمان بدلا منه، اتّخذ أوباما حلاّ وسطا متمثّلا في الاستغناء عن الرّئيس دون تغيير النّظام السّياسي إرضاء للأطراف المتنازعة، وحفاظا على مصالح أمريكا وإسرائيل[23].

وتعكس المراحل التي اتّخذتها الإدارة الأمريكيّة لإقناع مبارك بالتنحّي عن السّلطة والشّروع في نقلها إلى عمر سليمان[24] جهودها في احتواء الثّورة المصريّة، وغايتها في ذلك الحفاظ على النّظام العالمي السّائد وقيمه، والخشية من بروز مصر فاعلا إقليميّا ينهي المعادلات القديمة للحرب والسّلام في المنطقة[25]. وعلى هذا الأساس، كان اختيار عمر سليمان انتصارا للتّدخّلات الخارجيّة وانحرافا عن المسار الثّوري. فبمجرّد الإعلان عن تسلّمه السّلطة بادر إلى تأكيد التزامه بكلّ المعاهدات الدّوليّة، متعهّدا بأن تظلّ الحكومة الجديدة وفيّة لمعاهدة كامب ديفيد سنة 1978 ، وللخارطة الجغرا-سياسيّة للمنطقة التي لن تشهد أي تبدّل طمأنة لإسرائيل. ومع استمرار الثّورة وتصاعدها تجدّدت المخاوف الخارجيّة والدّاخليّة من تسلّم الإخوان المسلمين زمام السّلطة في مصر لأنّ ذلك سيفضي إلى عزل النّخب السّياسيّة القديمة المتعاونة مع الغرب[26]، وسيهدّد الاستثمارات الأجنبية في المنطقة.

استنادا إلى ذلك، عملت الولايات المتّحدة الأمريكيّة على احتواء الثّورتين التّونسيّة والمصريّة، وبقواها المختلفة الجديدة والتّقليديّة للتّأثير في مسارها بما ينسجم ومنظومة قيمها ومصالحها حفاظا على سيادة النّظام العالمي الجديد والنّظام الإقليمي لما بعد الحرب الباردة. فكان احتواء الثّورات استراتيجيّة للحيلولة دون إنتاج نظام إقليمي عربي جديد يهدّد التوجّهات الأمريكيّة في المنطقة ويقوّض أبعاد النّظام العالمي في كلّيته. ومن تداعيات ذلك، شهدت تونس ومصر استقطابا سياسيّا وصداما فكريّا بين القوى المختلفة: اليساريّة والقوميّة والإسلاميّة، ومن أسبابه القراءات المختلفة للمفاهيم القديمة من خلال الرّبط بين التّخويف من الإسلاميّين واستقرار النّظم الانتقاليّة

والدّعم الخارجيّ، فكان ذلك من أبرز المخاطر على روح الثّورات ومساراتها، وعدّ مدخلا أساسيّا لاحتوائها وإجهاضها. ووفّر انفراط التّوافق بين الأحزاب السّياسيّة أرضيّة للتّدخّل الخارجي واستعادة الثّورة المضادّة لقوّتها، وبداية تلاشي الحالة الثوريّة، ولكن على الرّغم من التّوافق بين القوى السّياسيّة التقليديّة والقوى العالميّة على النّيل من روح الثّورة وإفشالها، فإنّ ظهور الإسلاميّين والتّأييد الجماهيريّ لهم، قوّة مشاركة في التّغيير السّياسيّ لا حركة معارضة متّهمة بالإرهاب، أربك الغرب مجدّدا خوفا من تهديد مصالحهم. وهو ما سينعكس على الثّورتين اللّيبيّة والسّورية من خلال استراتيجيّات مغايرة تحدّ من طموح القوى الثّائرة من جهة، وتلبيّ إرادة القوى الخارجيّة في الهيمنة من جهة أخرى.

2-3 ليبيا والتدخّل العسكري:

جسّدت الثّورة اللّيبيّة الحلقة الثّالثة في مسار الثّورات العربيّة ومرحلة مهمّة في استكمال الدّول الإقليميّة لمطالب التّحرّر من الاستبداد، فلم تتوان عن تبنّي المقولات نفسها في رؤيتها لطبيعة الحراك السّلميّة، ولكنّ اختلاف الأنظمة السّياسيّة التّسلّطيّة من قطر إلى آخر أضحى المحدّد لمراحل الثّورة وأحداثها، وانزلاقها نحو الفوضى. والمتأمّل في الحراك الشّعبي اللّيبي، يدرك عمق معاناة هذا الشّعب في ظلّ تبنّي النّظام الأيديولوجيّة القوميّة التي ترى الوحدة والاشتراكيّة أولويّة مطلقة مقابل التّخلّي عن مقولة الحرّية، وهكذا فرض تعامل الآلة العسكريّة للنّظام الاستبداديّ مع الحراك الشّعبي السلميّ معادلة جديدة، إمّا التّمسّك بالسّلميّة وفشل الثّورة أو الدّخول في حرب أهليّة.

وكان لعامل الزّمن تداعياته على مسار الثّورة والانتقال الدّيمقراطيّ في ليبيا، إذ أغرى أنموذج الثّورة المضادّة السّلطة القائمة باستنساخ التّجربة المصريّة للالتفاف على مطالب المتظاهرين، وتعزّز دور بعض القوى الإقليميّة والدّوليّة لتثبيت مكانة النّظام القديم، وشرعت القوى الفاعلة في النّظام العالمي الجديد والأخرى التي تريد استعادة دورها تُعِدّ لمرحلة جديدة تكفل وجودها ومصالحها في دولة نفطيّة. فبدا التّفاؤل بنجاح الثّورة ضئيلا في ظلّ المعضلات التي شابت كلّ الثّورات العربيّة، لكنّها في ليبيا كانت على أشدّها، وبدا الانقسام بين مؤيّد للنّظام السّابق مستعينا بالخارج، وآخر ما يزال مؤمنا بالثّورة وأهدافها باعثا على صدام عنيف وحروب بالوكالة، فهل أغرت بداية أفول الحالة الثّوريّة في مصر القوى الإقليميّة والدّوليّة بالتّدخّل العسكريّ في ليبيا لاغتيال الثّورة ومفاعيلها؟ وهل شكّلت الدّولة العسكريّة الأنموذج الأمثل للولايات المتّحدة الأمريكيّة وفرنسا حتّى تبسطا نفوذهما في المنطقة، ومناسبة لروسيا كي تستعيد مكانتها العالميّة؟ وهل كانت ليبيا فعلا

الأرضيّة المناسبة لاستكمال مشروع الشّرق الأوسط الكبير واستنبات الفوضى الخلاّقة أم يعزى ذلك إلى التّوجّس من انهيار النّظام العالمي وركائزه الإمبرياليّة؟

اتّسم التّدخّل العسكري الفرنسي-الأمريكي في ليبيا بداية بالغموض، ورغم تواتر الخطب بتوجّهاتها الإنسانيّة لتبرير الحرب[27]، فإنّ تاريخ الحروب لا يلغي أبعادها المنفعيّة، فالمتأمّل في مقدّمات التّدخّل العسكري من إزالة النّظام القمعي وإحلال الدّيمقراطيّة والحرّية سرعان ما تتبادر إلى ذهنه مقدّمات احتلال العراق، وطبيعة الدّيمقراطيّة المفروضة بقوّة السّلاح والعتاد. والمقارن بين الحالتين يدرك أنّ اختلاف السّياقات التّاريخيّة لا يمكن أن يبطل مفاعيل الاستراتيجيّة وأهدافها، ومهما كانت الذّرائع الإنسانيّة مدخلا إلى ذلك فمساوئ التّدخّل كثيرة، والدّيمقراطيّة مطلب إنساني لا أنموذجا يفرض بالقوّة. ومن ثمّة تتعدّد الأسئلة المتعلّقة بمنسوب الثّقة في المشاريع الاستعماريّة، أ لم يستعد التّدخّل العسكري الأمريكي في ليبيا المقولات التي برّر بها تدخّله في العراق؟ أليس بإمكان نتائج نشر الدّيمقراطيّة في ليبيا أن تؤول إلى فوضى وحرب أهليّة على غرار ما آلت إليه العراق؟ وأيّ معنى للدّيمقراطيّة في المنظور الأمريكيّ إن لم تكن منضوية تحت مشروع الشّرق الأوسط الكبير؟

إنّ هذه الأسئلة تبعث على الشكّ في دوافع التّدخّل الأمريكيّ والأوروبيّ، ومأتاه ما جدّ في ليبيا من أحداث بعد سقوط نظام القذّافي، وهي أحداث لا تفصح عن النّوايا الحقيقيّة من الحملة الاستعماريّة فحسب، بل تكشف عن طبيعة النّظام الذي تريده والاستقرار الذي ترغب به. وليس تحوّل الحرب من حرب مباشرة إلى حرب بالوكالة إلاّ معطى مهمّا في إفشال الثّورة، وانعكاسا للأزمة الدّوليّة والنّظام العالمي. فالحلّ الأمميّ بدا حلاّ تراجيديّا في ظلّ وجود قوى عالميّة رافضة لشرعيّته ليؤول إلى صراع بين الإرادات: القوى المعبّرة عن إرادة الشّعب اللّيبي من جهة، والقوى الدّاعمة للمؤسّسة العسكريّة من جهة أخرى، ولم يكن التّدخّل الأمريكي والرّوسي والفرنسي إلاّ باعثا على تمزيق وحدة ليبيا وتأجيج الانقسام الدّاخلي بين موال للوجود الأجنبيّ ومدافع عن الشّرعيّة، وهو ما ضاعف من المخاطر المهدّدة للانتقال الدّيمقراطيّ. فأيّ دور للوجود الخارجي في ليبيا وما غاياته؟ وما قيمة ما يروّج له في وسائل الإعلام الغربيّة من أنّ الصّراع في ليبيا صراع قبليّ وعشائريّ وأيديولوجيّ؟

يبدو من المفيد في هذا السّياق أن ندرك أنّ الصّراع بين القوى المهيمنة على النّظام العالمي والشّرعيّة الدّوليّة يكشف عن أزمة دوليّة، مردّها ظهور روسيا مجدّدا في السّاحة السّياسيّة ورغبتها في بناء نظام عالمي جديد ثنائيّ الأقطاب على غرار ما كان أثناء الحرب الباردة[28]. ولكنّ هذا الصّراع

يخفي في باطنه أيضا صراعا إقليميّا بالوكالة بين القوى الثّوريّة الرّافضة لمشروع الشّرق الأوسط الكبير والقوى الدّاعمة له، وهو ما خلق صدام مصالح بين الطّامحين إلى بناء الدّولة الدّيمقراطيّة وداعمي الانقسام القبليّ والديني وتوظيف الإرهاب لحفظ المصالح الأمريكيّة[29]. ومن ثمّة، فإنّ ما يروّج له في الأوساط الغربيّة وبعض الأوساط العربيّة من أنّ ليبيا تشهد حربا على الإرهاب مجردّ خطاب تضليليّ، يستعيد مقولات خطاب ما بعد 11 سبتمبر، واستئنافا للمشروع الإمبراطوري الأمريكي مخافة فقدان نفوذها في ظلّ الصّعود الروسيّ. وهو ما انعكس سلبا على مشروع الدّولة المدنيّة في إطار الصّراع العالمي واستعادة النّفوذ.

ولم يكن التّجاذب العالمي وتناحر الإرادات في ليبيا بمنأى عن التّدخّل الإقليميّ. فظهور الحلف الإماراتيّ -السّعوديّ-المصريّ- الإسرائيليّ، بتدخّله في الشّأن اللّيبيّ ومساندته اللاّ مشروطة لخليفة حفتر وبناء نظام عسكريّ قمعيّ لا يكشف عن إهمال هذا الحلف للقواعد والقوانين المنظّمة للمجتمع الدّولي فحسب، بل يبينّ حقيقة الحرب بالوكالة وتداعياتها على الثّورات العربيّة والنّظام الإقليميّ برمّته[30]. ولعلّ تقاطع المصالح بين دول هذا الحلف كثيرة، فمنها ما يعود إلى رفض تأسيس نظام إقليمي عربي جديد يتطلّع إلى تحرّر الشّعوب من الاستبداد الدّاخلي والهيمنة الخارجيّة، ومنها ما يرتبط بتثبيت الأنموذج المصري وإفشال الثّورات في الدّول الإقليميّة المجاورة ومنع انتشارها، ومنها ما يسود الأطراف العربيّة في هذا المحور من مخاوف زعزعة عروشها، والطّرف الإسرائيلي من تهديد وجوده الآمن.

وهكذا كان صراع الإرادات الدّوليّة والإقليميّة معبّرا عن صدام المصالح في المنطقة العربيّة بالعمل على تفعيل الأزمات السّياسيّة في دول الثّورات العربيّة وتغذيتها، وهو ما يلبيّ الطّموحات الأمريكية في المحافظة على موازين قواها العالميّة والسّيطرة على الهلال النّفطيّ ومنابع الطّاقة في ليبيا، وتغييب مسألة الحرّية وإفشال الدّيمقراطيّات النّاشئة باعتبارها الخطر الحقيقي المهدّد لمصالحها وللوجود الإسرائيليّ. وأبان عن أزمة المشروع الشّرق أوسطي بعد أن استوفى شروط نجاحه في مصر باستهداف الدّيمقراطيّة والانقلاب على نتائج الانتخابات واغتيال إرادة الشّعوب تكريسا للاستبداد. ولكن هل تتمكّن ليبيا من تأكيد حالة الهدوء التي بدأت تشهدها في الآونة الأخيرة وإرساء مؤسّساتها الدّستوريّة بعد الانتخابات الأخيرة على إثر فوز الديمقراطيّين في الانتخابات الأمريكيّة ووصول جون بايدن إلى سدّة الحكم؟

3-3 سوريا واستراتيجيّة التّقييد:

طرحت الثّورة السّوريّة منذ اندلاعها إشكالات عديدة نظرا إلى موقعها الجغرافي وموقفها السّياسيّ وارتباطها بمشاريع السّلام في المنطقة العربيّة، فموقعها المجاور لإسرائيل وموقفها من مبادرات السّلام جعلها طرفا مهمّا في المقاربة الأمنيّة إقليميّا ودوليّا، ومحاذاتها لطرفي الصّراع: الإدارة الأمريكية في العراق من جهة وإيران من جهة أخرى برؤاهما المختلفة في إدارة الأزمات الدّوليّة جعلها منطقة شدّ وجذب. وربّما لهذه الأسباب بدا تفكيك الثّورة السّوريّة بالغ التّعقيد، وكان تعامل الأطراف الدّوليّة والإقليميّة معها مرتبطا بمدى انخراطها في مشروع السّلام الأمريكي قبولا أو رفضا.

لم يكن النّظام السّوري مختلفا في تفسيره للحراك الشّعبيّ عن بقيّة الأنظمة الحاكمة منطلقا من مسّلمات سياسيّة لا تلبيّ طموحه في إقناع الثّائرين بالتّخلّي على مطالبهم والمجتمع الدّولي بصحّة ادّعاءاته، فلم يفلح في تبرير فكرة ارتباط الثّورات بالجهات الخارجيّة التي تضمّ الغرب وإسرائيل والقاعدة[31]. وعلى الرّغم من تأكيد شبلي تلحمي فشل الأنظمة العربيّة في التّوصّل إلى إقناع الغرب بذلك، نرى النّظام السّوريّ الوحيد الذي أفلح لا في إدارة معركته ضدّ الثّورة استنادا إلى هذه الأباطيل بل في إقناع القوى العالميّة بأنّ الحرب التي يخوضها حرب ضرورة للقضاء على الإرهاب. وغايته تحقيق الاستقرار في الشّرق الأوسط.

ولا شكّ في أنّ لهذه المقدّمات الهادفة إلى إفشال مسار الثّورة والتّغيير معقوليّة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي بناء على مخاطر تنظيم القاعدة والدّولة الإسلاميّة بالعراق والشّام (داعش) وإمكانيّة تمدّده في المنطقة، وحظيت في التّصوّر الإسرائيلي بالقبول بناء على ما ستفرزه الثّورات العربيّة من تيّارات إسلاميّة أكثر عداء من نظام بشّار الأسد. ووجدت روسيا فيها ذريعة لاستعادة مكانتها في الشّرق الأوسط وميزان القوى العالميّ. وهكذا أملت الحرب على الإرهاب كيفيّة التّعاطي الأمريكي مع الثّورة انطلاقا من الموازنة بين مشروعها الشّرق أوسطي وأهدافه، وبقاء النّظام القمعي في سوريا من عدمه، وإعادة النّظر في توجّهاتها السّياسيّة بعد أن عبّرت في كثير من المناسبات عن استيائها من دعمه للقوى المتطلّعة للحرّية والاستقلال في فلسطين ولبنان. فما مضمون الاستراتيجيّة الأمريكيّة في التّعامل مع الثّورة السّوريّة؟ وما مدى قدرتها على إدارة الصّراع الإقليمي والعالمي والمراهنة على تغذية الصّراع حفاظا على مصالحها؟

إنّ المتتبّع لمجريات الأحداث في سوريا منذ اندلاع الثّورة يلحظ تباين المواقف الأمريكيّة المتأرجحة بين القبول والامتناع. وعلى الرّغم من اتّباع إدارة أوباما استراتيجيّات مختلفة في التّعامل مع الثّورات العربيّة قوامها سياسة المصالح وتداعيات التّغيير في المنطقة، فإنّ المشهد السّوري

بتعقيداته محفوف بالمخاطر. وإذا كان على الإدارة الأمريكيّة أن تنحاز لطرف من أطراف الصّـراع في سـوريا، فذلك موكول إلى قدرة ذلك الطّرف على الاسـتجابة للمطالب الأمريكيّة والصّـهيونيّة، وما سيحقّقه لهما من مكاسب. ويبدو هذا الطّرح أكثر وضوحا في قول مارتن ديمبسي: "لا يتعلّق الأمر في سـوريا اليوم بالاختيار بين طرفين بل باختيار طرف من أطراف عديدة، وأرى الطّرف الذي نختاره يجب أن يكون مسـتعدّا لتعزيز مصـالحه ومصـالحنا حين يتحوّل ميزان القوى لفائدته"[32]. ولكنّ هل بإمكان الإدارة الأمريكيّة أن تراهن على طرف دون آخر، وهل بإمكانها أن تثق في المعارضة والجماعات المسـلّحة، وهي ترى أشـدّها عداء وفتكا أم أنّها سـتراهن على نظام بشـّار، وهو الحاضـن للمقاومة والحليف لإيران؟

لقد كان العقل الأمريكي مدركا لمخاطر الثّورة السّـوريّة وتداعياتها الإقليميّة، فليس الانحياز لطرف دون آخر إلاّ مغامرة غير محسـوبة تهدّد تواجدها في المنطقة وتقوّض مشـروعها الشّـرق أوسطي. وعلى هذا الأساس رفضت إدارة أوباما تسليح المعارضة السّوريّة خشية استيلاء الجماعات الإرهابيّة عليها واستخدامها ضدّ مصالحها في المنطقة، وفرضت على حلفائها من الدّول العربيّة بعد مؤتمر جنيف2 في فيفري 2014 أن تكفّ عن تسـليح المعارضـة. وبلغ الإخلاص إلى تقييد الثّورة بديفيد بتريوس إلى اعتبار تدريب الثوّار السّوريّين ومدّهم ببعض العتاد لم يكن الهدف منه بناء قوّة تكفي لهزيمة نظام بشّـار الأسـد بل "إيجاد شـريك يأتمر بأوامرنا ويسـتجيب لتصـوّراتنا المتمثّلة في إقناع الأسد وداعميه أنّ النّصر العسكري مستحيل"[33].

ولكنّ اللاّفت للنّظر في التّعاطي الأمريكيّ مع الثّورة السّـوريّة لا في إدامة الوضـع الرّاهن، وجعل نظام بشّـار لا في موقع الغالب ولا في موقع المغلوب، وإنّما في إصـرارها على الحفاظ على مؤسّـسـات الدّولة. ومن هذا المنطلق، تمّ قصـف مواقع الدّولة الإسـلاميّة بالعراق والشّـام في سـوريا مقابل الحرص على سـلامة مواقع النّظام ومؤسّـساته. وكان شـرط الإدارة الأمريكيّة الأسـاسـيّ في ديسـمبر 2014، بعد أن رصـدت ما يناهز 500 مليون دولار لتدريب القوّات المعتدلة في سـوريا، أن تقاتل حصرا تنظيم الدّولة الإسلاميّة. وهو ما أشار إليه أوباما بالقول: "إنّ برنامج التّدريب والتّجهيز مبادرة خصـوصـيّة من وزارة الدّفاع لدفع المعارضـة المعتدلة إلى الحرب على داعش في الجزء الشـرقي من البلاد"[34]. فهل كان ذلك اتّعاظا من اسـتنسـاخ التّجربة العراقيّة ومخاطرها بعد انهيار المؤسّـسـة العسـكريّة وتفكيكها سـنة 2004، وظهور فصـائل جديدة من المقاومة أشـدّ كرها لسـياسـاتها في المنطقة أم مخطّطا لاسـتمرار الاقتتال الدّاخلي إنهاكا للدّولة السّـوريّة ومحوها من معادلات التّوازن الإقليميّ؟

إنّ ازدواجيّة التّعاطي الأمريكيّ مع الثّورة السّوريّة التّسليح المشروط من جهة، والرّغبة في بقاء نظام بشّار الأسد من جهة أخرى، جعل الصّدام بين الإرادات المختلفة محتدما. وما استمرار الصّدام بين الطّرفين سوى مصلحة أمريكيّة بالأساس. فإرادة التّغيير أضحت مقيّدة في ظلّ غياب الدّعم العسكري الخارجي وسلطة القرار الأمريكي بعدم تسليحها إلا بمنسوب ضئيل لا ينهي وجودها على أرض الواقع ولا يمنحها نصرا محقّقا، وإرادة الثّورة المضادّة المدافعة عن النّظام القديم صارت في منأى عن الاهتمام الأمريكي ما دامت تلبيّ طموحه في الحرب على الإرهاب ولا تهدّد الحدود الآمنة لإسرائيل. ومن ثمّة، لم ترفض الإدارة الأمريكيّة التّدخّل الإيراني وحزب اللّه اللبنانيّ لإفشال مسار الثّورة استنزافا لقوّتهما العسكريّة حتّى تكون إسرائيل في منعة من أيّ خطر يهدّد وجودها، وفسحت المجال لروسيا لإعادة التّوازن العسكري في سوريا، وإطالة أمد الحرب بما لا يسمح بظهور تهديدات للأمن القومي الإسرائيليّ.

وإذا كان للتّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا أبعاده الاستراتيجيّة المتمثّلة في استعادة مكانتها في الشّرق الأوسط قطبا مركزيّا في التّوازن العالميّ، فإنّ الإدارة الأمريكيّة مدركة للنّوايا الرّوسيّة. ولكنّ ذلك لن يهدّد مصالحها في المنطقة إطلاقا. فروسيا السّاعية إلى العودة إلى السّاحة الدوليّة لم تكن في حقيقة الأمر سوى خادمة للمشروع الأمريكيّ، وما الحرب التي تديرها في سوريا سوى حرب بالوكالة، سواء كانت الغاية منها القضاء على التّنظيمات الإرهابيّة أو دعم النّظام التّسلّطيّ وإجهاض الثّورة، ففي كليهما إنابة عن الدّور الأمريكي في الحرب على الإرهاب ونشر الفوضى. وأمّا نظام الأسد، فلم يعد له من القوّة ما يهدّد أمن إسرائيل أو يفكّر باستعادة الجولان أو يفشل مفاوضات السّلام، ولا الثّورة لها القدرة على زحزحة النّظام التّسلّطي في سوريا لأنّ في انتصارها إعلانا عن ديمقراطيّة ناشئة ترفض الإملاءات الأمريكيّة والوجود الإسرائيلي في المنطقة. وعليه، فإنّ الإرادات المتصادمة في سوريا مبعثها صراع المصالح في الشّرق الأوسط. فإذا كانت الإدارة الأمريكيّة ترى صعود الإسلاميّين في سوريا خطرا على وجودها ومصالحها، وتشاركها روسيا نفس العداء والكراهيّة لهم، فإدامة الاقتتال والتّناحر بين المطالبين بالتّغيير ورافضيه تمكين للفوضى والدّمار وإحياء للطّائفيّة والعرقيّة الدّينيّة وإضعاف للقوى الإقليميّة بتقسيمها وتفتيتها، وهو جوهر مشروع الشّرق الأوسط الكبير.

الخاتمة:

اندلعت الثّورات العربيّة في مواجهة مشروع الشّرق الأوسط الكبير وسطوة القوى الاستعماريّة. وكانت تعبيرا عن إرادة شعبيّة في التّخلّص من الاستبداد الدّاخلي المدعوم خارجيّا. وتردّدت المقولات الدّاعية إلى الدّيمقراطيّة والتّحرّر من التّسلّط والتّبعيّة والمريدة نهضة حقيقيّة عوضا عن الاستلاب

الثّقافيّ. ولكنّ اندلاعها أربك الغرب الاستعماريّ، وامتدادها بعثر استراتيجيّاته وقوّض مصالحه. وانطلاقا من ذلك أوشك النّظام العالمي على الانهيار والنّظام الإقليمي على الاندثار والمشروع الشّرق أوسطي على السّقوط. وعمّ التّفاؤل لفترة أنّ عصرا جديدا يلوح في الأفق، يبشّر بنظام إقليمي عربي جديد يقطع مع الهيمنة الخارجيّة وأنظمتها الزّبونيّة في الدّاخل، إلاّ أنّ مخاوف القوى العالميّة الكبرى على مصالحها وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة دفعت بالقوى الموالية لها في الدّاخل إلى تعطيل مسار هذه الثّورات ومحاولة إجهاضها. فاختارت من الاستراتيجيّات لكلّ بلد ما يناسبه من احتواء أو تدخّل أو تقييد، وعملت على دعم الأنظمة العسكريّة تقويضا لأسس الدّولة المدنيّة والدّيمقراطيّات النّاشئة حتّى تظلّ وفية لإملاءاتها وشروطها، وراعية لمصالحها استكمالا لمشروع الهيمنة.

ومن تبعات ذلك، احتدام الصّدام بين القوى المدعومة خارجيّا الرّافضة لمنطق الثّورة والقوى المؤمنة بالتّحرّر والمتطلّعة إلى التّغيير والنّهضة. وهو ما أفرز صراعا أيديولوجيّا في تونس بين التيّارات الإسلاميّة وبقيّة التيّارات المعادية لها، وانتصار الدّولة العسكريّة في مصر ومنظومتها الانقلابيّة مقابل الدّيمقراطيّة، ودعم المؤسّسة العسكريّة في ليبيا لإفشال قيام الدّولة المدنيّة، وأمّا في سوريا، فبادرت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى أن تكون الرّاعي الأساسيّ لإدامة الصّراع، أعادت من خلاله توزيع القوّة بين الأطراف المتصادمة. فلا منتصر في النّهاية، مادام انتصار الثّورة انتصارا للدّيمقراطيّة المهدّدة لمصالحها وحليفها الاستراتيجي في المنطقة، وكسب بشّار الأسد المعركة ضدّ الثّورة رهانا خاسرا بالنّسبة إلى الإدارة الأمريكيّة وإسرائيل في ظلّ التّحالف الثّلاثي: إيران وسوريا وحزب اللّه. وإذا كانت الإدارات الأمريكيّة على تعاقبها منذ اندلاع الثّورات العربيّة إلى اللّحظة الرّاهنة وفية لاستراتيجيّات الهيمنة، فهل تشهد إزاحة دونالد ترامب من سدّة الرئاسة ووصول جون بايدن إلى البيت الأبيض- تعديلا لسياستها في المنطقة أم أنّ اللّوبي الصّهيوني سيظلّ متحكّما بمخطّطاتها تأجيلا للاستقرار الإقليميّ ورفضا للدّيمقراطيّات الناشئة المهدّدة للأمن الإسرائيليّ؟

الإحالات والهوامش:

[1] لمزيد النّظر في المواقف المتباينة من الثّورات العربيّة، يمكن العودة إلى: حسن محمّد الزّين، الرّبيع العربي آخر عمليّات الشّرق الأوسط الكبير، ط1، (بيروت: دار القلم الجديد، 2013)

[2] وثيقة الشّرق الأوسط الكبير، الحياة اللندنيّة في 13 /2 /2004.

[3] Ritchard N. Haas, Towards Greater Democracy in the Muslim world Remarks to the Council on foreign Relations, Washington D C, December 4, 2002, accessed on 5-1-2021, at : www.state.gov.

[4] Powell Annonces U S, Middle East Partnership Initiative, December 12, 2002, The Heritage Foundation, Washington D C, Accessed on 6-1-2021, at: http://www.state.gov/ secreatary/powll/remarks/2002.

[5] Voir, George W Bush Speeches,

- President Discusses the future of Iraq, February 26, 2003, Washington D C. Accessed on, 18-1-2021, at : http://www. George w bush.whitehouse.archives.org.
- President Discusses freedrom in Iraq and Middle East, November 6, 2003. Washington D C. accessed on 13-1-2021, at: http://www. George w bush.whitehouse.archives.org.
- President Reaffirms Resolve to war on terror Iraq and Afghanistan, March 19, 2004, Washington D C. accessed on 18-1-2021, at :http://www.Georgew bush.whitehouse.archives.org.

[6] زبيجنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكيّة وما يترتّب عليها جيواستراتيجيّا، ط2 (لبنان: مركز الدراسات العسكريّة، 1999).

[7] Condoleezza Rice, Interview with The Washington Post, Washington D. C, (March 25, 2005) accessed on 12-1-2021, at : 2001- 2009 State.gov/secretary.

[8] Ralf Petres, Blood Borders : How a better middle east would Look, Armed Forces Journal, (June 2006). accessed on 8-1-2021, at : http:// www.armed forces journal.com/2006/6.

[9] Josef Biden and Leslie H Gelb, Unity Trought Autonomy in Iraq, (May 1, 2006), The New York times. accessed on 20-1-2021, at : nytimes.com/2006/5/1/opinion/01/biden.html.

[10] صاموئيل هنتنجتون، الموجة الثّالثة: التّحوّل الدّيمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهّاب علّوب، ط1 (الكويت: دار الصباح، 1993).

[11] خطاب زين العابدين بن علي في 28 ديسمبر 2010. شوهد في 2-1-2021، في: www.youtoube.com

[12] استند روبرت كابلان في مقاله المعنون "النّظام العربي الجديد" إلى أنّ الاستبداد والبطالة وإهدار الكرامة من الأسباب التي جعلت الشّعوب العربيّة تطالب برحيل أنظمتها، ولا علاقة للثّورة بالمأزق الفلسطينيّ والهيمنة الأمريكيّة على القرار السيادي لدول المنطقة.

-Robert Kaplan, « The New Arab World Order », Foreign Policy, (Janury 28, 2011). accessed on 4-1-2021, at : http://Foreignpolicy.com/2011/1/28/the-new-arab-world-order.

[13] Shibly Telhami, « Arab Public opinion what do they want ? » (Washington: Brookings institution press, 2011), p 14.

[14] لمزيد التوسّع يمكن العودة إلى مادلين أولبرايت، الجبروت والجبّار: تأمّلات في السلطة والدّين والشؤون الدوليّة، ترجمة عمر الأيّوبي، ط1 (لبنان: الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، لبنان، 2007).

[15] انظر، عزمي بشارة، الثورة التونسيّة المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يوميّاتها، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، 2012).

[16] روبرت غايتس، الواجب، ط1 (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت2017)، ص 189.

[17] Henry Kissinger, « Defining a U S Role in the Arab Spring, The International Herald Tribune, April 2, 2012. accessed on 3-1-2021, at : Henrykissinger.com/articles/defining-a-u-s-role-in-the-arab-spring.

[18] روبرت غايتس، مرجع سبق ذكره، ص 595.

[19] Remarks of President Barack Obama in State of the Union Adress, January 25, 2011, accessed on 3-1-2021, at: www.obamawhitehouse.archives.gov.

[20] Press Briefing by Treasury Secretary Tim Geithner, National Security Advisor Tom Donilon, January14, 2011. accessed on 8-1-2021, at : www.obamawhitehouse.archives.gov.

[21] Seth G. Jones, « The Mirage of the Arab Spring Deai the Region you Have, Not the Region you Want », Foreign Policy (January/February 2013) accessed on 5-1-2021, at : http :// foreignaffairs.com/articles.

[22] روبرت غايتس، مرجع سبق ذكره، ص 597.

[23] Robert Satloff, After Egypt's Coup : a Second chance For Obama, Washington Post, (July 3, 2013).

[24] خطاب عمر سليمان للشعب المصري، 11 فيفري 2011، شوهد في 6-1-2021، www.youtoube.com

[25] Inbar Efraim, « The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security », The Begin-Sadat center for strategic studies, Bar-Illan University Mideast Security and Policy Studies, n95, (February 2011). pp 6-8.

[26] نرى بنيامين نتنياهو أفضل من عبّر عن هذه المخاوف من تسلّم الإسلاميّين السلطة في مصر في خطابه في الكنيست الإسرائيلي في 23 نوفمبر 2011.

-Netanyahu's Statement at the Knesset, 23, nov 2011, accessed on 5-1-2021, at : www .mfa.gov .il/MFA.

[27] President Obama's Speech on Libya, 28 March 2011, National Defense University, Washington D C. accessed on 15-1-2021, at : http:// www. thewitehouse archives. gov.

[28] Putin Vladimir, Russia and the chanching world R T News, February 27, 2012. accessed on 12-1-2021, at : www. rt. Com/politics/official world.

[29] Mohamed Maher, Egypt, Hafter and U S Passive Interest in the Libyan Conflit, (October 3, 2019), The Washington Institute, Improving the quality of U S. Middle East Policy, Washington Institute.org.

[30] Karim Mezran, Elissa Miller, Libya From Intervention to Proxy War (July 11, 2017), Atlantic Council Rafiq Hariri, Centre for the Middle East, accessed on 3-1-2021, at : Atlantic Council/org.

[31] خطاب بشّار الأسد أمام البرلمان السّوري في 30 مارس 2011، شوهد في : 18-1- 2021، في:
http://www.presidentassad.net/index.php? Option.com.

[32] Gen Martin Dempsey, « letter to the Honorable Eliot Engel », 19 Aug 2013. accessed on 18-1-2021, at : http://www. loufisher.org/docs/syria/dempsey.pdf.

[33] هيلاري كلينتون، خيارات صعبة، ترجمة ميراي يونس، ط1، (لبنان: شركة المطبوعات للتّوزيع والنشر،2015)، ص 449.

[34] Press conference by the President Barack Obama, October2, 2015, Washington D. C. accessed on 15-1-2021, at : http:// obamawitehouse.archives.gov.

السياسة الخارجية العراقية والأزمات الخليجية الحديثة : مواقف وأفعال

Iraqi Foreign Policy and the Modern Gulf Crises : Stances and Actions

الباحثة نهى جاسم حسين

كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة العراقية-العراق[1]

الملخص

شهدت منطقة الخليج العربي مجموعة من الأزمات الإقليمية, وتتسم هذه الأزمات بالتعقيد وتختلف من أزمة إلى أخرى نظراً لكثرة الأطراف الفاعلة فيها , لاسيما وإنها تعدت حدودها الوطنية إلى المجال الإقليمي حيث أصبحت هذه الأزمات ذات أبعاد دولية , وكانت دول الخليج العربي قد شهدت عدة أزمات كما أنَّها كانت طرفًا في بعض الأزمات الإقليمية وبالتالي كان على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي أن يكون له موقفا من هذه الأزمات .

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية , العراق , دول الخليج .

Abstract

The Arab Gulf region has witnessed a set of regional crises, and these crises are characterized by complexity and differ from one crisis to another due to the large number of actors in it, especially as they transcend their national borders to the regional sphere where these crises have become international dimensions, and the Arab Gulf states have witnessed several crises as well. It was a party in some regional crises, and therefore the Iraqi external political decision maker had to have a position on these crises.

Key words: foreign policy, Iraq, Gulf States.

[1] البريد الالكتروني: nuhajasim94@gmail.com

المقدمة

واجهت السياسة الخارجية العراقية منذ عام 2011 منعطفاً مهماً تتمثل بالأزمات الخليجية والثورات الشعبية التي اجتاحت بعض الدول العربية وأصبحت تعرف باسم (ثورات الربيع العربي) والتي تعرضت لها المنطقة العربية , لاسيما وإنها أدت إلى الاطاحة ببعض نظم الدول العربية والتي استمرت في الحكم لسنوات طويلة , ونتج عنها تحديات كبيرة منها ظهور التنظيمات الإرهابية المستندة على منطلقات فكرية اسلامية , فضلاً عن حالة عدم الاستقرار والاضطراب التي تعرضت لها بلدان هذه الثورات وقد انتقلت عدوى هذه الثورات والاحتجاجات إلى دول أخرى.

كما شهدت منطقة الخليج العربي حالة غير مسبوقة من الانقسام بين دولها وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي, ونظراً لكون العراق أحد دول الخليج العربي فقد وجد نفسه أمام تحدي كبير بسبب الأزمات الخليجية.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في معرفة موقف العراق الرسمي من الأزمات التي تمر بها منطقة الخليج العربي خصوصاً , مما يفرض تحديات كبيرة على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي في التعامل مع هذه الأزمات .

إشكالية البحث : تتمحور الإشكالية حول سؤال رئيسي كيف تعاملت السياسة الخارجية العراقية مع الأزمات الخليجية؟ وما هي مواقف السياسة الخارجية العراقية تجاه الأزمة البحرينية والأزمة اليمنية

والأزمة القطرية - الخليجية ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الأزمات التي تمر بها منطقة الخليج العربي تتسم بالصعوبة مما يتطلب التعامل معها بالحذر والحياد الإيجابي في إدارة السياسة الخارجية للعراق تجاه هذه الأزمات , مما يتطلب ذلك إلى سياسة خارجية فاعلة ومتطورة تجاه الأزمات الخليجية .

لذلك ستتضمن هيكلية هذا البحث مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث, يتناول المبحث الأول الأزمة البحرينية , وسنتطرق في المبحث الثاني إلى الأزمة القطرية – الخليجية , أما المبحث الثالث سنوضح فيه الأزمة اليمنية وموقف العراق من الحرب على اليمن .

المحور الأول : الأزمة البحرينية

شهدت البحرين كغيرها من الدول حركة احتجاجية منذ مطلع عام 2011 , فهناك العديد من الأسباب والأوضاع السياسية والاجتماعية التي عاشتها البحرين منذ عقود أدت إلى سرعة تأثرها بهذه الأزمة ولعل أبرز هذه الأسباب:[1]

- وجود الكثير من الملفات العالقة حول إشكاليات وقضايا دستورية وقانونية ومعيشية , منها ملف الخلاف حول شرعية دستور2002 مقارنة بدستور سنة 1973 العقدي , وملف قانون الانتخابات, وملف سلطات المجلس التشريعي المنتخب واستقلاليته وعلاقته بمجلس الشورى المعيَّن , وملف الفساد المالي والإداري .
- كثرة الجمعيات السياسية النشطة والعلنية المتواجدة على الساحة السياسية البحرينية, وكثافة تواجد النقابات المعروفة المنظمة المرتبطة بالجمعيات السياسية, ومؤسسات المجتمع المدني المهنية والحقوقية المرتبطة بالسياسة على ذات الساحة.

إلّا أنَّ الحركة الاحتجاجية في البحرين تعرضت لحالة من الرد القوي من قبل النظام السياسي البحريني مدعوماً بمواقف دول مجلس التعاون الخليجي الذي شارك بقوات درع الجزيرة لحماية النظام السياسي البحريني , ويتم تقسيم هذا المحور إلى نقطتين رئيسيتين :

أولا : جذور الأزمة البحرينية

مع بداية الأزمة البحرينية بتاريخ 14/ شباط /فبراير 2011 بدأت المعارضة البحرينية ببلورة مطالبها , حيث كانت تعقد اجتماعات بحضور ممثلي المجتمع المدني للاتفاق على قواسم مشتركة , وبلورت بعض القوى المعارضة مطالباتها الإصلاحية في المطالب التالية : [2]

أ. إقالة الوزارة والتي يرأسها الشيخ خليفة بن سلمان على مدار مدة 42 عام .

ب. تشكيل حكومة وفاق وطني منتخبة.

ج. التحقيق في قضايا الفساد ونهب الأموال والأراضي واستعادتها للدولة .

د. انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور جديد للبلاد على قاعدة صوت واحد لكل ناخب واحد وجعل البحرين دائرة واحدة , لكن هذه المطالب لم ترق لبعض قوى المعارضة الأخرى التي صعدت مطالبها باتجاه شعار اسقاط النظام السياسي البحريني, من ناحية أخرى كلف الملك حمد ولي العهد الشيخ سلمان بطرح مبادرة للحوار مع المعارضة للخروج من هذه الأزمة , وقد قدم ولي العهد مبادرته بتاريخ 13/ أذار/ مارس 2011 تضمنت ما يعرف بالنقاط لمحاور التفاوض مع المعارضة وهي:[3]

1. حكومة تعبر عن الإرادة الوطنية.
2. إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية لتكون أكثر عدلاً.
3. ضمان سلامة المحتجين السلميين في دوار اللؤلؤة بشرط عدم إعاقة الحركة المرورية.
4. المصلحة الوطنية الشاملة.
5. التحقيق في قضايا الفساد واتخاذ إجراءات مناسبة .
6. تعديل صلاحيات مجلس النواب ليمتلك سلطات تشريعية ورقابية أوسع.
7. التحقيق في قضايا الانتهاكات وتعويض المتضررين.

وفي تاريخ 14/ أذار/مارس 2011 فوجئ الجميع بدخول قوات درع الجزيرة وهي قوات من الجيش السعودي ووحدات عسكرية من دولة الامارات, تبعه في اليوم التالي 15/أذار / مارس اصدار الملك المرسوم الملكي (رقم 18 لسنة 2011) بشأن إعلان حالة السلامة الوطنية , وتم تكليف القائد العام لقوة الدفاع سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ حالة السلامة الوطنية في جميع أنحاء البحرين[4]. وما أن رفعت حالة السلامة الوطنية حتى بدأت المعارضة تنظم صفوفها وتعيد صياغة مطالبها , فعادت جمعيات المعارضة السبعة للاجتماعات والتعاون في ظل تطورات جديدة منها انسحاب جمعية التقدمي من تجمع المعارضة بسبب خلافات داخلية وغيرها من التطورات , وطورت المعارضة من مطالبها وتحركها من خلال طرح وثيقة المنامة[5].

وقد أطلقت الجمعيات السياسية "وثيقة المنامة" بتاريخ 12/تشرين الأول/ أكتوبر 2011 باعتبارها وثيقة تطالب بإقامة ملكية دستورية حقيقية يتم فيها تداول سلمي للسلطة , وتعتبر وثيقة المنامة وهي وثيقة مشتركة وقعت عليها الجمعيات السياسية (الوفاق, وعد, التجمع الوطني, التجمع القومي, والاخاء) تهدف للانتقال بالبحرين إلى "الحرية والديمقراطية" وأضيفت عليها تعديلات في 11/تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 للأخذ بأخر المستجدات على الساحة البحرينية .

وقد تلخصت مطالب الغالبية العظمى للقوى المشاركة في الحركة الاحتجاجية البحرينية في التحول إلى الديمقراطية مع الحفاظ على الملكية وانطلاقاً من المبادئ السبعة التي أعلنها ولي العهد البحريني بتاريخ 13/ أذار/ مارس 2011[*]. والتي تمثل أهم مطالب هذه القوى وكانت كما يلي:

- حكومة منتخبة تمثل الإرادة الشعبية بدل من الحكومة المعينة ويكون للمجلس النيابي صلاحيات مسائلة اعضائها الممثلين في الحكومة.

- نظام انتخابي عادل يتضمن دوائر انتخابية عادلة تحقق المساواة بين المواطنين.
- التنفيذ الكامل والشامل لتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الصادر بتاريخ 23/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 والتوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الانسان في البحرين(توصيات جنيف 2012), ومن جهة أخرى , اطلقت ثلاث جمعيات سياسية(جمعية المنبر الوطني الإسلامي , وجمعية الاصالة الإسلامية, وجمعية التجمع الوطني الدستوري) وثيقة سياسية بعنوان "وثيقة الفاتح" تحمل المرتكزات والمبادئ وبرنامج عمل سياسي مستقبلي يحمل ملامح الإصلاح السياسي المنشود في البحرين , وأعلنت الجمعيات المشاركة فتحها الباب لأي من القوى السياسية الأخرى للانضمام للوثيقة , وتضم هذه الوثيقة قسمين رئيسين هما قسم المرتكزات والمبادئ وقسم برنامج العمل السياسي ويمكن اجمال هذه المرتكزات والمبادئ على النحو التالي : [6]
  - الهوية العربية الإسلامية والانتماء للوطن.
  - الخيار الدستوري الديمقراطي والحفاظ على مكتسبات البحرين.
  - الوحدة الوطنية والنظام السياسي البحريني.

وتنطلق الوثيقة في قسمها الثاني إلى الدعوة إلى ترجمة هذه المبادئ والمرتكزات إلى برنامج عملي يشمل العناصر التالية[7]:

- الحفاظ على مكتسبات البحرين الديمقراطية وتطويرها عبر الإصلاح الدستوري .
- احترام سيادة القانون ومساواة الجميع.
- تعزيز هوية البحرين وسيادة الدولة.

وعليه إنَّ المطالب السياسية التي تقدمت بها القوى السياسية المعارضة هي بمثابة تطور طبيعي للمتغيرات الجارية في البحرين , ووفقا لما تم الإعلان عنه من قبل ولي العهد البحريني فهذه المطالب تركزت على اصلاح النظام السياسي في البحرين والسير نحو الملكية الدستورية التي نادى بها النظام واقرها الدستور البحريني المعدل لسنة 2002 , كما نرى أن تبني النظام السياسي البحريني لمبدأ الحوار الوطني الشامل يعطي مؤشراً على رغبة النظام البحريني الحفاظ على حالة الاستقرار السياسي في البحرين.

ثانيا: موقف العراق من الأزمة البحرينية

أنقسم الموقف العراقي من الأزمة البحرينية بين موقف وزارة الخارجية العراقية وموقف الحكومة والبرلمان العراقي , حيث في الوقت الذي رفضت فيه وزارة الخارجية العراقية تبني مواقف أطراف سياسية عراقية تجاه الأحداث في البحرين , مشددة على أهمية النظر بجدية لمستقبل العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي , وقد أكدت وزارة الخارجية حرص العراق على استقرار الأوضاع في المنطقة نظراً لانعكاس ذلك على الملف الأمني العراقي[8]. ويأتي موقف المؤسستين (التشريعية والتنفيذية) معبراً عن الوقوف إلى جانب الشعب البحريني في حركته الاحتجاجية [9]. والذي وصل إلى حد تعليق البرلمان العراقي جلساته لمدة عشر أيام احتجاجاً على ما أعتبره أعضاء فيه استخداماً مفرطاً للقوة من قبل السلطات في البحرين ضد المحتجين , وعلى دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين لمساعدة الحكومة بالسيطرة على الأوضاع في المملكة , وصدرت العديد من التصريحات لأعضاء من ائتلاف دولة القانون والتحالف الوطني تطالب بسحب سفيري العراق لدى البحرين والسعودية وقطع العلاقات الدبلوماسية معها[10]. وأكدت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب "أن العراق يسعى لحل قضية البحرين في ظل حرصه على استقرارها , وأن الأزمة البحرينية ستنعكس على الوضع العراقي في المنطقة" [11]. ومن جانب آخر صرح رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي بتاريخ 16/ أذار/ مارس 2011 بأنَّ دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين سيعقد الأوضاع في المنطقة , كما صرح بعد دخول القوات السعودية إلى البحرين , بأنَّ تدخل "أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي في المنامة يمكن أن يؤدي إلى حرب طائفية". وأعتبر المالكي حديثه مع قناة الBBC بتاريخ 26/أذار/مارس 2011 "أن حدوث توتر طائفي في المنطقة اثر دخول قوة من قوات درع الجزيرة إلى البحرين" موكداً "أن القضية أصبحت قضية مكونات". ولفت رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الشيخ همام حمودي" أن العراق يدعم استقرار البحرين لآن هناك شعباً لديه مطالب يجب أن تأخذ بعين الاعتبار" وأكد أنَّ "العراق لا يزال يتعامل بشكل إيجابي في قضية البحرين للتوصل إلى تحقيق مطالب الشعب من خلال عدالة المشاركة في الحكم ونتمنى أنَّ لا تتحول المطالب المدنية إلى قضايا طائفية" [12].

وصرح وزير الخارجية الأسبق هوشيار زيباري أنَّه" لا يبرر أي تصريحات غير ملائمة تكون قد صدرت والحكومة استجابت لذلك وأطلقت بعض التصريحات وربما كان هناك فيها استفزاز, لكننا في وزارة الخارجية أصدرنا بياناً متوازناً" [13].

المحور الثاني: الأزمة القطرية-الخليجية

شهدت منطقة الخليج العربي حدثاً مهماً كانت له تداعيات تجاوزت حدود المنطقة ليمتد أثرها على الصعيد الإقليمي وحتى الدولي , وتتمثل تحديداً بقيام كل من السعودية والامارات والبحرين ومصر بقطع علاقاتهم الدبلوماسية مع قطر, ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تطورت الأمور حتى وصلت إلى حد القطيعة الاقتصادية[14]. ونرى أن هذا الخلاف بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي وقطر قد بدا يأخذ منحنى من التأزم عام 2013 , وبنظر دول المقاطعة أنَّ قطر أصبحت تشكل مصدر خطر على أمن الخليج العربي إلى أن تم التوصل عام 2014 لاتفاق الرياض بين الملك عبدالله والشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر, وتم الاتفاق على مجموعة من الملفات وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي , وعدم دعم الفئات المعارضة لدولهم, وعدم دعم الإعلام المعادي , وقطع الدعم عن الإخوان المسلمين أو التنظيمات الإرهابية أو الأفراد الذين يهددون أمن واستقرار دول المجلس عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي , وايقاف جميع النشاطات الإعلامية الموجهة في جميع وسائل الإعلام بصفة مباشرة أو غير مباشرة , ولم تلتزم قطر بما تعهدت به من اتفاق , فتم أتخاذ إجراءات لتكليف وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بإيضاح خطورة الأمر لدولة قطر, وتم عقد اجتماع في دولة الكويت في شباط/ فبراير 2014 , لكن رغم ذلك قطر رفضت ولم تستجب لاتفاقية الرياض مما استدعى من الدول الاربعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر سحب سفرائها من قطر مما تسبب في الأزمة بينهما , ورفضت قطر التهم المنسوبة اليها واعتبرتها مساسا بالسيادة القطرية[15].

أولاً : تفاعلات الأزمة القطرية-الخليجية

بدأت الأزمة القطرية–الخليجية بتاريخ 23/ أيار/مايو 2017 بعد التسريبات التي بثت عند اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية المتعلقة بتصريحات أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني , وتأزمت الاوضاع بعد اتهام صحيفة "واشنطن بوست " دولة الإمارات أنَّها وراء جريمة القرصنة الالكترونية وسعيها إلى تحجيم دور قطر الإقليمي والتحريض على استهدافها أمنياً وسياسياً[16]. وعلى اثر هذا أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية بقطر, وقررت إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها[17]. ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية والتي بادرت بها الدول الاربعة بتاريخ 5/حزيران/ يونيو 2017 , وقد تقدمت هذه الدول الأربعة بثلاثة عشر مطلباً بعد أن وجدت أن قطر ترفض مطالبها من وجهة نظر هذه الدول التي تتمثل بوقف قطر لدعم وتمويل الإرهاب , ووقف التدخل بالشؤون الداخلية لدول الخليج الأخرى , وإغلاق

قناة الجزيرة , وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأمريكية على طهران , وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة , وقطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها تنظيم القاعدة وتنظيم داعش الإرهابي[18]. وأصدرت الدول المقاطعة لقطر قائمة بأسماء إرهابيين مقيمين على أرض قطر واشترطت السعودية ومعها الدول المقاطعة تنفيذ الشروط المذكورة سابقاً , ومع ذلك كان الرد القطري بالرفض واعتبرتها مساسًا بالسيادة القطرية وسياسة فرض وصاية وتدخل في شؤونها الداخلية , ثم دخلت الكويت على خط الوساطة وبإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية , وتبعتها وساطة أمريكية وغيرها من الدول الاوروبية مثل فرنسا وبريطانيا وغيرها من الوساطات , ولكن دون حدوث أي جدوى في الخروج بأي حل يذكر للأزمة[19]. علما أنَّ استمرار الحصار على قطر سيهدد بلا شك وحدة مجلس التعاون لدول الخليج, وإنَّ انهيار هذه المنظمة سيكون لها أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية[20].

ثانيا : موقف العراق من الأزمة القطرية-الخليجية

أعلن العراق موقفة من الأزمة القطرية-الخليجية بأنه ضد الحصار على أي دولة حتى وإنَّ كان لا يتفق معها , وفي إشارة إلى مقاطعة السعودية والامارات ومصر والبحرين لقطر ، إذ دعا رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي بتاريخ 13/حزيران/يونيو 2017 إلى ضرورة أن "يتم وقف الدعم للإرهاب من أي جهة أو أي دولة كانت" ، وأضاف "إن قرار العراق السياسي مستقل وعلاقاته الخارجية مبنية على تغليب المصلحة العليا للعراق وشعبه والابتعاد عن التشنجات والمحاور وكسب الأصدقاء بدلاً عن زيادة الأعداء" [21]. ومن جانب آخر أكد وزير الخارجية الأسبق إبراهيم الجعفري في كلمته التي القاها في المعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية القطرية بتاريخ 12/تشرين الثاني/نوفمبر 2017 إن العراق لا يفرق بين دولة وأخرى , ويبذل كل جهوده من أجل أن يكون عامل استقرار أمني وسياسي واقتصادي بينه وبين دول مجلس التعاون الخليجي , كما يرفض الحصار المفروض على قطر[22].

أمّا موقف وزارة الخارجية العراقية فقد أعلنته في 13/تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في موقفها من الحصار المفروض على قطر , وجاء في بيان الوزارة " أن العراق يقف على مسافة واحدة من الجميع وهي ليست مسافة الحياد بل مسافة الحراك الأخوي والتواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي لتقليص الفجوات بين الدول العربية ودول الجوار الإقليمي , وإنَّ العراق فاعلاً في التواصل مع هذه الدول من خلال علاقته المتميزة مع جميع الأطراف, وبالتالي هو لا يقف مع طرف ضد طرف أخر"[23].

لذلك انطلق العراق في موقفه السياسي الخارجي في تعامله مع الأزمة القطرية-الخليجية وفقاً لعدة مبادئ أهمها :

1. النظر إلى الأزمة القطرية من منظار تقسيم المواقف والتوجهات ، إذ تعامل العراق مع كل طرف بتوجه يختلف عن تعامله مع الأطراف الأخرى ، وهو ما أعطى مجالاً للمناورة الاستراتيجية لحل المواقف من الأزمة بما ينسجم مع أهداف السياسة الخارجية العراقية[24].

2. إنَّ استمرار العراق بسياسة احتواء أطراف الأزمة من شأنه أن يوسع دوره في المنطقة استراتيجياً نتيجة تخلخل موازين القوى وإمكانية بروز العراق كقوة حاملة لميزان التوازن والاستقرار في المنطقة ، وهو ما يعني نقل ساحة الصراع الإقليمي الدائرة في العراق نحو الخارج وكسر حاجز سياسة رد الفعل وتبني سياسة المبادرة والتأثير بأسلوب استراتيجي مؤثر[25].

ورحب العراق أخيراً بالمصالحة السعودية القطرية وإنهاء الأزمة بينهما على لسان وزير الخارجية فؤاد حسين "نبارك لمجلسِ التعاون الخليجي نجاح اجتماع القمة 41 ، ونرحب بعودة العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر إلى إطارها الطبيعي ونثمن عالياً جهود دولة الكويت ومساعيها في هذا الإطار والتي انتهت إلى مصالحةٍ شاملة بين الجانبين" [26]

المحور الثالث: الأزمة اليمنية

برزت الأزمة اليمنية على الساحة مع اندلاع شرارتها الأولى عام 2011 متجاوزة أبعادها وتداعياتها كقضية محلية , لارتباطها بالتطورات الإقليمية ضمن ما سمى حينها بـ(ثورات الربيع العربي) وكان حلها عربيا عبر(المبادرة الخليجية) ومرتبطاً بالمنظمة الدولية التي انتدبت مبعوثاً دولياً لدعم الجهد الخليجي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية , إلّا أنَّها صادفت الكثير من المعوقات في جولاتها المختلفة نتيجة التطورات الدراماتيكية على الصعيدين السياسي والميداني طيلة السنوات الماضية , وكان آخر محطاتها مفاوضات الكويت للسلام , وما زال التعثر حليفها فيما تتواصل جهود البناء أمميا على ما تم الاتفاق عليه في الجولات السابقة لإيجاد حل سياسي عاجل للأزمة في اليمن التي بات استمرارها ينذر أيضًا بتمدد الإرهاب بشكل يهدد ليس أمن المنطقة فحسب بل الأمن الدولي أيضًا , خاصة بعدما أصبحت اليمن مرشحة بقوة كموطن لإنتاج الإرهاب الجديد[27]. وسيتم تقسيم هذا المحور إلى :

أولاً : خلفية الأزمة اليمنية و دور التحالف العربي في اليمن

نستعرض في هذه النقطة أبرز محطات الأزمة اليمنية وملامح مفاوضات الكويتية حول الأزمة وأسباب دور التحالف العربي في اليمن.

1. خلفية الأزمة اليمنية

تُعدُّ الأزمة في اليمن نتاج تراكمات عديدة لسياسات الحكومات السابقة والقوى السياسية على حد سواء وقد ساهمت في تطور هذه الأزمة عوامل ذاتية وموضوعية تفاعل فيها الداخل والخارج وشكلت إطار الأزمة الحالية , ويمكن النظر بشكل خاص إلى تفاقم البعد المذهبي في الصراع السياسي ليس بين الحكومة والمعارضة بل بين صفوف المعارضة ذاتها , وعلى وجه التحديد بالحوثيين وحزب التجمع اليمني للإصلاح والقوى المتحالفة معه , علما بأنَّ الطرفين كانا قد عملاً معا بشكل مباشر بوصفهما عضوين فاعلين في الثورة الشعبية التي انطلقت في عام 2011 وأطاحت بالرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح[28] .

ويمكن ارجاع الأسباب المباشرة للازمة الحالية إلى عام 2011 حين اندلعت الاحتجاجات الشعبية المطالبة برحيل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح من الحكم وهي الاحتجاجات التي حملت مخاطر الدخول في حرب أهلية طويلة ودامية بسبب اتجاه النظام إلى رفض مجمل المطالب الشعبية و إلى استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين.

وفي 3/نيسان/ ابريل 2011 تدخلت دول مجلس التعاون الخليجي على خط الأزمة لاحتوائها وتبنت "المبادرة الخليجية" وهي مشروع اتفاقية سياسية لتهدئة ثورة الشباب اليمنية عن طريق ترتيب نظام نقل السلطة في البلاد , التي صادفت اعتراضات من الرئيس الراحل علي عبدالله صالح[29]. وتحت ضغط هذه الاحتجاجات وافق صالح على مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 23/تشرين الثاني/نوفمبر 2011 برعاية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد الاوروبي , ووفقاً للمبادرة وآليتها التنفيذية، تم تشكيل حكومة وفاق وطني وإجراء الانتخابات الرئاسية من أجل العمل تدريجياً على إعادة الاستقرار والسلام في اليمن[30]. وشاركت دول مجلس التعاون الخليجي في مراقبة الانتخابات الرئاسية التي جرت في 21/شباط/فبراير 2012 ، وفاز فيها الرئيس (عبد ربه منصور هادي) الذي تولى الرئاسة في 25/شباط/فبراير 2012 وفي هذا الوقت كانت اليمن تعاني من وضع داخلي شديد التعقيد إذ يسيطر الحوثيين على شمال البلاد وانصار الحراك على الجنوب الداعين إلى الاستقلال أو تبني الفدرالية المكونة من إقليمين فضلا عن المحتجين الذين ينظرون إلى هذه المبادرة بالازدراء بسبب الطبيعة النخبوية للمبادرة التي حابت الأحزاب القائمة , وخلال هذه المرحلة شهدت اليمن حضوراً غير مسبوق من قبل القوى الدولية والإقليمية التي وصلت إلى حد التدخل في شؤونه الداخلية[31]. وصادفت المرحلة الانتقالية عراقيل باستمرار الاضطرابات بين الأطراف الرئيسية في الأزمة الرئيس الراحل علي عبدالله صالح وانصاره من جهة وعلي محسن وعائلة

عبدالله الاحمر من جهة أخرى وأهمها هدف الرئيس السابق علي عبدالله صالح ضمان استمرارية نفوذ عائلته في السلطة ودعمها طالما ضمنت للحكومة حرية الوصول إلى السلطة , وذلك عبر تنظيماتهم السياسية من حزب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح , ووسائلهم الإعلامية بالإضافة إلى جماعات مسلحة غير نظامية وتحالف الرئيس السابق علي عبدالله صالح مع جماعة الحوثيين بحكم اشتراكهم في العداء لنظام عبد ربه منصور وظل الصراع والخلاف سمة المرحلة الانتقالية [32] .

إنَّ التغيير البارز الذي حدث في المشهد اليمني بدأ بتاريخ 20 / كانون الأول/ديسمبر 2014 حين سيطر الحوثيين على صنعاء والقصر الرئاسي بالتعاون مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح وانصاره في حزب المؤتمر الشعبي , ولم يفلح اتفاق السلم والشراكة الوطنية بين الفرقاء اليمنيين في التهدئة , وقدم عبدربه منصور هادي ورئيس الوزراء السابق خالد بحاح استقالتهما لمجلس النواب بتاريخ 19/كانون الثاني /يناير 2015 , فيما لم تحظ سلطة الحوثيين باعتراف دولي , وفشلت المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة لأنهاء أزمة فراغ الرئاسة والحكومة[33]. ونتيجة ذلك فشلت كل محاولات التسوية السياسية للصراع بعد رفض الحوثيين الالتزام بالاتفاقية التي وقعوا عليها والاستيلاء بقوة السلاح على جميع مؤسسات الدولة اليمنية, وبتاريخ 21/ نيسان/ابريل 2016 بدأت مفاوضات السلام اليمنية في الكويت تحت رعاية الأمم المتحدة في محاولة لأنهاء الصراع سياسيًا بعد أن أصبح الوضع الانساني في اليمن حرج و لا يحتمل تأخير السلام[34].

2 . دور التحالف العربي في اليمن

بتاريخ 26/أذار/ مارس 2015 بدأ التحالف العربي بقيادة السعودية ومشاركة متفاوتة من قطر والبحرين والكويت والامارات ومصر والاردن والمغرب وباكستان والسودان , بحملة عسكرية في اليمن لمواجهة الحوثيين الذين سيطروا على مؤسسات الدولة اليمنية بتاريخ 21/ ايلول/سبتمبر 2014 والذي أجبر الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى مغادرة صنعاء إلى عدن ثم لجأ للمملكة العربية السعودية , وشن التحالف العربي بقيادة السعودية في إطار منظومة إقليمية عملية عسكرية أطلق عليها أسم عاصفة الحزم بتاريخ 26/أذار/مارس 2015 ضد الحوثيين وحلفائهم من قوات الرئيس الراحل علي عبدالله صالح بعد أن اقتربت جماعة الحوثي من احكام سيطرتها على اليمن شمالاً وجنوباً وهو ما اعتبر تهديداً للأمن الإقليمي والخليجي[35]. وجاءت عملية عاصفة الحزم نتيجة تفضيل بعض الدول العربية الحلول الداخلية للمشاكل المحلية , حيث كانت دول الخليج العربي تعتمد بشكل رئيسي على الحماية والحلول الغربية لمشاكلها الإقليمية , وتمثل عملية عاصفة الحزم تغييراً جذرياً في مسار المعايير

المستخدمة في الماضي ، وتبني نمط عمل نادر في المنطقة حيث تفرض الحالة اليمنية آلياتها الخاصة ومبدأها الخاص ويحتمل أن تكون نموذج المستقبل[36]. وإن هنالك مجموعة من الأهداف التي حددها التحالف العربي لعاصفة الحزم لعل أهمها : [37]

أ. استجابة لطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في رسالته التي جاءت استناداً إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك , وذلك بالتصدي للعدوان الذي تعرضت له اليمن وشعبها من الحوثيين التابعة لحليفها الرئيس السابق علي عبدالله صالح والمدعومة من قوى خارجية هدفها بسط هيمنتها على اليمن وجعله قاعدة لنفوذها في المنطقة مما أصبح يهدد المنطقة بأسرها والأمن والسلم الدوليين.

ب. حماية الشرعية في اليمن وردع الهجوم على بقية المناطق اليمنية.

ج. التهيئة لاستئناف العملية السياسية وفقا للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

إلّا أنَّ عملية عاصفة الحزم لم تستمر وتوقفت شكليا بتاريخ 21 /نيسان/ابريل 2015, وتركت جملة من النتائج تراوحت بين السلب والايجاب وقد تبين أن التحالف العربي الذي تقوده السعودية تمكن من السيطرة على الاجواء اليمنية والمياه الإقليمية لمنع وصول الاسلحة إلى الحوثيين[38]. من جانب آخر نجد أن الحوثيين يمتلكون قدرات عسكرية بالغة مما ساعدهم على استمرار المقاومة و إطالة امد الحرب والتوغل في الأراضي اليمنية , وما زال الحوثيين طرفًا اساسيًا في اللعبة السياسية وعملية التفاوض , وهي تحظى بدعم إيراني واسع مستمر , فضلاً على أنها لم تعترف بعد بشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي[39].

هنا لا يمكن القول , بنجاح أو فشل عملية عاصفة الحزم لأنّها انتهت شكليا على الرغم من أنَّ العمليات العسكرية لا زالت مستمرة على مواقع الحوثيين فيما يقوم الحوثيين بالرد عليها , وإنَّ هناك عدة مؤشرات تكشف أن عملية عاصفة الحزم لم تحقق أغلب أهدافها ومنها عدم اعتراف الحوثيين بشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي ولم تتضمن عملية انتقال سياسي آمن , ثم بدأت بعدها عملية إعادة الأمل وترتكز على شقين: سياسي تتكلف بإدارته الحكومة الشرعية لليمن بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي ونائبه خالد بحاح ، وعسكري يقوده التحالف بغرض حماية العملية السياسية ووقف تقدم الحوثيين وقوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح [40]. والتحرك نحو استئناف العملية السياسية والعمليات الاغاثية , بعد أن حدث تغير جذريًا في

المعادلة العسكرية لصالح السلطة الشرعية مع تدمير ترسانة السلاح التي سيطر عليها الحوثيين[41]. وكانت عملية إعادة الأمل تعمل من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الآتية :[42]

1. استئناف العملية السياسية على وفق قرار مجلس الأمن المرقم 2216 والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

2. التصدي للحركات والعمليات العسكرية للحوثيين والرئيس الراحل علي عبدالله صالح وعدم تمكينها من استخدام الاسلحة التي سيطروا عليها من المعسكرات[43]. وإنَّ توحيد أكبر عدد من الدول العربية والإقليمية حول مصالحها المحددة ، وإقامة توازن قوى جديد في ضوء انسحاب الولايات المتحدة التدريجي من المنطقة , واستعادة المبادرات السياسية والأمنية ، والبدء في حوار بناء من أجل إعادة تقييم الأمن القومي العربي , ولم يكن تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية ممكنًا بدون التدخل العسكري في اليمن[44].

ثانيا- موقف العراق من الحرب على اليمن

يتمثل موقف العراق بما نصه (رفضه التدخل العسكري لحل النزاع في اليمن والاعتماد على الحوار السلمي في تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع أطياف الشعب اليمني)[45]. كما دعى وزير الخارجية الأسبق إبراهيم الجعفري بتاريخ 10 آب/اغسطس 2015 إلى ضرورة الحل السياسي للأزمة اليمنية واعتماد الشرعية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليمن وعلى الدول الخليجية والعربية تكثيف جهودها لحل الأزمة بالوسائل السياسية وبعيداً عن الوسائل العسكرية[46]. وعند استقبال وزير الخارجية الأسبق إبراهيم الجعفري وفداً يمنياً برئاسة يحيى بدر الدين النائب السابق في البرلمان وبعض الأحزاب والقوى السياسية اليمنية في بغداد بتاريخ 29 آب/اغسطس 2016 أكد وزير الخارجية الجعفري للوفد اليمني على ضرورة ايقاف الحرب والشروع في حوار وطني لأنهاء الحرب وإعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن , كما شدد على رفض الحكومة العراقية التدخل العسكري في اليمن في جميع المحافل والمؤتمرات الدولية والإقليمية منها مؤتمر الحوار الوطني الذي نصّت عليه المبادرة الخليجية لنقل السلطة ووضع دستور الجديد لليمن الذي انعقد في العاصمة اليمنية صنعاء برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي ورعاية الأمم المتحدة ومشاركة عدد من الدول العربية لمناقشة الوضع اليمني , وإن هذا الموقف يأتي انسجاماً مع الدستور العراقي الرافض للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى , وجدد دعم العراق لليمن وضرورة اعتماد الحلول السلمية والإجراءات القانونية بما يحقق مصالح الشعب اليمني ويضمن وحدة اليمن[47].

وخلال لقاء الجعفري بوزير الخارجية اليمني عبد الملك الخلافي في نيويورك في25 ايلول/ سبتمبر 2016 أكد وزير الخارجية الأسبق الجعفري على دعم العراق للحوار الوطني اليمني ومشاركة الجميع في الحكم, وكرر رفض دخول قوات أجنبية إلى اليمن لحل الأزمة اليمنية كونه يعقد الأزمة ولا يسهم في حلها , وأكد على "أن العراق لا يقصد أثارة أي بلد وأبوابه مفتوحة أمام أي وفد معارض يرغب في زيارته بشرط أن لا يكون متورطا بالعمليات الإرهابية"[48] .

الخاتمة

إنَّ منطقة الخليج العربي تعاني من أزمات وصراعات عده وما زاد من تعقيد هذه الأزمات والصراعات هو تعدد الأطراف الفاعلة فيها داخلياً وخارجياً أي أنها تعددت بيئتها الداخلية إلى المستوى الإقليمي وحتى الدولي ونظرًا لتعددها فقد تم التركيز في هذا البحث على أهم الأزمات في هذه المنطقة ولاسيما التي مازالت أحداثها في تفاعل دون حل نهائي لها .

وقد وتوصلت الدراسة إلى أبرز الاستنتاجات الآتية:

1. إنّ الأزمة التي شهدتها البحرين كانت دافعا وراء توجه العراق نحو تطوير سياسة خارجية متمايزة معها , وربما كانت الأوضح منذ سقوط النظام السابق , فالعراق لم يتبنى سياسة خارجية واحدة إزاء الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية أو اضطرابات سياسية, بما يسمح بالحديث عن سياسات خارجية للعراق موحدة تجاه الأزمات الخليجية. كما أظهرت الأزمة البحرينية وجود اختلاف كبير بين توجهات المؤسسات العراقية التي يقع على عاتقها إدارة السياسة الخارجية ولاسيما بين الحكومة و وزارة الخارجية.

2. إنّ السياسة الخارجية العراقية تعاملت مع الأزمة القطرية–الخليجية وفق سياسة الوقوف على مسافة واحدة من جميع دول مجلس التعاون الخليجي وعدم الانحياز لطرف دون الطرف الأخر وضرورة تبني الحوار السلمي لحل الأزمة بدلاً من أساليب الحصار.

3. إنّ السياسة الخارجية العراقية تعاملت مع الأزمة اليمنية وفق منظورها القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتشجيع الحلول السلمية وتبني الحوار الوطني الجامع وتشجيع الانخراط في العملية الديمقراطية والابتعاد عن التدخلات الخارجية ورفض الحلول العسكرية كونه يعقد الأزمة ولا يسهم في حلها .

4. إنَّ السياسة الخارجية العراقية تعاملت مع الأزمات الخليجية وفق مبادئها الدستورية التي تؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى , ورفض الحلول العسكرية واعتماد الحوار

السلمي لتحقيق الأمن والاستقرار و الالتزام بالإجراءات الدستورية وتبني العملية الديمقراطية كونها المخرج الوحيد من هذه الأزمات والسبيل إلى الاستقرار والسلام.

الهوامش

[1]) علي فخرو , انعكاس التحركات العربية من اجل الديمقراطية على البحرين , مجلة المستقبل العربي , المجلد34 , العدد390 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2011 , ص113-114.

[2])عبد البني العكري , الحركات الاحتجاجية والاصلاح الدستوري في البحرين , أوراق المتابعة السياسية, العدد الثاني , مركز المبادرة الاصلاح العربي , باريس , 2012 , ص4 .

[3]) المصدر نفسه, ص4- 5.

[4]) حسن علي رضي , احداث البحرين : الازمة والمخرج , مجلة المستقبل العربي , المجلد 35 , العدد 402 , مركز الدراسات الوحدة العربية , بيروت , 2012 , ص27- 29 .

[5]) عبد البني العكري , مصدر سبق ذكره , ص5- 6 .

*المبادئ السبعة : وهي المبادئ التي أعلن عنها ولي العهد البحريني الامير سلمان بن حمد ال خليفة في 13/أذار/2011 , هي مجلس النواب كامل الصلاحيات , وحكومة تمثل أرادة الشعب البحريني , ودائر الانتخابية عادلة, ومحاربة الفساد الإداري والمالي وأملاك الدولة ومعالجة الاحتقان الطائفي وتعديل الدستور, للمزيد ينظر: صحيفة الوسط البحرينية , العدد3110, 13/مارس /2011 .

[6]) وثيقة الفاتح: استمرار نظام الحكم ونبذ التمييز وحماية الناشئة, جريدة البلاد, 23/تشرين الثاني/2011, شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط http:\\www.albiladpress.com , تاريخ الزيارة 2020/9/4 .

7) وثيقة الفاتح : استمرار نظام الحكم ونبذ التمييز وحماية الناشئة , مصدر سبق ذكره , ص2- 3.

[8]) جاسم يونس الحريري , العلاقات بين العراق ومحيطة الاقليمي والدولي بعد 2003 , ط1 , دار الجنان للنشر والتوزيع , بغداد , 2013 , ص49 .

[9]) حسام الدين جابر سالم , العلاقات البحرينية –الايرانية 1979-2013 , ط1 , مكتبة قطر الوطنية , الدوحة , 2013 , ص82.

[10]) مثنى فائق العبيدي و ايمان موسى النمس , تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي : دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات , صحيفة نيوز عربية , بيروت , 2015 , ص1 .

[11]) جاسم يونس الحريري , التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الامريكي , ط1 , دار الجنان للنشر والتوزيع , عمان , 2016, ص95 .

[12]) جاسم يونس الحريري , مصدر سبق ذكره , ص96 .

[13]) مثنى فائق العبيدي و ايمان موسى النمس , مصدر سبق ذكره , ص1.

[14]) مصطفى ابراهيم سلمان و مزيان مماس , اعتدال في الخطاب السياسي العراقي الخارجي تجاه الأزمات الإقليمية بعد عام 2011 , عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأولى , كلية القانون والعلوم السياسية , جامعة الأنبار , العراق , 2018, ص191.

[15]) مؤيد خالد شلاش, السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة الخليجية القطرية: دراسة في اداة الدبلوماسية, ط1, المركز الديمقراطي العربي , برلين , 2019 , ص50- 51.

[16]) اسيا العمراني , الازمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك , مجموعة باحثين : أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي , ط1 , المركز الديمقراطي العربي , برلين , 2020 , ص321.

[17]) احمد قاسم حسين , الاتحاد الاوروبي والازمة الخليجية : السياق ومواقف الفاعلين , مجلة سياسات عربية , العدد30 , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , الدوحة , 2018 , ص70.

[18]) ايمن الزيني , تداعيات الازمة القطرية على مستقبل العلاقات العربية والتوازنات السياسية في المنطقة , المركز الديمقراطي العربي , برلين , 21/يوليو/2017, شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :https:// www.democraticac.de , تاريخ الزيارة 2020/4/11.

[19]) مؤيد خالد شلاش , مصدر سبق ذكره , ص51- 52 .

[20]) Jessie Moritz , Gulf Crisis Update : Escalating Tensions, Issues Briefs , Australian Institute of International Affairs ,2018 . http://www.internationalaffairs.org.au/australianoutlook/gulf-crisis.

[21]) سليم كاطع علي , الأزمات الإقليمية والواقعية السياسية العراقية الأزمة القطرية نموذجا , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , جامعة كربلاء , العراق , 2019 , ص3.

[22]) وزارة الخارجية العراقية , وزير الخارجية يلقي محاضرة في المعهد الدبلوماسي لوزارة الخارجية القطرية , 2017/11/12 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : http://www.mofa.gov.iq , تاريخ الزيارة 2020/9/20.

[23]) مصطفى ابراهيم سلمان و مزيان مماس , مصدر سبق ذكره , ص193.

[24]) سليم كاطع علي, مصدر سبق ذكره , ص4.

[25]) المصدر نفسه, ص4.

[26]) العراق يصدر موقفا رسميا من عودة العلاقات بين السعودية وقطر, 1/8/ 2021 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=137163 , تاريخ الزيارة 2021/1/29

[27]) محمد فوزي حسن , تطورات الازمة اليمنية , مجلة آفاق عربية , العدد الاول , الهيئة العامة للاستعلامات المصرية , القاهرة , 2017 , ص130.

[28]) مجموعة باحثين ,الأزمة اليمنية إلى اين , مجلة دراسات شرق أوسطية , العدد السابع , مركز دراسات الشرق الاوسط , عمان , 2015 , ص5.

[29]) محمد فوزي حسن , مصدر سبق ذكرة , ص 131.

[30]) تقرير الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية , دعم وحدة واستقرار اليمن ومسيرته التنموية , 2018 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : https://www.gcc-sg.org , تاريخ الزيارة 2020/6/9.

[31]) مصطفى ابراهيم سلمان و مزيان مماس , مصدر سبق ذكره , ص189.

[32]) محمد فوزي حسن, مصدر سبق ذكره, ص 131.

[33]) مجموعة باحثين , الأزمة اليمنية إلى اين , مصدر سبق ذكره , ص 7.

[34]) محمد فوزي حسن , مصدر سبق ذكره , ص133.

[35]) عاصفة الحزم في عامها الرابع : هل يريد الخليج الانتصار على ايران ام لدية اطماع في اليمن , مركز ابعاد للدراسات والبحوث , صنعاء , 2018 , ص3 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط .https://abaadstudies.org/news-59778.html , تاريخ الزيارة 2021/7/14.

[36]) غسان شبانه , عملية عاصفة الحزم : الأهداف والمخاطر, مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة , 2015 , ص 4.

[37]) اهداف عاصفة الحزم , صحيفة الرياض اليومية , العدد 17102 , 12/4/ 2015.

[38]) سامية عبدالله , مكاسب وخسائر وعودة المربع(صفر) أهم نتائج عاصفة الحزم , مجلة شؤون خليجية , العدد44 , مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية , البحرين , 2015 .

[39]) محمد حميد الهاشمي وأخرون , عاصفة الحزم مقالات في العمق , ط1 , مركز العراق للدراسات , العراق- بغداد , 2015 , ص14-15.

[40]) وزارة الخارجية ادارة الشؤون العربية , محاضرة حول سياسة مملكة البحرين الخارجية إزاء القضايا العربية والإقليمية , لا توجد إشارة لسنة النشر , ص5 . شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : http:\\www.mofa.gov , تاريخ الزيارة 2020/4/3.

[41]) محمد فوزي حسن , مصدر سبق ذكره , ص 132.

[42]) أحمد المصري ,السعودية تعلن انتهاء عاصفة الحزم وبدء عملية أعادة الامل ,21/4/ 2015 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: .http://www.france24.com , تاريخ الزيارة 2020/6/10.

[43]) اهداف عملية اعادة الامل , مجلة إيلاف الالكترونية , لندن , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : http://www.elaph.com , 2015/4/21 , تاريخ النشر 2020/6/10.

[44]) غسان شبانه , مصدر سبق ذكره , ص8.

[45]) وزارة الخارجية العراقية , العراق والجامعة العربية, لا توجد إشارة لسنة النشر, شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : http://www.mofa.gov.iq , تاريخ النشر 2020/6/23.

[46]) مصطفى ابراهيم سلمان و مزيان مماس , مصدر سبق ذكره , ص191.

[47]) وزارة الخارجية العراقية , وزير الخارجية يستقبل وفدا يمنيا برئاسة النائب يحيى بدر الدين, 2016 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : http://www.mofa.gov.iq , تاريخ الزيارة 2020/9/20.

[48]) وزارة الخارجية العراقية , وزير الخارجية يلتقي وزير خارجية اليمن في نيويورك , 2016/9/25 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : http://www.mofa.gov.iq/ab/news.php?articleid=1130 , تاريخ الزيارة 2020/11/20.

مؤتمر باندونغ قراءة في الذاكرة التاريخية

Bandung Conference reading in historical memory

أ.الطاهر حاج النور أحمد [1]

أ.أبوهريرة عبدالله محمود [2]

ملخص

تناول البحث تتبع المسيرة التاريخية لمؤتمر باندونغ من حيث النشأة والتكوين والتطور وعدد الدول المشاركة والمخرجات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي استهدفتها جلسات المؤتمر وقد هدف البحث إلى معرفة كيف تطورت فكرة المؤتمر منذ بدايتها في العام 1955م وإلى أن تطورت في فكرة دول عدم الانحياز في العام 19960م. استخدم المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، جمعت المعلومات من المصادر ذات الصلة ومن أهم النتائج التي روعيت كخلاصة للبحث اتضح أن المؤتمر يُعد بؤرة انطلاق للشعوب الأفريقية والآسيوية المتضامنة من أجل السلام والاعمار والتنمية. يوصف مؤتمر باندونغ من أجل السلام والتنمية وعدم الانحياز لأي من المعسكرين، وربط المغزى السياسي بالمغزى التاريخي من خلال الأهمية المزدوجة للمؤتمر كجهد دولي احتضن خط النموذج الاجتماعي للشعوب المشاركة. وعلى كل فإن فكرة باندونغ قد دخلت التاريخ وهي تؤكد استقلال الشعوب الأفروآسيوية.

الكلمات المفتاحية: بيان دلالة المغزى التاريخي والسياسي لمؤتمر باندونغ.

Summary

The study traced the history of Bandung Conference in the term of its origin, establishment, development, the number of participating countries. Beside the political, social, cultural and economic outcomes which were targeted by the conference sessions.

The research aimed to find out how the idea of the conference evolved from its inception in the year 1955 until it developed to the idea of non-aligned countries in 1960.

The historical and analytical descriptive methods were used and the information collected from the relative resources. The key results are: the Conference is start point to the Afro-Asiatic people linking the political with the historical significance through the dual importance of the conference as an international effort that embraced the line of the social model of the participating people

[1] أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ، التخصص الدقيق تاريخ السودان الحديث – كلية التربية – جامعة زالنجي ،ولاية وسط دارفور – السودان eltahir2015@gmail.

[2] أستاذ التاريخ الإسلامي ، التخصص الدقيق تاريخ السودان الحديث - كلية التربية – جامعة نيالا ، ولاية جنوب دارفور - السودان. drhuriraster@gmail.com

مقدمة

مؤتمر باندونغ هو بكل تأكيد دليل على الانتقال التاريخي الذي تم في جو مليء بفكرة تقدمية تتجاوز النظام الصناعي إلى النظام الأخلاقي، فلقد اتفق وضع هذا الحدث الدولي مع لحظة حاسمة، تفصل بين أزمة رهيبة وبين حلها الضروري المنطقي لهذا الحدث يصدر أساساً عن وقوعه بين هذين القطبين : بإدارة الحضارة والحضارة في القرن العشرين.

ويدع أحد المراقبين الغربيين المؤرخ سنة (2000م) مهمة القول، : ((مؤتمر باندونغ لم يحقق أي نتيجة عاجلة ولكنه كان مجمعاً للقوى التي خطت الطريق لتطور التاريخ وشكلت العالم الذي نعيشه ونعيش فيه اليوم)).

هذه الشهادة التي تهم المؤرخين باعتبارها حكماً على المستقبل البعيد لهذا الحادث الدولي تهمنا أيضاً باعتبارها دليلاً على تأثيره السريع في الضمير الغربي، الذي رأى تحت الغلالة الرقيقة (الأفروآسيوية) مضمونها الإنساني ومغزاها العالمي.

وفضلاً عن ذلك فقد كان هذا المؤتمر تأثيره العاجل، إذ دفع على الأقل ذلك الضمير الغربي إلى امتحان جديد. دفع في الواقع بعض المسئولين مثل متر– (لاس) إلى مراجعة ضميره فلم يكن تبريره الذي صرح به عن إخفاق هيئة الأمم المتحدة إلا أن الرئيس جمال عبدالناصر كان بالأمس قد وجه في خطبته الأولى من منبر باندونغ بعض الانتقادات إلى المنظمة ، فلم يكن هذا التبرير إلا دليلاً على هذه المراجعة.

وجملة القول، أن المؤتمر (الأفروآسيوي) قد افتتح أعماله بالنسبة إلى العالم (الكبار) و(لحظة الحقيقة) وبالساعة التي وجب أن يدافع فيها عن نفسه وكان عالم الكبار قد وجهت إليه دعوة ليبدي رأيه بصراحة في موضوعات المؤتمر الأساسية في إطارها الإنساني، وليس فقط في الإطار الغربي.

وهذا سجل أسبوع باندونغ تفوق الجانب الإنساني في السياسة العالمية إنه سجل في التاريخ حدثاً ، واطراداً ، فأما الحدث فقد انطبع في الواقع الراهن في الأحداث المضطرمة لأسبوع حافل بالتاريخ. وأما الاطراد، فإنه يخص النتائج المتوقعة القريبة أو البعيدة.

وأهمية المؤتمر تتجلى في هذه الأرقام، فقد جمع تسعاً وعشرين دولة تمثل قارتين بما تقلان من جموع بشرية وما تضمن من تراث فكري متفاوت بحيث تقف روحانية الإسلام على طرف، وماركسية الصين الشعبية على الطرف الآخر. وإن هذا الاطراد يتجاوز في الواقع رقعة إفريقيا وآسيا إذ هو يمتد اجتماعياً من طنجة إلى جاكرتا وأخلاقياً من واشنطن إلى موسكو، وينحدر نحو تكامل

مزدوج يرفع الرجل (الآفروآسيوي) إلى المستوى الاجتماعي للحضارة ، ويرفع الرجل المتحضر إلى المستوى الأخلاقي للإنسانية. وبهذا التكامل المزدوج يكون الاطراد قد أسهم في خلق أنموذج عالمي يحقق وحدة النوع التي وضعت لها العبقرية الغربية شروطها المادية.

وعلى هذا يمكننا أولاً أن نقيس أهمية المؤتمر (الأفروآسيوي) بالنسبة إلى هذه الحالة فقد كان أحد أهدافه الأساسية إيجاد: (منطقة سلام) على الخريطة.. وأن هدف باندونغ العاجل ، والاهتمام الشامل الناتج عن هذا الهدف قد تأكد دون نزاع بالنسبة إلى البلاد التي أرسلت مندوبيها إلى المؤتمر أو بالنسبة إلى أغلبيتها، رغبة في الهرب من كابوس الحرب، لإرادتها بمقتضى ذلك أن تنظم نفسها أي تُدعم بجميع الوسائل وفي جميع الميادين فرص السلام.

الدول التي حضرت مؤتمر باندونغ هي: الهند، باكستان ، سيلان، بورما، اندونيسيا ، أفغانستان، المملكة العربية السعودية، كمبوديا ، ساحل الذهب الصيني ، مصر، أثيوبيا ، العراق، إيران ، اليابان ، الأردن، لاوس لبنان، ليبيا، نيبال ، الفلبين، سيام، السودان، سوريا ، تركيا، فيتنام الشمالية والجنوبية ، اليمن (مجموع هذه الدول الحاضرة 29 دولة أفريقية وآسيوية)، عقد المؤتمر بجموع الدولة المذكورة في يوم 18 أبريل 1955م (26 شعبان 1374ه) عقد في باندونغ واستمر لمدة ستة أيام في مدينة باندونغ في اندونيسيا وكان المؤتمر نقطة الانطلاق الأولى لحركة عدم الانحياز عليه يأتي هذا البحث كتأصيل لفكرة (الأفروآسيوية) في الأزمة التي تحكم التطور الإنساني منذ أكثر من نصف قرن تتبع لقراءة الأحداث في الذاكرة التاريخية ولاشك أن مناقشات المؤتمر الأفروآسيوي قد تخطت من الناحية النظرية النطاق الذي تتم فيه التطورات الضرورية تقويماً لإمكانيات المستقبل(بن نبي ، 2011م).

أهمية البحث:

- يعتبر مؤتمر باندونغ تتويجاً لإمكانيات المستقبل، وقد أصبح على الإنسانية أن تُحيل هذه الإمكانيات إلى واقع مُحس يترجم الأفكار التي ولدت من خلال مناقشات المؤتمر إلى سلوك محدد وإلى تحقيق فعلي، مؤتمر يغير حال الرجل الأفروآسيوي.
- يُعد المؤتمر بؤرة انطلاق للشعوب الأفريقية الآسيوية المتضامنة من أجل الحق والسلام والإعمار والتنمية وهو يعتبر ثورة لتنمية المصالح المتبادلة.
- يوصف مؤتمر باندونغ بأنه تضمن شروط ثورة العالم الثالث من أجل السلام والتنمية.

أهداف البحث:

- يتضح بأن البلاد التي اشتركت في المؤتمر تُرينا الأهمية الاستثنائية لهذا الانقلاب والتحول الذي حدث، فالعوامل الجغرافية والسياسية الفعالة في الموقف تعبر عن تحول حقيقي إلى السلام الذي فرضه منطق الوقائع المحسة والمسيطرة على منطق الحرب.
- من أهداف البحث أيضاً ربط المغزى السياسي بالمغزى التاريخي من خلال الأهمية المزدوجة للمؤتمر الأفروآسيوي كجهد دولي احتضن خط النموذج الاجتماعي للشعوب المشاركة وعلى كل فإن " فكرة باندونغ" قد دخلت التاريخ وهي تؤكد استقلال الشعوب الأفروآسيوية السياسي والأدبي.
- يحاول البحث توضيح تفصيل الأطروحات التي تقدمت بها الدول المشاركة لحق الشعوب الآسيوية والأفريقية في إدارة شؤونها الخاصة في نطاق استقلالها.

فرضيات البحث:

- فكرة مؤتمر باندونغ أسهمت في استقلالية الشعوب الأفروآسيوية في المجالين السياسي والأدبي.
- مبدأ عدم الانحياز اختص في مفاهيمه مبدأ الحركة بدلاً عن منظمة تفادياً للآثار البروقراطية.
- أحداث مؤتمر باندونغ توطيداً للعلاقات الشخصية بين الدول.
- هنالك نتائج إيجابية لمؤتمر باندونغ.

منهجية البحث:

يعتمد البحث في تتبعه لأحداث الموضوع على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي.

المحور الأول: كُتلة الشعوب المتحضرة التي تسكن أوربا وأمريكا وكُتلة الشعوب المستعمرة التي تسكن آسيا وأفريقيا

كتلة الشعوب الأسيوية والأفريقية:

يذكر مالك بن نبي مؤلف كتاب فكرة الأفريقية الآسيوية وهو من الكتلة الثانية كُتلة الشعوب المستعمرة التي تسكن آسيا وأفريقية. وعلى التحديد الجزائر العربية التي تدور على أراضيها آنذاك أعنف وأقدس معركة من أجل تقرير مصير الجنس البشري كله، ومن أجل الحفاظ على القيم الإنسانية العليا التي داستها دول الكتلة الأولى المتحضرة. ومن ذلك فإن الأستاذ مالك بن نبي وهو يخاطب الكتلة المتحضرة إنما يتحدث حديث العالم الذي ينفذ إلى أعماق الحقيقة بالسند والبرهان، ويثبت لهم بمنطق العلم الذي اعتقدوا أنه وقف عليهم مدى الحضيض الذي تردوا فيه على الرغم من أنهم يملكون المصانع والآلات وقنابل الذرة والصواريخ الأيدروجينية.

إن الإنسان في أفريقية وآسيا سيعد عندما يرى وجهه في هذه المرآة التي صنعها الأستاذ مالك بن نبي الذي ينتمي إلى محور طنجة – جاكرتا واستمع إليه وهو يصف دخول الكتلة الآسيوية الأفريقية على مسرح السياسة الدولية إنه يقول:

(إن دخول الشعوب الأفروآسيوية على المسرح قد أعاد الازدواج الجغرافي السياسي بطريقة معينة ولكن في الوقت نفسه أتت هذه الشعوب معها بمبدأ تركيب العالم، وبإمكانيات تعايش جديد يحمل بوضوح طابع عبقريتها، أعني الشروط الأخلاقية للحضارة لا تكون تعبيراً عن القوه أو الصناعة....).

وكل إنسان في كتلة الشعوب المتحضرة في أوربا وأمريكا لابد أن يفيق على صرخة الأستاذ مالك بن نبي وهو يشخص لهم أصل الداء الذي يفتك بهم، حيث يقول لهم في هدوء الواثق وروعة الموقف(العقاد، 1970م).

في هذه الحالة الخاصة بالعقل الغربي ويجب أن نبحث عن مبعث هذه الجهود المنحرفة التي لا يكفون عن أن يقفوا بها في وجه الاتجاه الطبيعي للعالم وفي سبيل التطور السلمي والأفروآسيوي . وإن إرادة الكبار بما تتمتع به من حق الاعتراض (الفيتو) في المناقشات الدولية لتعبر في الواقع التيار المضاد لاطراد التاريخ ، تياراً مضاداً لكل العناصر السلبية التي تملكها حضارة لم تستطع أن تتغلب على مصائبها الأخلاقية وهذا الجمود الأخلاقي كله هو يضغط بثقله على المصير الإنساني، معطلاً التاريخ تاركاً الأحداث تجري في مكانها..(علاوي ،2917م).

مشكلة الحضارة في البلاد الآفروآسيوية:

تقر الاعتبارات السابقة أسبقية مشكلة الحضارة في البلاد الأفروآسيوية حيث تزدوج إلى مشكلتين: (العقاد، 1970م)

أولاً: المشكلة العضوية الخاصة بتشييد بناء قائم على الحقائق النفسية الاجتماعية في هذه البلاد.

ثانياً: مشكلة التوجيه القائم على حقائق الوضع العالمي، هذا وقد أدى مؤتمر باندونغ أجل أعماله حين جمع العناصر الموزعة الصالحة لأن تنسجم في كل. أي في تجربة قد نقلت حياة الشعوب الأفروآسيوية إلى أن تتطلع لرسم خارطة طريق تبحث المشكلات التي تواجه صيرورة التطور في البلاد الأفريقية والآسيوية.

فكلمة (الغرب) التي تعد في هذا الصدد أساساً للمقارنة لا تعني وحدة عنصرية أو لغوية وإنما تعني مركباً ثقافياً معيناً، فمن واشنطن إلى موسكو وحتى طوكيو أي خلال هذا التنوع الهائل في اللغات والأجناس نجد انقساماً أمام مركب ثقافي يضع طابعه الخاص على مصير الإنسان وعلى المظهر الذي يحوطه. فإذا ألقينا نظرة على هذا المنظر ونظرة أخرى على الخريطة فسنرى اطراداً مكانياً وثقافياً يمثل مركباً هو الحضارة ، فمكان الحضارة يتحدد إذن بجغرافية المكان وبنوع الثقافة ترتفع الكتلة العربية الآسيوية من مستوى التلفيق والاصطناع السياسي إلى مستوى مفهوم الحضارة ، ولقد اتجه أعضاء مؤتمر كولومبو أولاً إلى أن يبحثوا عن بديل أكثر مناسبة ليحملوه في مكان الكتلة العربية الآسيوية التي لم تعد تتفق مع الأحوال الجديدة فكان الهدف علاج نواحي الضعف التي بدأت في صفوف الجبهة المعادية للاستعمار، التي كانت تدعي الكتلة تمثيلها. ولقد خضع الذين يدعون إلى المؤتمر التحضيري في كولومبو بلا شك لتلك الضرورة الملحة، ولكن ربما يبدون ضوء المحصول النهائي لمؤتمر باندونغ هو مواجهة مشكلة توجيه الشعوب الأفروآسيوية لكي تواجه حالة عالمية تنذر بالانفجار وتهدد بجر العالم في أتون حرب ذرية(بن بني، 2011م).

الانقسامات والتكوينات العالمية:

فإذا نظرنا إلى هذا الخطر بعين الاعتبار كنتيجة لثورات في الحالة العالمية ناشئة عن الانقسامات أي ناتجة عن التكوينات الخاصة مثل القوميات والعنصريات والاستعمار والرأسمالية والشيوعية فمن الواضح أن كل ما يكون صورة انشقاق جديد لا يمكن أن يكون سوى زيادة في عناصر الخطر مع أنهم يعملون على تلافيه، كما يزعمون . والفكرة الآسيوية من هذا القبيل فهي في الظاهر متعارضة لا مع مبدئها الخاص فحسب من حيث كونها محاولة لتقليل من الحرب، تقلل منها بوضع سياسي جغرافي جديد في العالم، بل هي متعارضة مع اتجاهات العصر نفسها.

خاصة يمكن القول أن كتلة الشعوب المتحضرة التي تسكن أوربا وأمريكا وكتلة الشعوب المستعمرة التي تسكن آسيا وأفريقيا يعبر عنها ذلك الواقع الذي يشير أن المشكلات التي عُرضت في المؤتمر الأفروآسيوي لا تستدعي بطبيعتها حلول (قوة) بل حلول (بقاء) وبالتالي لا تفرض ثقافة إمبراطورية بل ثقافة حضارة فالفكرة الأفروآسيوية إذن لا يجوز أن تخيف أحداً لأنها لا تهدد أي مركز سياسي في هذا العالم(وردة،2013م).

المحور الثاني: مؤتمر باندونغ وميثاق العلاقات بين الدول

تعريف مؤتمر باندونغ:

يطلق على مؤتمر باندونغ بالإنجليزية: Bandung Conference Asia African or Afro – Asian Conference. عقد مؤتمر باندونغ في يوم 18 إبريل 1955م (26 شعبان 1374هـ)، والذي حضرته وفود 29 دولة أفريقية وآسيوية(بن نبي،2011م)، واستمر لمدة ستة أيام وكان النواة الأولى لنشأة حركة عدم الانحياز، بالإضافة إلى ذلك شارك في المؤتمر كل من الرئيس عبدالناصر والرئيسين إسماعيل الأزهري ورئيس يوغسلافيا جوزف تيتو وجواهر لال نهرو ورئيس وزراء الهند ورئيس جبهة التحرير الوطني ، وقد بني المؤتمر مجموعة من القرارات لصالح القضايا الغربية ضد الاستعمار، بكل مآسيها وأحزانها ، هذا وقد شهد العالم تشكيل نظام دولي جديد متسم حيث انتهت الحرب العالمية الثانية متمثلة في القطبية الثانية ، حيث ظهرت على المسرح العالمي الولايات المتحدة وبدأ العالم يُدخل مرحلة جديدة من تاريخه، عُرفت بالحرب الباردة فشكلت أحلاف عسكرية استقطب فيها كل من المعسكرين الشيوعي والرأسمالي وجذب الدول التي تدور في فلكه في ظل هذا الاستقطاب . في ظل هذا الاستقطاب الشديد كانت بواعث حركة عدم الانحياز تولد ، فمنذ مطلع الخمسينات شهد العالم أكبر حركة تحريرية في تاريخه المعاصر تمثلت في استقلال جزء كبير من أمريكا اللاتينية وأفريقيا والمستعمرات في آسيا.

القواسم المشتركة بين أمريكا اللاتينية وأفريقيا والمستعمرات الآسيوية:

1- معارضتها لسياسة الارتباط بأي من المعسكرين الشيوعي أو الرأسمالي.
2- الوقوف بعيداً عن سياسات الحرب الباردة وتكتلاتها وأحلافها.
3- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
4- البحث عن أُسس جديدة للعلاقات الدولية لوضع نهاية للسيطرة الأجنبية بكافة صورها وأشكالها.

ورجوعاً إلى تاريخ المؤتمرات الآسيوية نلاحظ بأنه قد سبق مؤتمر باندونغ تشكيل منظمة إقليمية تجمعها حيث عقدت المنظمة مؤتمر العلاقات الآسيوية بين الوفود حال تشكيل هذه المنظمة في مارس 1947م* بنيو دلهي* . ثم اتسعت قاعدته إلى أن دعوا إلى الدعوة لعقد مؤتمر في باندونغ باندونيسيا . وكان المؤتمر بمثابة نقطة انطلاق أولى لحركة عدم الانحياز وساد بين الحضور روح التفاهم غير أن مفهوم عدم الانحياز(أحمد، 2012م) يعني الانحياز إلى أي من القوتين العظيمتين لم يكن في حد ذاته هو المعيار الذي مع هذه أو مع اتحاد الوقود. إذا كان بينها بعض الدول التي ترتبط بتحالفات وثيقة مع الولايات المتحدة أو ذات الولاء ذات الارتباط الوثيق بالاتحاد السوفيتي واليابان فكانت هناك الصيني السوفيتي مع تراشق الاتهامات الحادة بين بعض الوفود المشاركة خاصة بين الصين والولايات المتحدة(بن نبي،2011م)، أكد للوفود أهمية وضرورة عدم الانحياز حول تزايد الخطر الشيوعي وهو ما يفسر أعمال بعض الدول المرتبطة بتحالفات المعسكر الشيوعي أو الرأسمالي للحضور في مؤتمر بلغراد.

المحور الثالث: مبادئ مؤتمر باندونغ

لم تخل الانتماءات السياسية المتعارضة بين الدول الحاضرة في مؤتمر باندونغ دون صياغة عشر مبادئ تُعد ميثاقاً للعلاقات بين هذه الدول ، ومن أهمها:

- احترام حقوق الإنسان.
- سيادة جميع الدول ووحدتها.
- عدم التدخل في شؤون الدول.
- تسمية النزاعات بالطرق السلمية.
- تنمية المصالح المتبادلة بينها والتعاون.

ونتج عن مؤتمر باندونغ توطيد العلاقات الشخصية بين بعض زعماء الدول الحضور ، ولذلك نشهد على الصعيد العالمي تحديداً بعد نجاح ثورة يوليو في مصر يأتي مؤتمر باندونغ أول زيارة للرئيس جمال عبدالناصر لحضور المؤتمر وقد أفرزت هذه الزيارة قانوناً لتشكيل العلاقات بينه وبين الزعيم الهندي نهرو، حيث رأي في عدم الانحياز 1955م وترجع سبب اختيار هذا الاسم إلى خطاب ألقاه نهرو ووردت فيه عبارة (هوية مستقلة ودوراً ايجابياً نشطاً وليس موقفاً سلبياً إزاء التكتلات الخارجية)(الفيصل، 2021م).

ومع امتداد النصف الثاني من الخمسينات تبلورت لحركة عدم الانحياز قيادة ثلاثية تكونت من الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس اليوغسلافي تيتو ونهرو ويطلق الكتاب على هذه الفترة في

اندونيسيا يؤرخ لها كما أشرنا بفترة الخمسينات (1955م) وتسمى أحياناً فترة المؤتمرات الدبلوماسية في القرن العشرين، هذا وتعتبر حركة عدم الانحياز واحدة من نتائج الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، ونتيجة مباشرة أكثر للحرب الباردة التي تصاعدت بين المعسكر الغربي (الولايات المتحدة وحلف الناتو) وبين المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو). حالة نهاية الحرب العالمية الثانية وتدمير دول المحور، وكان هدف الحركة هو الابتعاد عن سياسات الحرب الباردة(الموسوعة الحرة،2020م).

تأسيس حركة عدم الانحياز:

تأسست حركة عدم الانحياز من 29 دولة وهي الدول التي حضرت مؤتمر باندونغ 1955م والذي يعد أول تجمع منظم لدول الحركة وتعتبر من بنات أفكار رئيس الوزراء الهندي وجواهر لال نهرو والرئيس جمال عبدالناصر والرئيس اليوغسلافي تيتو وانعقد المؤتمر الأول للحركة في بلغراد عام 1961م وحضره ممثلو 25 دولة تم توالي عقد المؤتمرات حتى المؤتمر الأخير في أغسطس 2012م ووصل عدد أعضاء في الحركة عام 2011م إلى 118 دولة وفريق رقابة مكون من 18 دولة و10 منظمات (albayan.ae,2016).

وتحديداً وبعد مؤتمر باندونغ بستة أعوام تم تأسيس حركة دول عدم الانحياز على أساس جغرافي أكثر اتساعاً أثناء مؤتمر القمة الأول الذي عقد في بلغراد خلال الفترة من 16 سبتمبر 1961م وقد حضر المؤتمر 25 دولة هي أفغانستان والجزائر واليمن وميانمار وسريلانكا والكنغو وكوبا و قبرص ومصر وأثيوبيا وغانا والهند واندونيسيا وغينيا والعراق ولبنان والمغرب ونيبال والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس ويوغسلافيا.

وكان مؤسسو حركة عدم الانحياز قد فضلوا إعلامياً كحركة وليس كمنظمة تفادياً لما تنطوي عليه الأخيرة من آثار بيروقراطية. وتوضح معايير العضوية التي جزء من صياغتها أثناء المؤتمر التحضيري لقمة بلغراد (والذي عقد بالقاهرة 1961م) إن الفكرة من وراء الحركة ليس القيام بدور سلبي في السياسة الدولية(موسوعة المورد، 2010م).

وإنما صياغة مواقفها بطريقة مستقلة بحيث تعكس موقف الدول الأعضاء فيها. وعلى هذا ركزت الأهداف الأساسية لدول حركة عدم الانحياز على تأييد حق المصير، والاستقلال الوطني" والسيادة والسلامة ، الإقليمية للدول ومعارضة الفصل العنصري وعدم الانتماء للأحلاف العسكرية المتحدة الأطراف وابتعاد دول حركة عدم الانحياز عن التكتلات والصراعات بين الدول الكبرى والكفاح ضد الاستعمار بكافة أشكاله وصورة والكفاح ضد الاحتلال والاستعمار الجديد والعنصرية والاحتلال والسيطرة الأجنبية ونزع السلاح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش بين جميع الدول ورفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وتدعيم الأمم المتحدة

وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية(Abdelnour.com,2016). وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، فضلاً عن التعاون الدولي على قدم المساواة.

ومنذ بداية قيام الحركة بذلت دول عدم الانحياز جهوداً جبارة بلا هوادة لضمان حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال والسيطرة الأجنبية في ممارسة حقها الثابت في تقرير المصير والاستقلال.

وإبان عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لعبت حركة دول عدم الانحياز دوراً أساسياً في الكفاح من أجل إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد يسمح لجميع شعوب العالم بالاستفادة من ثرواتها الطبيعية ويقدم برنامجاً واسعاً من أجل إجراء تغيير أساسي في العلاقات الاقتصادية الدولية والتحرير الاقتصادي لدول الجنوب(البعلبكي،2016م).

وأثناء السنوات التي تناهز الخمسين من عمر حركة دول عدم الانحياز استطاعت الحركة أن تضم عدداً متزايداً من الدول وحركات التحرير التي قبلت على الرغم من تنوعها الإيديولوجي ،والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمبادئ التي قامت عليها الحركة وأهدافها الأساسية وأبدت استعدادها من أجل تحقيق تلك المبادئ ومن استقراء التاريخ نجد أن دول حركة عدم الانحياز قد برهنت على قدرتها على التغلب على خلافاتها وأوجدت أساساً مشاركاً للعمل يفضي بها إلى التعاون المتبادل وتعضيد قيمها المشتركة(الإعلامية الجزيرة،2016م).

المحور الرابع: العالم الإسلامي وفكرة الأسيوية

كان من أثر فكرة الأفرسيوية والتى عجلت بها الحربان العالميتان أن حدث توزيع جديد للقيم في عالم لم يعد مركزه البحر الأبيض المتوسط بل إنه استقطب في الشرق والغرب ، وفي هذا التوزيع الجديد أصبح الإسلام نفسه وأقعاً أسيويا ، ولايكلف مركز ثقله السكانى على تحويل إلى الشرق ، ولكنه يحتفظ باطاره الخاص ، وبخاصة النوعية في العالم . فهو عالم بذاته له مشكلاته عضوية الداخلية وله مشكلات صلاته بالآخرين .

ينبغى أن نضيف أن هذه (الغارة الوسيطة) هى بطبيعتها مفترق طرق لجميع الأجناس وبوتقة تنصهر فيها الصفات الجنسية وتمتزج الحقائق الإجتماعية) وتذوب الإختلافات التى تكون مع ذلك صريحة في وحدة إنسانية ليست من النوع البيولوجى أو الإ جتماعى أو السياسى ، ولكنها ذات طابع روحى .

ولو أننا تحدثنا عن أهمية عامل توحيد كهذا من وجهة النظر الأساسية فسندرك جداً الدور الذى يقوم به في تركيب فكرة (الأفرسيوية) خاصة حين نذكر- مع ذلك - أن محور العالم الإسلامى من طنجة ألى جاكرتا يتفق بالتحديد مع محور العالم الأسييوي .

وسبب هذا الوضع الخاص يتمتع العالم الإسلامى بوضع القاسم المشترك مع جميع الثقافات التى تؤلف الخريطة الروحية في العالم ، فهو في مركزه في البحر الأبيض يقع في العالم الكتاب المقدس ، الذى يتقاسم معه رسالة إبراهيم ، وهو في مراكزه الأسيوية يقع في قلب العالم إليها جافا دجينا وفكرة بوذا وحكمة كونقوشوس وهو في أفريقية الوسطى على صلات مع النفس الإنسانية العذراء المنزهة عن أى طابع تعليمى في كامل براء تها البدائية .

ومن ناحية أخرى ، فأن العالم الإسلامى في مركز العالم الحديث حيث محت الحضارة التكوينات والإوضاع الإخلاقية التقليدية ، حيث فرضت تكويناتها وأوضاعها الصناعية ، فخلقت بذلك فراغاً روحياً هائلاً بدأ الناس يستشعرونه في العالم المتحضر. فالأسلام إذن بسبب روابطه اللعدية بالنسيج الإنساني الراهن حيث يعد جزءاً جوهرياً في السلسلة .

وبفضل طبيعته وإتصالاته التى لا يمكن أن تكون (السد) الذى راه فيه أوكاكورا (okakara) ، هذا هو. (إبن نبى 2009م) على العكس - الجسر الذى يصل مابين الأجناس والثقافات فهو عامل بالوره وعنصر جوهرى إذ ما أردنا اليوم تكوين (مركب) حضارة أفرسيوية وغداً تكون خضارة عالمية ولكن في اى الظروف يستطيع العالم الإسلامى أن يحقق تقديراته وأن يترجمها إلى حلول مادية لمشكلاته الداخلية والإتصالية ؟ وبعلامة الأستفهام هذه تواجهنا مشكلة المقدرة التأثيريه ، فليس الأمرمن بداية أمر مبادئ أو فروض وانما هو أمر ترجمتها إلى وقائع وأحدث ومن هنا يصبح من الضرورى إحدث فصل جزهرى بين الإسلام والعالم الإسلامى . وهكذا التميزيستدى تميزاً أخرا ، إذ يجب أن نميز المسلم الإنسان عن المؤمن أى أن نفصل بين شاهد الرؤيه الأنسانية وبين ممثليها ، ففى التاريخ يجب أن يتحور العنصر الروحى إلى العنصر إجتماعى وفي الإطار التاريخى ، يعد الأسلام (واقع المسلمين) فأى حكم على هذا الإسلام التاريخى هو بصفة جوهرى حكم على نشاط إنساني من منظور خلال القرون .والمسلم بكل تأكيد الإنسان الذى حمل أقصى ما يستطيع من جهد إلى أقص ما يبلغ في الدنيا ومن مقتضيات الإيمان الدينى فهو يمثل الرجل المتدين (Homo- religious) . بمعنى الكلمة كانما تلك وجهته ورسالته الخاصة وظيفته الجوهية في هذا الدنيا لقد تخلى مطلقا عن كل يتصل بالحياة الدنيا

ومن هنا نبدأ الماساة الزمنية الإسلامية في كل عظمتها ومظاهر بؤسسها ونحن نفهم من أنهم يحكمون عليها طبعاً لمقاييس علمية . كما يحكمون في الغرب عموما ء. فانهم يوشكون أن يلتصقوا عليها طابعين هما ..القدرية والتعصب .

وهكذا ، فأذا كان العالم الإسلامى عظيمته الأخلاقية ، فاننا ندرك من هنا مظاهر ضعيفة الإجتماعية كلها . والحق أن القاعد العامة تقول بأنه عندما تنتقل من الإعتبارات الميتافيزيقية إلى الإعتبارات الإجتماعية فاننا نعبر حدود عالمين مختلفين ومع ذلك فقد يحث أن يغيب عن نظرنا هذا الإنتقال الذى يفسرأشياء كثيره فنحد أنفسنا هكذا أمام لغز غيرمفهوم ، ولقد يحدث هذا حتى لفكر يقظ كفكر إقبال حين وجد نفسه أحياناً محيراء تائها عندما كان ينتقل من (تاريخ المسلمين) إلى جوهر (الفكر الإسلامى) فقد عبر عن دهشة في رسالة وجهها عام (1927) إلى المستشرفين نيكلون (NICHOLSON) حين قال : إنى مقتنع تماما [بأن فتح البلاد لم يكون من البرامج الأساسى لإسلام والحق أننى أعتبر من الخسارة الكبرى أن يوفق تقدم الأسلام كايمان فاتح نمو (أجنة) التنظيم الإجتماعى ودالديمقراطى والإقتصادى التى أجدها متوزعه في صفحات القران وفي سنة النبى عليه صلى الله عليه وسلم)

فاقبال يرى إذن مسافة بين النظرية والتاريخ وبين الفكرة والسلوك ولكن مما يبعث على الغرابة أنه لم يكن يظن أن هذه المسافة قد تجلت في فكرته الخاصة إذ نراه يعبر عن غير شعور . حدود مفهوم (الأمة المسلمة) إلى مفهوم العالم الأفرسيوية .وسبب هذا الوضع الخاص يتمع الإسلام بوضع القاسم المشترك مع جميع الثقافات التى تؤلف الخريطة الروحية في العالم .

فالقومية الإسلامية تلك الفكرة التى إستخدمت كأساس نظرى في تأسيس باكستان فان إنشاء هذه الدولة لم يكن فهو . في كلمة . نوع من فتح البلدان لاتحقق معه فائدة (للأجنة) التى يتحدث عنها وأنا أعتقد أن نهرو كان أقرب إلى (الفكرة الإسلامية) حين كتب في مذكراته في السجن عام (1942) فيما يتصل بالمساله القومية في الهند قال ((أعتقد أن هذا الشعور كان مصطبعا ، وأنه لم تكن له جزور في العقلية المسلمه)).

ومن السهولة يمكن أن نحكم في هذا المحيط بأن الفكرة القومية أيا كان مستقبلها في باكستات ، كانت في الواقع مصطنعة ، وأنه لم تكن له جزور في العقلية المسلمة))ومن السهولة يمكن أن نحكم في هذا المحيط بأن الفكرة القومية أيا كان مستقبلها في باكستان ، كانت في الواقع مصطنعه وأن

أحد منشئيها كان آغا خان الذى راس في عهد الاصلاح عام (1908 . 19.9) وفداً لدى نائب الملك لورد مينتو (minto) خليفة اللورد كيرزن (carzon) ليطالب بفصل المجموع الإنتخابي المسلم عن المجموع لالإنتخابيه في الهند . واقبال على هذا قد أقتبس موضوعاء عربيا ولكنه خلع عليه ثوبا دينياً فلقد كان يريد ((قومية مسلمة)) . وربما نجد هنا عنده النزعه المسيطرة التى تتجلى في (الفكرة المسلم) وهى التى أطلق عليها جاسبيرز (gaspers) الدين محورى (ReligionAxale) فأن المسلم يتخذ من الدين (محور الحركة) لحياته كلها : فهو مفتاح نفسيتة والمقياس الذى تقاس به جميع أشكال سلوكة والذى يفسر أن الأمر السماويه لها عنده تاثير وسيطرة أكثر من أوامر الحياة العادية (أبن نبى 2009) .

المحور الخامس: أوروبة وفكرة الأفرسيوية

إن أوروبا لم تحكم العالم فحسب بل إنها قد غيرته أيضاً ، فالعالم الراهن قد وجد تحت وطاة عصاها السحرية وتحت وطاة سوطها العين والحق أن هذا والشكل المزدوج الذى يكون جملة الدور التاريخى الذى قامت به أوروبا منذ قرنين من الزمان ، فلو أننا لم نتحدث إلا عن عصاها السحرية كما يفعل الإستعمار فلسنا نستخدم سوى شهادة زور في التاريخ ولكنا ايضاء تقدم شهادة أخرى مزورة لو أننا اقتصرنا منهجيا على التحدث عن سوطها .

فأوروبا لم ترد تدين العالم ، هذا حق ، ولكنها وضعته على طريق الحضارة حين جعلت تصرفه الرسائل المادية ليتبع هذا الطريق ، وحين أمدته بإرادة للسير فيه فبعض الباحثين لا يريدون أن ينظروا في هذا إلى غير نيتها ومقصدها ولا يجدون في عملها سوى المبرات لسوء الظن . والبعض الآخر لا ينظرون إلى غير (الوقع الأوروبي) ، فهم يدعون أن أوربا في نهاية الأمر قد قامت بدور (تلميذ ساحر) حين أعارت حضارتها للشعوب الأخرى فإذا بهذا الشعوب تصنع منها عصيا لضربها . وهذا التصور الذى يتناول المشكلة بهذه الطريقة يزورها تماماً ، ولكن يضعها هكذا في الصورة التى تفيد منها درستنا . فاوروبا بدأت تسئ الظن نفسها ، من خلال الحقيقة الأولية تتحدد مشكلة العالم الأخلاقية في السنوات المقبلة . (إبن نبى 2011م)

فالضمير الأوروبى يرزح تحت ثقل مسؤولية ، ولقد بدأ يشعر بهذا الثقل بصورة محزنة ، ولاشك في أن الماساة هذا الضمير دويها في المستقبل العلاقات الإنسانية ، وقد وجدنا الدور فعلاً في فكرة كليمنت أتلى عندما لاحظ أنه في الأعوام القادمة ستكون مشكلة العلاقات بين البيض والشعوب الملونة إحدى

المشكلات المستعصية على الحل . وبدهي أن تفكير هذا الإنجليزى المسؤول .نحو نزعة الأوروبية في الوقت الذى تتحدد فيه معالم المستقبل مستوى عالمى .

وولاشك في أن في (الحركة الأوروبية) التى أتخذت مركزها في أستراسبورج (strasbourg) بعض العالم الإيجابه التى ترشد أوروبا في طريقها نحو العالمية ولكنها في الوقت نفسه تسجل إنحسار الموجة الاوروبية عن العالم الذى أغرقته منذ القرنين من الزمان . ولعل الخسارة في هذه المحلة تكون يسجل هذا الانسحاب في المجال النفسى انطواء للضمير الإنسانى . ومن المثقف عليه أن الموجة الأوروبية تخاف في التاريخ رصيداً لامخزناً من الخرائب الأخلاقية ، وحقلاً من الأنقاض في النفس الإنسانية . ولكن إذا قلنا هذا فهل كلى شئ ؟ وهل يكفى أن نسطر سجلاً لشهداء الشعوب المستعمرة تحت حذاء الاستعمار ؟

الواقع أننا حين ننظر جيداً إلى حقل الأننقاض الذى خلقته الموجة الإستعمارية وراءها ، فإننا نراه مغطى (بغرين) مخصب ستجد فيه الحياة الجديدة فعلاً عناصر جوهرية لازدها رها في البلاد التى كانت من قبل مستعمره هذا الغرين غير مقتصر على المبادين التى تظهر فيها موهبة أوروبا للعيان ـ في كل ما يتصل بالتقديم المادى والإصناعي ـ بل يتعداها إلى الميدان الروحى ، حيث تبدو موهبتها غير مؤكدة في النظرية الأول . لقد سببت حرية أوروبا جروحاً شنيعة للإنسانية ،وحدثت قروحاً رهيب في بدنه ، ولكنه في الوقت نفسه قد فتحت ثغرات المجتمات التى انسحبت من التاريخ ، أو التى لم تدخلة بعد ، ومن هذا الثقرات جاءت نسمة جديدة ، نسمة باعثة تحيي أشكالاً بليت ، وتحرك حياة تجمدت ،

وكلما أردنا تحليل الأسباب التاريخية لهذا النهضات التى جددت العالم المستعمر خلال نصف القرن الماضى ، فإننا نجد تأثير أوروباً ، فجميع النهضات التى رأت النور في ضمير الشعوب المستعمرة قد تغذت في هذا الضمير نفسه بالغرين الذي أودعته فيه الموجة الاوروبية ، فحركة الإصلاح التى تعتبر الشكل الروحى للنهضة في شمال إفريقية هي بلا جدال ثمرة الوعى الإسلامى ، ونتجة كفاحة ضد شكل.

لايحتوى إلا على اهتمام ذي طابع سياسي ، ولكنا نرى فيه مظهراً أخلاقياً ناتجاً من شعوب معين بالإثم (التأثم) وعن تهويل باطني بسبب المشلكة ، فلقد بدأ الضمير الأوروبي يشعر بعظم الخطئية الإستعمارية . ولكن هذا المظهر الأخلاقى قد يحدث في صورة متعارضة صالحة لأن تعطل حل الأزمة

اراهنة أوتعرضه للمخاطر. فقد يضيف إلى عنصر (القوة) ـ الذي حللنا آثارة في الأزمة ـ عاملاً أخلاقياً من الحرمان في صورة شعور بالإثم المكبوت ، وهذا الكبت قد يصبح مبعث خطر بالنسبة إلى الضمير الأوروبى ، إذ ربما يؤثر فيه كدافع إلى حلول القوة . وتحت هذا العنوان يرى الكاتب المشهور جورج دوهاميل (Gorges Duhamel) في مقال نشر بباريس في صحيفة (الفيجارو Figaro عدد 23. 12. 1955) أن أوروبين لايبدو أنهم يدركون أن الجنس الذى ينتسبون إليه وأنه ارتكب منذ قرون كثيراً من الخطايا والأخطاء ، بل حتى كثيراً من الجرائم وأنه في طريقه لا إلى يفقد سلطانة فحسب .... بل أن يفقد التوزان والأمن الضروري كيما يمارس عبقريته ..

فنحن نرى في هذه الكلمات الشعور بالأثم يختلط لدى الكاتب الكبير بالشعور (بالخطر) الذى عرفنا له سوابق خطيرة منذ عهد ليس ببعيد حين تحدثوا عن (الخطر الأصفر) أو عن (الخطر الإسلامى) (إبن نبى 2009) .

ولقد ينتج من هذا الاختلاط انعكاس يتخذ صورة الدفاع عن النفس (auto Defenes) بحيث يذيد في تعقيد وضع معقد بل إن من المحتمل كثيراً أن يكون رد الفعل الاستعمارى ـ الذى يعيث في العالم تخريباً ، منذ عشر سنوات ـ ناتجاً عن مثل هذا الإنعكاس على الأقل في بعض نواحيه خاصة في شمال إفريقية حيث يعرف الاستعمار جيداً كبف يثيره ويستغله دفاعاً عن قضية خاسرة .

ونحن ندرك على الأخص ما نتج عن هذا الانعاكاس في الجزائر، منذ أن أسلم شعب أعزللذبح والتقتيل ، ذلك لأن الحكومة الفرنسية تحاول أن تثير دائماً غريزة الدفاع عن النفس في الضمير الفرنسى ، حين تقذف أتون المعركة يشعار (الأمة في خطر)

وأياً ما كان الأمر ، فأن الضمير الأوروبي يواجه مشكلة تخلع على الأزمة العالمية مظهراً جديداً ، وما كان لنا أن نتخيل لحلها طريقة قد تخلق في المجال الأخلاق عناصر من شانهاً أن تبعث الأضطراب في الحلول التى ندعى الإتيان بها للمشكلات في صبغتها السياسية . فالأزمة تتخذ بهذا مظهر مأساة مورينية (1) ، مأساة إجتماعية ترفع مشكلة العلاقات الإنساتية إلى مستوى عالمى فلكي تحل هذه المشكلة يجب أن نقضي على ذهان التاثم ، وذهان القوة ، الذين تقترب أثرهما في الضميرالأوروبي ، وانهكاس الدفاع عن النفس هو ثمرة هذا التاثير .أما المشلكة في صورتها العملية فإنها تعني مساعدة الأوروبى على التغلب على أزمة ضميره . ولقد صاغها غاندي في هذه الكلمات ، في مؤتمر العلاقات الآسيوى عام (1946) حين وجه إلى المندوبين قوله ((أذا كنتم تريدون تبليغ رسالة إلى الغرب ، فيجب أن

تكون رسالة الحب والحقيقة ... وسيحظى هذا الغزو برضا الغرب نفسه الذى ، فيجب الذي يتعطش اليوم إلى الحكمة)) (بن نبى 2011م .)

إن هذه الرسالة لتتمثل في عدد من الضروريات الكبرى اعصر يواجه بصورة مخزية مشكلة الخلاص الإنساني ...لقد فوتت أمريكيا عام (1945) اللحظة التاريخية التى كانت تستطع فيها أن تساعد العالم على اجتياز عقباتة الأخلاقية والمادية ، كيما يذخل في مرحلة جديدة وماهي ذي الساعة تؤزن من جديد ولكنه هذه المره على محور عدم (العنف) وأن فكرة الأفرسيوية قادره على أن تساعد العالم التغلب على (ذهانة) المزدوج ، ولاشك في أن هذا مظهر جوهري لرسالتها العالمية ، وفضل رئيسى في مهمتها التاريخية ، وسيكون على الرجل الأفرسيوي في هذا الفصل من التاريخ أن يقدم للإنسانية ضميره لا علمه ، فهولايملك علماً بعد ، يقدم إليا ضميره ، وبراءة طبيعية البسيطة العذراء ولاشك أن هذه هى الرسالة التى كان يفكر فيها غاندي حين تحدث عن (غزو الغرب) لذى سيخطى برضا الغرب نفسه ..وإن مركب (القوة) موجود في أصول المرض الأوروبي ، فمن اللأزم إذن مساعدة أوروبا على التغلب على هذا المركب ، ولقد أعطانا الأستاذ دوهاميل حين عالج مشكلة (مستقبل البيض) صورة حية بين كيف يتلاحم عنصرا هذا الذهان في الضمير الأوروبي ، إذ يبدو أنه لم يعد لدى الأوروبي أمن مادام أنه لم يعد له سلطان ، وبذلك يبدو أنه مدفوع إلى عدم مواجهة المشكلات ألا بلغة القوة . كأنما هو لا يتوقع إلا يكون ظالماً أو مظلوماً ، مضطهداً أو مضهداً ، فالية هذا الذهان كامنة في أعماق (الذات) الأوروبية ، ولقد أصر مستر هنرى سباك حين كان يودع زملاءه الأجانب في إحدى جلسات المجاس الأوروبي الذى انعقد في بروسكل قبل مساء الميلاد بساعات أصر على أن ينطق عبارة أملتها ظروف الاحتفال أوروبا لأن أوروبا تعتبر مفتاح السيطرة على العالم ....)، فالسيطرة والسعادة يسير أن إذن جنبا إلى جنب في هذا المنطق الذى يعكس موقفاً أساسياً للضمير الأوروبي ، بهذا تصبح المشكله دقيق ورهيب شانها شان كل ما يمس الضمير الإنساني .ولعل من الخسارة الكبرى ، ليس فقط بالنسبة إلى أوروبا ، بل بالنسبة إلى الإنسانية جمعاً أن يفقد الرجل الغربي مع ضياع سيطرته على العلم ثقته في نفسه ، وفي إمكانية إبراز موهبته وعبقريته ، في عالم حطم أغلاله ، فهذا هو الخطر الهائل ، سيكون هذا الذهان ـ ما دام أنه لم يقض عليه ـ عنصراً ثابتاً في الأزمة . وروبا بلاشك يجب أن يتاح له الإستمرار في أبراز عبقرية القديرة ولكنه في الظروف العالمية الجديدة يجب أن تجد (أمنها) في مودة الشعوب لا في السيطرة عليها ، ولكم نتمنى أن تتغلب على انعكاس (الدفاع عن النفس) الذي يعد شرطاً في سياستها .

الخاتمة:

من خلال العرض السابق للبحث وتتبع مراحل وتطور مؤتمر باندونغ تأكد ومن خلال القراءة التاريخية بأن مؤتمر باندونغ يُعتبر الانتقال التاريخي الذي تم في جو مليء بفكرة تقدمية، تجاوزت النظام الصناعي إلى النظام الأخلاقي وأهمية المؤتمر تتجلى في تظاهرة جماهيرية جمعت تسعا وعشرين دولة تمثل قارتين بما تقلان من جموع بشرية وما تضمان من تراث فكري متفاوت بحيث تقف روحانية الإسلام على طرف، وماركسية الصين الشعبية على الطرف الآخر. فهو يمتد اجتماعياً من رقعة أفريقيا وآسيا ويمتد اجتماعياً من طنجة إلى جاكرتا ، وأخلاقياً من واشنطن إلى موسكو، وينحدر نحو تكامل مزدوج يرفع الرجل الأفروآسيوي إلى المستوى الاجتماعي للحضارة، ويرفع الرجل المتحضر إلى المستوى الأخلاقي للإنسانية، وبهذا التكامل المزدوج يكون الاطراد قد أسهم في خلق أنموذج عالمي يحقق وحدة النوع وانطلاقاً من عرضنا للقراءة التاريخية لذاكرة المؤتمر لابد من الإشارة إلى أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

نتائج البحث:

- لقد نتج عن مؤتمر باندونغ توطيد العلاقات الشخصية بين بعض زعماء الدول الحاضرة.
- توطيد العلاقات الشخصية بين بعض زعماء الدول وأهم مبتغي لهذه العلاقة هو انطلاقة وتطوير فكرة عدم الانحياز ، وهي فكرة تمثل هوية مستقلة ودوراً ايجابياً نشيطاً وليس موقفاً سلبياً إزاء التكتلات الخارجية.
- ترجع تسمية عدم الانحياز إلى خطاب ألقاه نهرو في إبريل 1955م، حيث رأى في مسمى عدم الانحياز هوية مستقلة ودوراً إيجابياً نشطاً في خدمة القضايا السياسية والتنموية بين القارتين.
- طرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية في 24 إبريل 1955م.
- إعلان المبادئ التي تحكم الدول من خلال العلاقات المصيرية .
- مؤتمر باندونغ نواة لتأسيس حركة عدم الانحياز.
- فكرة حركة عدم الانحياز تبلورت في قيادة ثلاثية تكونت من الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس اليوغسلافي تيتو ورئيس الوزراء الهندي نهرو.
- يمكن وصف حركة عدم الانحياز واحدة من نتائج الحرب العالمية الثانية ونتيجة مباشرة للحرب الباردة التي تصاعدت بين المعسكر الغربي.
- سنوات حركة عدم الانحياز تعدت الخمسين من عمر الحركة واستطاعت الحركة أن تضم التي قُلبت على الرغم من تنوعها الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

مصادر البحث:

- إبن نبي مالك،2011م، فكرة الألإفريقية والآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، الطبعة الثانية ، دمشق ، دار الفكر ، سوريا، الصفحات 25، 26، 27.
- ابن نبي فكرة الأفريقية والآسيوية، مرجع سابق، ص 28.
- أحمد أبودقه ، حركة عدم الانحياز ، 2012م. htt lcl caltayan.eo. uk، ص2.
- وردة لعباشي ، 2013م، الثورة الجزائرية والكيكة الأفروآسيوية في المحافل الدولية، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية ، قسم التاريخ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المسيلة ، الجمهورية الجزائرية الشعبية، ص46-48..
- الفيصل عبدالله ، مالك بن نبي رائد النهضة الفكرية الإسلامية 1905-1973م، https://www.Ikhwanwi تاريخ التصفح 2021/11/5م.
- علاوي جبار،2017م، التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع،القاهرة.
- العقاد عباس، 1970م، الإسلاميات، المجلد الثامن،الطبعة الاولى، بيروت، لبنان،ص 341.
- العرب عبدالله، مالك بن نبي ، حياته وفكره ، مجلة الفيصل ،العدد 896، 1993م.
- الإعلامية شبكة الجزيرة ، البحث الحي: Aljazeera Media. Network 20221

المراجع الأجنبية:

The Asian-African Conference Indonesia. April 1955. Ithaca: Corneell. University Press, 1956. Mackie, Jamie. Bandung 1955:NON

التكامل الإقليمي العابر للقارات في ظل الإقليمية المفتوحة
نموذج منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادي Apec

Transcontinental Regional Integration Under Open Regionalism: The Asia Pacific Economic Cooperation Model (Apec)

ب.صادق أمين [1]

د.محمد بلعيشة [2]

الملخص:

يعتبر التكامل قيمة سياسية في العلاقات الدولية، وصفه المتخصصين بأنه حالة تتجسد حسب نمط التفاعلات بين دول الإقليم الواحد، لذلك فإن إطلاق حكم التكامل من عدمه على أي تجربة إقليمية وحدوية، يتطلب عملية تحليل وإستقراء معقدة تعتمد على قوالب نظرية ومناهج وإقترابات خاصة بذلك، وفي هذه الورقة سنسعى إلى تسليط المنظار العلمي على مفهوم الإقليمية المفتوحة، وانعكاساتها على حالة التكامل الإقليمي، محاولين بذلك اسقاط الأُطُر النظرية على منتدى التعاون الاقتصادي لاسيا المحيط الهادي (الابيك-Apec)، باعتباره حالة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: آسيا، الباسيفيك، آسيا المحيط الهادي، الابيك، جنوب شرق اسيا.

Abstract

Integration is a political value in international relations, described by specialists as a condition that is embodied according to the pattern of interactions between the countries of the same region. Therefore, launching the rule of integration or not on any regional unitary experience requires a complex process of analysis and extrapolation that depends on theoretical templates, curricula and approaches for that, and in this The paper will seek to shed the scientific perspective on the concept of open regionalism, and its implications for the state of regional integration, trying to drop the theoretical frameworks on the Asia Pacific Economic Cooperation (APEC), as a case under study.

Key words: Asia, Pacific, Asia Pacific, APEC, Southeast Asia.

[1] باحث في طور الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إقليمية /جامعة الجزائر-3-، Abderrahmane1980.a@gmail.com

[2] دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اسيوية/جامعة الجزائر -3-، mohammedbelaicha@gmail.com

مقدمة

شهد الأدب الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل في الفكر الحديث عددا من التطورات الملحوظة، في إطاره التنظيري خلال فترة الخمسينات والستينات وحتى السبعينات، وهي الفترات التي رافقت البناء الأوربي، بدء بمنطقة التجارة الحرة ووصولا إلى الاتحاد الأوربي.

إلا أن العولمة والتطورات الاقتصادية أعطت مفهوم جديد للتكامل الاقتصادي الإقليمي، فيما أصبح يعرف بالإقليمية المفتوحة، وهي امتداد للتكامل التقليدي، فعملية هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع التغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية المفتوحة.

لكن فيما يبدو أن تجسيد الإقليمية المفتوحة هو مطلب أمريكي بالدرجة الأولى، لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الخاسر الأكبر من الطبيعة المغلقة للصيغة التكاملية الأوربية، لذلك دعمت بشدة إنشاء الأبيك، وبهذا أصبحت جزءا من إقليم آسيا والباسيفيك.

فمصطلح الإقليمية المفتوحة أثير خلال انشاء منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك APEC سنة 1989، والذي ضم دولا من عدة قارات، تختلف في المستوى الاقتصادي، حيث يمكن أن تشمل العضوية دول متقدمة ودول نامية، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

على ضوء ما سبق، يمكن طرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل خصائص ودوافع التكامل الإقليمي العابر للقارات في ظل الإقليمية المفتوحة؟

وسيتم معالجة هذه الإشكالية باعتماد الخطة التالية

- **المحور الأول: مدخل تعريفي لفهم الإقليمية المفتوحة**
  - مفهوم الإقليمية المفتوحة
  - دوافع ظهور الإقليمية المفتوحة
- **المحور الثاني: واقع التكامل في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك** APEC
  - تطور الأبيك وأهدافه
  - هيكلية الأبيك وتقييمه

- النقد الوظيفي للمنتدى

المحور الأول: مدخل تعريفي لفهم الإقليمية المفتوحة

1. مفهوم الإقليمية المفتوحة:

أثير مفهوم الإقليمية لأول مرة من خلال مفاوضات إنشاء منظمة التعاون بين دول جنوب شرق آسيا والباسيفيك APEC سنة 1989 م.

أ. تعريف الإقليمية المفتوحة:

يعرف هنري غينولت Henri Regnault الإقليمية المفتوحة بأنها: «**ديناميكية جديدة للتكامل الاقتصادي التقليدي تسعى إلى إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وتستخدم كقناة لتطبيق السياسات الملائمة للوصول إلى التكامل الاقتصادي العميق** Deep Integration**، وتوجيه التصورات وتطبيق القواعد لتنسيق السياسات الداخلية للدول الأعضاء في مختلف المجالات كالتجارة والمنافسة والصفقات العامة**».[1]

كما يعرف ألان وينتر Alan winter الإقليمية المفتوحة بأنها: «**سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين الدول، بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى بعيدة عن بعضها البعض، وبغض النظر عن مستوياتها التنموية والثقافية**».[2]

ووفقا لما سبق، فالإقليمية المفتوحة هي امتداد للتكامل الاقتصادي التقليدي، حيث لا تقوم على أسس التقارب الجغرافي بين الدول الأعضاء أو التماثل في اللغة والدين والثقافة، كما يمكن أن تجمع الإقليمية المفتوحة بين دول تختلف في المستوى الاقتصادي، فالعضوية تشمل دول متقدمة ودول نامية بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن هناك من يطلق على الإقليمية المفتوحة اصطلاح الإقليمية الجديدة، وهناك من يطلق عليها مصطلح تكتلات التجارة القارية أو الاقليمية العابرة للقارات.

ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر شروط هي:

- أن تكون مفتوحة العضوية؛
- شرط عدم المنع وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.
- التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة وهي التي تسمح فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها، في القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي الدول.

ب. خصائص الإقليمية المفتوحة:[3]

اتسمت التكتلات الإقليمية الجديدة بسمات مقارنة بتلك التي تخص التكامل الاقتصادي التقليدي، وتتمثل في:

- أصبحت الترتيبات التكاملية البديلة أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي؛
- تعكس التكتلات الاقتصادية البديلة متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات، وتغطي نطاقا واسعا من الأهداف الاقتصادية والسياسية والتي يمكن وصفها بأنها أهداف استراتيجية وليست تجارية فقط؛
- تأخذ التكتلات الاقتصادية المعاصرة من استراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من مكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية؛
- ترتكز الترتيبات التكاملية المعاصرة على مجالات جديدة مثل الإستثمار، سوق العمل، سياسات المنافسة، التعاون المالي، التكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي.

يتميز مفهوم الإقليمية عن المفهوم التقليدي للتكامل الذي شاع في الخمسينات بـ:

- بغلبة الطابع الاقتصادي[4]؛
- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة؛
- تقوم بين دول لا يشترط فيها عامل الجوار، حيث تنشأ بين دول تحدها محيطات وتنتمي إلى عدة قارات[5].

ج. الفرق بين الإقليمية الكلاسيكية والمفتوحة:

الخصائص	الإقليمية الكلاسيكية	الإقليمية المفتوحة
النطاق الجغرافي	اقليم يضم متجاورة	اقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الاجتماعية والثقافية	التقارب كتكوين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات والتفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن وتوقيف الحروب	دعم الاستقرار السياسي

تحرير التجارة	اتفاقية تفضيلية ثم منطقة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها مختلف المقومات
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفر شروط التكامل النقدي	يفرض منذ البداية الحركة من الاكثر الى الاقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسطية ويستكمل عند التكامل	غير متاح لمواطني الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع الصلاحيات لسلطة يشارك الأعضاء فيها بالتساوي	اعطاء وزن أكثر للشركات متعددة الجنسيات والأعضاء أكثر تقدما
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	مرحاة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال

المصدر: زكري دمدوم، علي العيسي، . **مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية بين صنع التكامل التقليدي ونسق الاقليمية الجديدة**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الثاني حول واقع التحولات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27.26 فيفري، المركز الجامعي بالوادي، ص 08.

2. أسباب ظهور الإقليمية المفتوحة:

ساهمت في ظهور وانتشار الإقليمية المفتوحة في فترة التسعينات عدة أسباب وعوامل أساسية نلخصها في ما يلي:

أ. الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية:

يمكن ايجاز الدوافع المحلية للاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقليمية على النحو التالي:

- الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية؛
- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية على المستوى الاقليمي مما يعطي تلك الاصلاحات المساندة المصداقية؛
- الاعتقاد أن الإقليمية المفتوحة تؤدي إلى توسيع الأسواق المحلية داخل التكتل؛
- تسعى الدول الأصغر لمزيد من الفرص في ما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق؛

- رغبة الدول الأعضاء في تحسين قدراتهم التفاوضية من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

ب. الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية:

- تنامي ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تغيرات جدرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار، فقد أدى تسارع الثورة التكنولوجية إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم، أدى إلى تراكم التطور التكنولوجي وتسارعه وثورة المعلومات والاتصالات وتعاظم تدويل عمليات الانتاجية إلى خروج المنشأة من نطاق الاقتصاد القطري إلى الاقتصاد العالمي في شكل عابرات للقوميات[6].

- استكمال أوربا بناءها الجمركي وتوجهها نحو تحقيق السوق الأوربية المشتركة والاتجاه نحو تكوين الاتحاد الأوربي، ومن هنا ساد اعتقاد لدى باقي دول العالم بأن السوق الأوربية ربما أقل انفتاحا أمام تجارة الدول غير الأعضاء في الاتحاد، فكان رد فعل العالم الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم.

- فشل أغلب تجارب التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول النامية، واتباعها سياسات اقتصادية تركز على التوجه الى الخارج بدلا عن السياسات السابقة التي ترتكز على الاحلال محل الواردات

- استكمال التكتلات الاقليمية الكبرى بناءها الداخلي، وبداية تطلعها الى الامتداد الى مجال اوسع من حيزها الجغرافي التقليدي، مع اشتداد التنافس التجاري بين القوى الكبرى وتنامي تأثير الشركات المتعددة الجنسيات.

المحور الثاني: واقع التكامل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك APEC

يعتبر منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك APEC أول هيئة إقليمية تعتمد مبادئ الإقليمية المفتوحة، لذلك هناك من يعتبرها هيئة عبر اقليمية تجمع ممثلين حكوميين من 21 بلدا، يتوزعون على ثلاث قارات وقد كانت معايير الانضمام المعتمدة لم تعتمد اطلاقا معيار القرب الجغرافي والتي تمثلت في:

- أن يكون للطرف الراغب في الانضمام ساحل على المحيط الهادي؛

- أن يكون للطرف الراغب في الانضمام علاقات وثيقة مع الاعضاء الحاليين و أن يقبل بهدف تحرير التجارة.

وهذا ما جعل دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام، الشيلي، روسيا، الصين، كندا، تنتمي لأول مرة في تاريخها إلى تنظيم واحد وبالتالي فإن الأبيك تمثل مجموعة أكثر تنوعا والأكثر أهمية.*

1. تطور الأبيك وهيكليته:

أ. تطور الأبيك[7]:

بدأ التعاون الاقتصادي في آسيا والباسيفيك منذ عام 1960 متأثرا بالخطوات المتتالية للتنمية التي لحقت بالجماعة الأوربية والمتمثلة بتطوير السوق الأوربية المشتركة، وذلك من خلال تجسيد المقترحات التي قدمت من بعض الدول وخبراء الاقتصاد ورجال الأعمال لإقامة المجلس الاقتصادي لحوض المحيط الهادي PBEC الذي نشأ فعليا في عام 1967 ، وكذلك مؤتمر التنمية والتجارة للمحيط الهادي PAFTOD الذي أنشأ عام 1968، لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول المحيط الهادي "اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ونيوزلندا" على غرار منطقة التجارة الحرة في أوربا، لكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت هذه المبادرة على الفور، والتي دعمت النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف الذي يقوم على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT.

قدم الوزير الأول الياباني ماسايوشي أوهيرا في عام 1978 مقترحا لإقامة جماعة أطلق عليها جماعة والباسيفيك، لتضم اقتصاديين ورجال أعمال وأكاديميين وديبلوماسيين، وفي 1979 عرض اوهيرا تلك المبادرة على كل رؤساء نيوزلندا واستراليا، الذين رحبا بدورهما بهذه المبادرة ، وقد تبلور ترحيب أستراليا بإقامة حلقة دراسية في كاتبيرا في عام 1980 باسم "جماعة الباسيفيكي" ، أين تم تأسيس مجلس التعاون الاقتصادي الباسيفيكي PECC، يعمل هذا المجلس من خلال شبكة مجموعات دراسة تعمل خاصة على التحرير الاقليمي للتجارة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل القائم على السوق على أن تكون مستقلة وذات صفة غير رسمية.

وفي عام 1988 قام الوزير الأول الأسترالي بوب هوك مستندا الى مؤهلات مجلس التعاون الاقتصادي الباسيفيكي PECC ومستخدما إياها كقاعدة سياسية باقتراح إنشاء منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك APEC من خلال مبادرة ديبلوماسية خلال زيارة رسمية إلى كوريا، مستبعدا من ذلك الاقتراح كندا والولايات المتحدة الامريكية، الأمر الذي دفع إلى احتجاجهما، وعلى إثر ذلك تدخلت اليابان بإقناع أستراليا بضرورة مشاركتهما فهذا المنتدى لأهمية سوقهما للصادرات الآسيوية، وفي نوفمبر 1989 قامت استراليا باستضافة الاجتماع الأول لزعماء دول المنتدى الذي ضم في عضويته 12 *دولة تنتمي جغرافيا إلى منطقة المحيط الهادي، إضافة إلى ذلك يدمج هذا المنتدى

في عضويته دولا تنتمي إلى كتلتين اقتصاديتين هما "النافتا" لأمريكا الشمالية و"آسيان" لدول شرق آسيا.[8]

خريطة الأبيك

المصدر : http://www.chinainarabic.org/?p=14638

وبقيت الأبيك إلى غاية 1994 منتدى استشاريا واسعا منشغلا بالأهداف الأصلية التي كان وراء انشائه، وقد كان هذا شرط الآسيان لاستمرار مشاركتها في هذه المنظمة.

وكانت نقطة التحول سنة 1993، عندما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء اجتماع لقادة الأبيك بسياتل، أنه على الأبيك أن تسعى لإنشاء جماعة آسيا الباسيفيكية الاقتصادية. فتحول الابيك إلى جماعة Community يعني أن عليها تطوير التجارة والاستثمار من خلال مزيج من السياسات التي تتعلق بتمرير وتسهيل التجارة والتعاون الاقتصادي[9].

على هذا الاساس جاء "اعلان بوجور" سنة 1994 الذي حول منتدى الابيك إلى منطقة للتجارة الحرة والاستثمار وحدد الهدف بتحرير التجارة مع حلول 2010 للاقتصاديات الخمس (05) و2020 لأعضاء الأبيك الآخرين "الاقتصاديات النامية"، وكل ذلك بشكل اختياري وليس بشكل إلزامي.

فتحقيق "اعلان بوجور" جاء ضمن مبادئ الإقليمية المفتوحة التي تبنتها الأبيك رسميا في لقاء أوساكا سنة 1995[10]:

- خطط عمل وطنية فردية (كل دولة تخطط لتحرير التجارة على انفراد).

- الامتيازات من حيث تخفيض الحواجز التجارية وغير التجارية توسعت لتشمل كل الشركاء التجاريين غير الأعضاء.

والتزم إعلان بوجور بأهم معايير الاقليمية المفتوحة وهي الحرية المعطاة للدول الأعضاء للتحرير التجاري الأحادي الجانب أو مع الدول غير الأعضاء بشكل متبادل.

خلال لقاء مانيلا للأبيك سنة 1996، أعلن كل الأعضاء عن خطط العمل الفردية الخاصة بهم، وبدأوا بتنفيذها في جانفي 1997. لكن بما أن تعهد الأبيك لتحقيق التجارة الحرة بين 2010 و2020 لم يكن ملزما وكان اختياريا. فإن هذه الأجندة أخفقت وسقطت نهائيا بسبب الأزمة المالية 97-98.[11]

ب. بهيكلية الأبيك:

مع إنشاء أمانة المنتدى في سنغافورة عام 1992، تم اضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى وهو كما يلي:

- **اجتماع القادة:** [12] تعقد اجتماعات للقادة مرة واحدة في العام وتتم فيه تعيين أو دراسة جدول أعمال سياسات المنتدى.

- **الاجتماع الوزاري:** [13]تعقد الاجتماعات الوزارية سنويا قبل اجتماع القادة وتتكون من وزراء الخارجية أو الاقتصاد أو التجارة، مهمتها النظر في الأنشطة السنوية وتقديم توصيات للنظر فيها من قبل القادة.

- **الاجتماعات الوزارية القطاعية:** [14]تعقد الاجتماعات الوزارية القطاعية سنويا وتغطي بانتظام مجالات تطوير التعليم والطاقة والبيئة والتنمية المستدامة والتمويل وتنمية الموارد البشرية والعلوم الاقليمية والتعاون التكنولوجي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتصالات السلكية واللاسلكية وصناعة المعلومات والسياسة التجارية والنقل وشؤون المرأة وتقديم توصيات الى القادة الاقتصاديين لأبيك للنظر فيها.

- **المجلس الاستشاري للأعمال ABAC:**[15] أنشئ من قبل قادة الأبيك عام 1995، يضم ثلاثة من كبار رجال الأعمال من كل اقتصاد ويجتمع أربعة مرات في السنة، وتنحصر مهامه في تقديم تقارير سنوية للقادة الاقتصاديين للمنتدى، وتحديد وجهات النظر حول القضايا ذات الاولوية في الأعمال الاقليمية وتوصيات لتحسين بيئة الاعمال والاستثمار في المنطقة ويسمح لممثليه حضور اجتماعات كبار المسؤولين.

- **اجتماع كبار المسؤولين:** [16] يتكون من واحد أو اثنين من كبار المسؤولين من كل عضو وتنحصر مهمته في تنفيذ القرارات الصادرة عن القادة وتعقد من ثلاثة إلى أربعة اجتماعات في السنة.

- **أمانة المنتدى:** [17] تعد من أهم آليات دعم المنظمة، إذ أنها توفر التنسيق والدعم الفني والاستشاري لها، فضلا عن ادارة المعلومات والاتصالات وادارة المشاريع المركزية وادارة ميزانيتها السنوية، وتتكون من مدير تنفيذي يرأس الأمانة العامة وفريق صغير يمثل اقتصاديات الدول الأعضاء.

- **اللجنة المعنية بالتجارة والاستثمار:** [18] انشئت عام 1993ويوجه أعمالها وزراء المنظمة وكبار المسؤولين وتشرف اللجنة عن ثماني (08) مجموعات فرعية: مجموعة التقنيات النقالة في الأعمال BMG، فريق التجارة التوجيهي الالكتروني ECSG، المجموعة المعنية بتوفير الخدمات GOS ، مجموعة خبراء الاستثمار IPEG، مجموعة خبراء الملكية الفكرية IEG، مجموعة الوصول الى الاسواق MAG، واللجنة الفرعية للمعايير والتوافق SCSC ، وحوارات الصناعة "حوارات السيارات AD وحوار الكيميائية CP"،منتدى علوم الحياة والابتكار LSIF، وتقدم تقريرا سنويا الى وزراء الخارجية والتجارة والاقتصاد ويحتوي على لمحة عن التقدم الذي احرزته اللجنة للمضي قدما في برنامج عملها.

- **لجنة الادارة والمالية:** [19]ينحصر دورها في تقديم المشورة والنصح لاجتماع كبار الموظفين SOM، في المسائل المتعلقة بالميزانية والموافقة عليها وأيضا تراقب وتقيم أنظمة إدارة المشاريع.

- **اللجنة الاقتصادية:** [20] أنشئت عام 1994، تجتمع مرتين في السنة وتنحصر مهمتها في إزالة العقبات الهيكلية والتنظيمية التي تحول دون ازدهار التجارة والاستثمار من خلال تشجيع الإصلاح الهيكلي وذلك بإدخال تحسينات على اللوائح المؤسسية والأطر والسياسات الحكومية.

- **اللجنة التوجيهية بشأن التعاون الاقتصادي والتقني:**[21] تنحصر مهمتها في تنسيق وإدارة جدول اعمال المنظمة للتعاون الاقتصادي والتقني، ففضلا عن تحديد المبادرات للعمل التعاوني من قبل اقتصاديات الدول الأعضاء.

- **مجموعات العمل:**[22] تختص بقيام بمهام في قطاعات معينة وفقا لتوجيهات من القادة الاقتصاديين للمنظمة والوزراء القطاعيين وكبار المسؤولين.

- **مجموعات العمل الخاصة:**[23] تختص مهمتها في تقديم معلومات آنية وذات صلة لأداء مهام لا تمثلها المجموعات الأخرى.

وتجدر الإشارة الى أن اتخاذ القرارات في المنظومة يتم عن طريق توافق الآراء، كما ان تدابير التحرير التي تتخذاها اقتصاديات الدول الأعضاء تتسم بأنها طوعية وغير ملزمة.

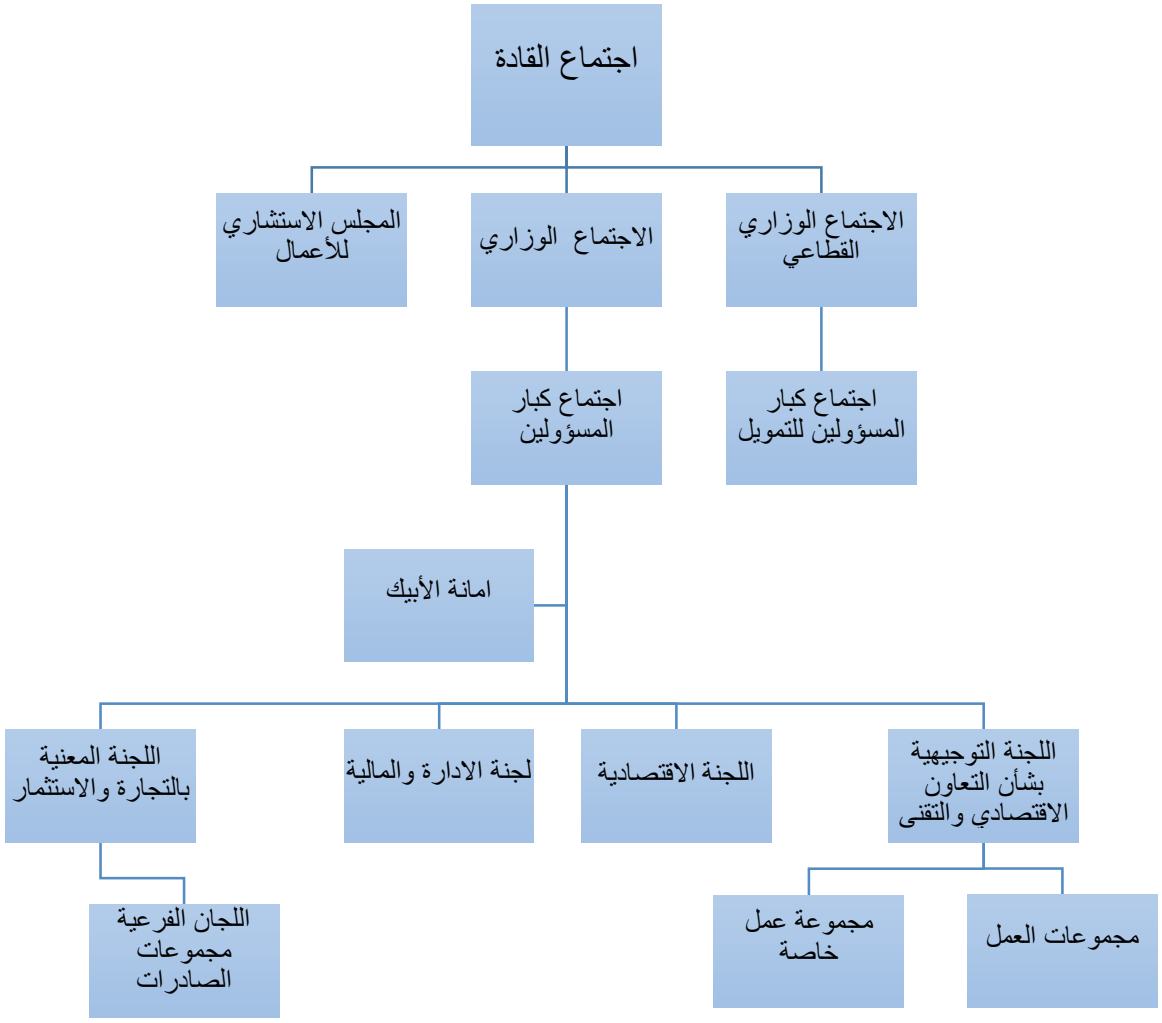

المصدر: مفاز مثنى القزاز، **مرجع سابق**، ص 284.

2. الدوافع وراء تشكيل الأبيك، أهدافه وتقييمه:

أ. الدوافع وراء تشكيل المنتدى:

هناك مجموعة من الدوافع دفعت الدول الأعضاء لتشكيل المنتدى أو الانضمام اليها:

منها ما توصف بالعمومية: [24]

- الحاجة الى وسيلة فعالة لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف؛
- الحاجة إلى النهوض بالدينامية الاقتصادية لمنطقة آسيا والباسيفيك؛

- ايجاد منظومة اقليمية ذات ثقل موازن لاحتمال ظهور أي منظومة اقليمية اقصائية لدول المنطقة؛

- استجابة لتزايد الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات آسيا والباسيفيك.

منها ما توصف بالعمومية: [25]

وتكمن بالدوافع الخاصة التي دفعت كل عضو من أعضائها لتأسيسها أو الانضمام إليها في:

- **دوافع أستراليا:** تحرير التجارة في المنتوجات الزراعية والرغبة في التخلص من الاعانات المدفوعة لتصدير الحبوب من المزارعين.

- **دوافع اليابان:** رغبت وبالاستعانة بقوتها الاقتصادية أن يكون لها دور قيادي في النصف الآسيوي من خلال تجارتها واستثماراتها ونقل تكنولوجيتها إلى الدول الآسيوية الأخرى.

وتجدر الاشارة أن كلا الدولتين دفعتهما الرغبة في وضع حد للحمائية من جانب الاوربيين والامريكيين عن طريق اقامة ترتيب للتجارة قائم على الاقليمية المفتوحة واللاتمييز.

- **دوافع الولايات المتحدة الأمريكية:** عد الابيك ورقة رابحة لها في المحادثات مع الجماعة الاوربية بشأن سياسة الزراعة، فضلا عما توفره لها من سهولة للوصول الى الاسواق الشرق آسيوية، الامر الذي يطور الاقتصاد الأمريكي أكثر.

- **دوافع الصين:** رغبت في تهدئة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز آفاق حصولها على عضوية منظمة التجارة الدولية WTO ، واضفاء الشرعية على توسيع نفوذها في آسيا الباسيفيك.

- **دوافع دول جنوب شرق آسيا:** رغم ترددها في الانضمام خوفا أن تخضع لسيطرة الدول الكبرى، وأن تتعرض هويتها القومية للمسح، لكن هذا تغير عندما أدركت ن مثل هكذا انضمام الى مؤسسات الإقليمية أوسع سيمنحها فرصة لإبراز نموذج اوسع من الآسيان، وبذلك تضمن لنفسها أكبر تأثير[26].

- **دوافع كندا:** يلاحظ أن لديها مصالح تجارية مع آسيا لذلك كانت حريصة على المشاركة في الأبيك رغبة منها في الاستفادة من الأسواق.

- **دوافع روسيا الاتحادية:** شكل الدافع الاقتصادي السبب الاساسي لانضمامها من خلال خلق ظروف أفضل لوصول السلع الروسية لآسيا الباسيفيك.

- **دوافع دول أمريكا اللاتينية:** يمكن ايعاز انضمامها الى الرغبة في الاستفادة من ديناميات التجارة في آسيا الباسيفيك، وهذا ما يعزز من قيمة صادراتها.

ب. أهداف الأبيك:

أصدر الاجتماع الوزاري الثالث سنة 1991 اعلان سيول أسس وأهداف الأبيك التي حدده كما يلي[27]:

- تحقيق استدامة النمو والتنمية في الإقليم لصالح شعوبه والمساهمة بذلك في النمو والتنمية للاقتصاد العالمي؛
- تعظيم مكاسب كل من الإقليم والاقتصاد العالمي من تزايد الاعتماد المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا؛
- تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح وتقويته لصالح دول آسيا والباسيفيك وجميع الاقتصاديات الأخرى؛
- تقليص عوائق تجارة السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء وفقا لقواعد " الجات "وبدون إلحاق أضرار بالاقتصاديات الأخرى كما أكد الإعلان العمل على تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة الأبيك سعيا إلى تعظيم المنافع من التعاون الإقليمي.

كما تضمن الإعلان أيضا التزام وزراء المنتدى بالالتقاء سنويا وإجراء مناقشات غير رسمية لتقوية وتأكيد الالتزامات المتفق عليها، وتحقيق أهداف التجارة الحرة المفتوحة.

وتحاول كل من أمريكا وأستراليا دفع الدول المشاركة في هذا المنتدى إلى السعي لإتمام متطلبات إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2020، وهذا ما تضمنه " إعلان بوجور" في المؤتمر الذي عقد في اندونيسيا.

ويلاحظ أيضا أن تطور الأبيك واتجاه الدول الأعضاء فيه إلى إقامة تكتل اقتصادي يأتي من رغبة مشتركة بين اليابان والولايات المتحدة، والاتفاق فيما بينهما على أنه من المهم الإشارة إلى أن استيعاب دول النمور الصاعدة في جنوب شرق أسيا والباسيفيك، واحتوائها في منتدى اقتصادي يتطور إلى تجمع اقتصادي قد يحقق مكاسب للجميع.[28]

ج. مضمون بعض قمم الأبيك:

- **إعلان سيول عام 1991:** [29]حدد أهداف الأبيك في العمل على استدامة النمو والتنمية لصالح الشعوب، وتزايد الاعتماد الاقتصادي لتعزيز مكاسب اقتصاد المنطقة؛

- **إعلان سياتل عام 1993:**[30] شجع منتدى الأبيك على المشاركة وانضمام أعضاء جدد بالإضافة على إزالة العوائق التي تقف أمام التجارة والاستثمار حتى يمكن ممارسة من التجارية في المنطقة ومع بقية دول العالم؛

- **إعلان بوجور عام 1994**[31]**:** تمحور حول تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، حيث تم وضع جدول زمني للتحرير الكامل للتجارة في الإقليم، يبدأ بالتفاوض في عام 2008 حول إزالة جميع العوائق التجارية، بحيث تتم في عشر (10) سنوات بالنسبة للدول المتقدمة وخمس عشر (15) سنة بالنسبة للدول النامية، ويجري الاتفاق على تخفيضات تجارية مع الدول غير الأعضاء على اساس المعاملة بالمثل بغرض تحرير التجاري على المستوى العالمي بدلا من تحويل الأبيك إلى كتلة منعزلة.

- **لقاء اليابان عام 1995:** [32] ومن أجل تلبية أهداف "إعلان بوجور"، تم اعتماد برنامج عمل اوساكا الذي ينطوي على مجموعة من المبادئ وهي الشمولية وعدم التمييز والمرونة، وتم تحديد ثلاث (03) ركائز أساسية لعملها التعاوني:

  - تحرير التجارة والاستثمار وتقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية حتى ازالتهما نهائيا؛
  - تيسير الأعمال وتحسين الوصول إلى المعلومات التجارية؛
  - تحقيق التعاون الاقتصادي والتقني.

- **لقاء الفليبين عام 1996:** [33] تم اقرار خطة مانيلا وتهدف إلى دعم أهداف "إعلان بوجور"، أين تم تبني خطط عمل جماعية تضمنت تسريع الوصول إلى الأسواق وتوفير نظام الاستثمار المفتوح وتنمية الرأسمال البشري، وتقوية المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وبناء قطاع البنية التحتية، أما خطط الأعمال الفردية فتنطوي على قيام كل عضو سنويا تقديم خطة تتضمن الاجراءات المتخذة لتلبية أهداف المنظمة.

- **قمة كوالا لامبور 1998:** [34]اتفق القادة على إعطاء الأولوية لثلاثة مجالات، هي أسواق المال، تحرير حسابات راس المال وتدعيم النظم المالية، وهذا راجع إلى الأزمة المالية التي اجتاحت منطقة جنوب شرق آسيا.

- **قمة بروناي دار السلام عام 2000:** [35] ثم اتفق قادة الدول الأعضاء على طرق المحافظة على انفتاح الأسواق وتقويتها وتوسيع نطاقها ومواصلة الانتعاش الاقتصادي في الإقليم وقرروا التعامل مع تحديات الاقتصاد الجديد (العولمة) في مجالات:[36]

  - السيطرة على العولمة وذلك عن طريق تفعيل برامج التعاون الاقتصادي والتكنولوجي.

- التعامل مع جدول أعمال الاقتصاد الجديد الذي سعت إليه الأبيك والمتمثل في تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية، وتطوير البيئة المناسبة لتقوية هياكل السوق، وبناء الطاقات البشرية.
- خلق فرص جديدة بالعمل على أن تضمن لأهالي المجتمعات الحضرية والإقليمية والريفية النفاذ على أساس فردي أو مجتمعي إلى المعلومات والخدمات التي تنتجها الإنترنت بحلول عام 2010.
- تقوية وتطوير نظام التجارة المتعدد الأطراف وهو النظام الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية.

- **جولة بانكوك عام 2003:**[37] تم مناقشة الاجندة الاقتصادية للدول 21 وحجم الانجازات التي تم تحقيقها بشأن التوصيات لوس كابوس بالمكسيك عام 2002، خاصة فيما يتعلق بمجال تحرير التجارة.
- **قمة بوسان 2005:**[38] تقرر فيها:
  - تقديم الدعم للنظام التجاري المتعدد الأطراف؛
  - تعزيز الإجراءات الجماعية والفردية لتحرير التجارة والاستثمار؛
  - تطوير برنامج شامل لتيسير الأعمال التجارية ومعالجة القضايا مثل الملكية الفكرية والحد من الفساد العام.
- **قمة يوكوهاما علم 2010:**[39] عملت على توفير خارطة طريق لتحقيق مجتمع متكامل اقتصاديا وقوميا، لا سيما مع عدم الإعلان عن منظمة التجارة الحرة FTAAP.
- **قمة هونولولو 2011:**[40] مزيد من التكامل فيما بين الاقتصاديات والسير قدما في تحقيق المنظمة التجارية في آسيا والباسيفيك.
- **قمة فلاديفو ستوك 2012:**[41] أصدر القادة اعلانا ينطوي على ضرورة تحرير التجارة والاستثمار وتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز الأمن الغذائي.
- **قمة البيرو 2016:**[42] تم تحديد أربعة مجالات ذات أولوية كموضوعات ستتم مناقشتها في قمة الأبيك 2016 هي:
  - رأس المال البشري؛

- تطوير وترقية الشركات الصغيرة والمتوسطة وسوق الغذاء الإقليمي.

- **قمة ماليزيا 2020:**[43] موضوع الرسمي لأبيك هو "تحسين الإمكانات البشرية نحو مستقبل مرن من الازدهار المشترك: المحور. تحديد الأولويات. التقدم". تم اختياره ليعكس مرونة منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخفة الحركة والنمو الاقتصادي الشامل من خلال مفهوم الرخاء المشترك خلال جائحة كوفيد.

د. تقييم دور المنتدى الأبيك:

عند الحديث عن تقييم المنتدى ففي تحقيق أهدافه التي أنشئ من أجله، لا بد من ذكر النواحي الإيجابية والسلبية لهذا الدور، فمن الناحية الإيجابية يعزى لها الدور الكبير في تيسير التجارة ونمو الاستثمار في آسيا والباسيفيك، وذلك بفعل ما أنتجته من تدابير ملموسة ساهمت في تيسير الأعمال التجارية والاستثمارية منها قاعدة بيانات التعريفة الأبيك، ومنشورات الأبيك على نظم الاستثمار والجمارك وقواعد المنشأ وبطاقات سفر رجال الأعمال وحقوق الملكية الفكرية، فضلا عن انخفاض متوسط التعريفات المطبقة في اقتصاديات المنظمة من 16.9% عام 1989 الى نحو 5.8% عام 2010.

وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على حجم تجارتها ونسبة استثماراتها سواء كانت الداخلة اليها أم الخارجة منها.

تجارة أعضاء المنتدى الأبيك من حيث السلع والخدمات
خلال المدة 1989-2015 "تريليون دولار"

	1989	1992	2000	2007	2014	2015	النمو التجاري% 2014 الى 2015	النمو التجاري% 1992 الى 2015
داخل الأبيك								
صادرات	1.544	2.083	3.749	7.477	11.091	10.260	7.5 -	8.0
واردات	1.580	2.007	4.006	7.621	11.312	10.147	10.3 -	8.1
التجارة الاجمالية	**3,124**	**4,09**	**7,755**	**15,098**	**22,403**	**20,407**	8.9 -	8.1
خارج الأبيك								
صادرات	2.233	2.676	4.230	10.137	13.043	11.048	15.3 -	8.1
واردات	2.360	2.902	4.239	10.130	12.836	11.308	11.9 -	7.9

التجارة الاجمالية	5,578	8,469	20,267	25,879	22,356	4,593	13.6 -	8.0
العالم								
صادرات	3.798	4.759	7.978	17.614	24.134	21.308	11.7 -	8.1
واردات	3.970	4.909	8.245	14.752	24.148	21.454	11.2 -	8.0
التجارة الاجمالية	7,768	9,668	16,223	32,366	48,282	42,762	11.4 -	8.0
مساهمة المنتدى % في التجارة العالمية								
صادرات	40.7	43.8	47.0	42.4	46.0	48.2		
واردات	40.1	40.9	48.6	42.9	46.8	47.3		
التجارة الاجمالية	80,8	84,7	95,6	85,3	92,8	95,5		

المصدر: The APEC Region Trade And Investment Australian Department Of Foreign Affairs And Trade,2016, P25

فضلا عما تقدمه المنظمة من تمويل لمشاريع الأعضاء لا سيما إذا علمنا بأنها جزء حيوي من عملية المنظمة، إذ أنها تساعد على ترجمة توجهات السياسات العامة للأعضاء إلى اجراءات وخلق منافع ملموسة لشعوب منطقة آسيا والباسيفيك، وتساهم في تمويل حوالي من 100 إلى 150 مشروع سنويا على اقل تقدير، فمثلا خلال المدة 2010-2011 وافقت الأبيك على تمويل 295 مشروعا في إطار قضايا التجارة والدعم الاداري التشغيلي و85 مشروعا في المجال الاقتصادي والتقني.[44]

- **الانتقادات:**

وعلى الرغم من تلك الانجازات الايجابية الملموسة إلا أن ذلك لا يمنع من ابراز بعض الانتقادات التي وجهت إليها وهي عدم قدرتها على وضع حلول حاسمة وفاعلة للأزمات المالية سواء أكان ذلك في عام 1998 أو أزمة 2008 الأمر الذي ترك أثره على اقتصاديات المنطقة، ناهيك عن وجود بعض القيود على الاتصالات والنقل وحركة الأشخاص والخدمات والاستثمارات القطاعية فضلا عن زيادة ارتفاع التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس.

والأبيك بتركيزها على الاقليمية المفتوحة لم تمثل سوى "تقليم لمعايير الغات"، حتى أن فينود أقاوال Vinod Aggawal علق ساخرا من الأبيك عام 1993 قائلا "**بالرغم من الأبيك هي اتفاق اقليمي فإنها اليوم في مرحلتها الجنينية موجهة نحو الانفتاح أكثر من الغات نفسها**"[45]، لذا فالأبيك تبدو

كمنتدى لتحرير التجارة والاستثمار وليس كتكامل اقتصادي، وهي من المنظور الآسيوي تخضع للهيمنة الأمريكية وأنشئت لغرض أسواق شرق آسيا، ولخلق هوية اقليمية مفتوحة .

هـ. النقد الوظيفي للأبيك:

لا يمكن الحديث عن أي تجربة تكاملية أو تقييمها دون الرجوع إلى الطرح الوظيفي بشقيه الأصلي والجديد، وهذا لما قدمه في حقل التكامل الدولي، وكان مفسرا لعدة تجارب تكاملية ناجحة أو فاشلة وحتى الساعية للتكامل.

- **الوظيفية الأصلية**

يعتبر (دايفيد ميتراني) من الآباء المؤسّسين للوظيفة الأصليّة إذ تعتمد الوظيفيّة على التركيز على الحقل التقنيّ والفنّيّ، والتركيز على المسائل السياسيّة الدنيا (low politics) ويفصلها عن المسائل السياسيّة العليا (high politics)، كما يرى وجوب نجاح العمليّات التكامليّة وذلك ببنائها لمؤسّسات وكيانات جديدة تزيد من فرص الأمن والسلّم، وذلك نتيجة التكامل والتمازج والشعور بالمصلحة المشتركة.[46]

وظيفيّة ميتراني يبرز فيها (مبدأ الانتشار-doctrine of radmification)* وهو التكامل في قطاع معيّن والنجاح فيه سيؤدّي إلى الرغبة في توسيع هذا النجاح وإيصاله إلى القطاعات الأخرى وبذلك، تعمّ التجربة التكامليّة كلّ القطاعات.[47]

- **الوظيفية الجديدة**

أما الوظيفيّة الجديدة امتدادا للأصليّة، حيث أنّ النظريّتين تركّزعلى العوامل الداخليّة والخارجيّة المؤدّية للتكامل، ويبرز في الطرح الوظيفيّ الأصليّ والجديد (مبدأ الانتشار) الّذي يؤكّد على التكامل في قطاع سيؤدّي إلى التكامل في باقي القطاعات الأخرى، لكن هناك تباين واختلاف بين النظريّتين والّذي يتمثّل في الرقعة الجغرافيّة وأيضاً أنّ الوظيفيّة الجديدة لا تفصل بين المستويات الدنيا والعليا، على عكس الوظيفيّة الأصليّة الّتي تركّز على المستويات الدنيا والتقنيّة والفنّيّة[48]، وتتفرع الوظيفية الجديدة إلى عدة تفرعات حسب أهم روادها.

- **وظيفية (أرنست هاس):**

تعتبر وظيفيّة (هاس) من الطروحات الجديدة للوظيفيّة، حيث ركّز في وظيفيّته على ميزان الربح والخسارة، إذ أنّ أطراف العمليّة التكامليّة يخضعونها للمكاسب الّتي يريدونها من الاتحاد، وأيضاً ماذا

سيخسرون، فإذا كانت المكاسب أكبر من الخسائر، فإنّ الإقبال على العمليّة التكامليّة سيكون واسعاً وكاملاً والعكس.

يبرز في وظيفيّة (هاس) عنصر (التسييس التدريجيّ)، إذ أنّ عمليّة التكامل وفقه تبدأ من المستويات التقنيّة والفنّيّة لتنتقل إلى المستويات العليا السياسيّة، وكأنّ التكامل يشرع في عمليّة تسييس نفسه، وهذا ما اختلفت فيه الوظيفيّة الجديدة عن الأصليّة.

عنصر التعميم أيضاً بارز في وظيفيّة (هاس)، وهو يعني أنّ التكامل في مجال واحد والنجاح فيه سيؤدّي إلى طموح ورغبة في توسيع النجاح في القطاعات الأخرى، فمثلاً النجاح في مواجهة مرض معيّن سيؤدّي بالدول إلى التعاون في السياسات الصحّيّة ليحدث بعد ذلك تكامل في قطاع الصحّة لينتشر إلى باقي القطاعات.[49]

- **وظيفية (جوزيف .س. ناي):**

يركّز (جوزيف ناي) في وظيفيّته على البعد القيميّ ودوره في إنجاح العمليّة التكامليّة، إذ يرى بأنّ القيم المعياريّة مثل الديمقراطيّة والحرّيّة السياسيّة وحقوق الإنسان تخلق حالة رضاً وتقبّل لدى أطراف عمليّة التكامل، إذ أنّ الدول الديمقراطيّة ستتّفق مع دول مثلها؛ ديمقراطيّة، وحقوق الإنسان فيها تخضع لنفس الرؤية ونفس المقاييس، كذلك الإيديولوجيّة السياسيّة تلعب دوراً كبيراً في التوفيق بين الأطراف.

تنتج هذه التناسقات عند (ناي) عنصراً آخر بل شرطاً يجب أن يتوفّر لتحقيق التكامل وهو شرط التكافؤ بين الفواعل، سواء سياسيّاً أو اجتماعيا أو اقتصاديا وحتّى عسكريّاً، إذ أنّ التباين وعدم التوازن بين هذه الأطراف سيخلق حالة من الاعتمادية ويصبح أحد الأطراف يتحمّل أعباء العمليّة التكامليّة، ما سيهدّد الاتحاد مستقبلاً.[50]

- **وظيفية (أتزيوني):**

تركّز هذه الوظيفيّة على (قوى التوحيد)، الّتي تدفع إلى إنشاء التكتّل والاتحاد، وهذه القوى إمّا أن تكون داخليّة على مستوى كلّ طرف من أطراف التكامل، أو خارجيّة نابعة عن البيئة المحيطة بكلّ طرف، فإذا كانت قوى التوحيد داخليّة فهي الغالب ما تتمثّل في الإغراء والرغبة في تحقيق مكاسب، أي أنّ الأطراف تبادر من نفسها طواعية للانخراط في الاتحاد، وعندما تكون قوى التوحيد خارجيّة مثل وجود قوّة كبرى تفرض الاتحاد أو خطر خارجيّ لا يمكن للدولة أن تواجهه بمعزل عن البقيّة.[51]

- **وظيفية (دويتش):**

يرى (كارل دويتش) في نظرته التكامليّة بأنّ أنماط الاتصالات والتبادل بين فاعلين مختلفين يعزّز من فرص التكامل والاندماج للجماعة السياسيّة الّتي تتخطّى الحدود القوميّة[52]، بحيث تعتمد وظيفية (دويتش) على ضرورة تكثيف التنقلات والتدفقات مما يؤدي إلى تماسك الوحدات السياسية وزيادة فاعلية هذا العمل التكاملي.[53]

- **الابيك والوظيفية**

حسب الطرح الوظيفي فإن الوظيفية ترى في أنه على الدول التنازل نسبيا عن سيادتها لصالح الكيانات السياسية الجديدة التي نشأت بموجب إتفاق التكامل، وهو الأمر الذي لم يحصل في حالة الأبيك إذ اكتفت الدول الأعضاء فيه بتنشيط ودعم التجارة ولم تقم بالانتقال من السياسات الدنيا التقنية إلى السياسات العليا، فلم يسجل على مستوى هذا التنظيم أي نقاش أو مواقف سياسية موحدة لحد الان، كما أن (مبدأ الانتشار-doctrine of radmification) لم يتجسد بعد ولم نشهد مجالات تعاون واسعة ووحدوية بين أعضاء الابيك، ومن وجهة نظر وظيفية (هاس) التي تقر بمبدأ الربح والخسارة فمقارنة بما تقدمه التجارب التكاملية الأخرى التي يوجد أعضاء من الابيك أعضاء فيها أيضا، فإنها تحقق أرباح ومميزات إضافية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة شانغهاي والاسيان وغيها من التكتلات الكبرى، هذا ما يجعل أعضاء الابيك في حالة مفاضلة بين هذه التكتلات والأبيك، أما ثاني عنصر في وظيفية (هاس) هو عنصر (التسييس التدريجي) أي أن العملية التكاملية في حالة الآبيك لم تقم بالانتقال من المستويات الدنيا الى المستويات العليا السياسية.

أما من منظور وظيفية (جوزيف .س. ناي) فترى في حالة الآبيك بأنه لا يوجد تماثل في القيم المعيارية بين أعضاء التكتل، كالديمقراطية وحقوق الانسان والشفافية، بل يوجد حتى أطراف داخل هذه المنظمة تتهم أطراف أخرى بعدم إحترام هذه القيم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتهم الصين بانتهاكها حقوق الانسان وقمع الحريات، إضافة إلى ذلك فإن عنصر التماثل السياسي والإقتصادي الذي يكرسه (ناي) كشرط لنجاح العملية التكاملية غير متوفر، فالأنظمة المشاركة في تشكل الابيك غير متشابهة ولا من نفس النمط، كما أن هناك فروق شاسعة بين هذه الدول من ناحية المستوى الاقتصادي ورفاه الشعوب.

وبالنسبة لـ(أتزيوني) وحسب وظيفيته فإن عنصر الإكراه سواء بالإرغام (عامل خارجي) أو بالإغراء (عامل داخلي)، يعتبر شرطا أساسيا في قيام العملية التكاملية أو تفككها كما أشرنا سابقا، ففي حالة الابيك الأهداف المرجوة من الانخراط فيه التي ذكرناها أعلاه ليست أهداف هيكلية ولا تعتلي سلم أجندات هذه الدول، لذلك فانها تكون غير متحمسة وغير مكرهة على الاستمرارية أما عنصر الاكراه

الخارجي فإنه في حالة الابيك يدفع للتفكك أكثر منه التكامل، ولنأخذ مثال الصين فان العامل الخارجي الأمريكي يسعى الى تطويقها وليس التكامل معها، والدول التي تسعى الى التكامل معها غير مستوفية لشروط القوى الكبرى.

بالنسبة لوظيفية (دويتش) التي تعتمد الاتصال السليم الخالي من التشويش كشرط رئيس لقيام ناجح للعملية التكاملية، فان حالة الأبيك تعرف كثافة من ناحية عنصر التشويش، فالعديد من أعضائها على خلاف أيديولوجي وسياسي حاد فيما بينها خاصة الولايات المتحدة والصين، إضافة إلى عنصر الثقة المتبادلة والذي يعتبره (دويتش) عنصر مهم جدا في إذكاء الروح التكاملية لكنه في حالة الابيك غير موجود، زد على ذلك عنصر الخبرة التاريخية الذي يمكن تقسيمه الى بعدين، بعد الهوية و الإنتماء وبعد التاريخ، فالهوية والانتماء جعلت من الدول الاسيوية العضوة في هذا التكتل تتوجس من تمييع الهوية بالانصهار في الكيان الجديد، اما التاريخ فإنه لا يوجد تاريخ مبجل بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الاسيوية ما يجعل هناك حالة من الريبة الخف من الآخر ما يؤثر على أي حالة تكاملية كانت أو قد تكون، كما أنه لا يجب تناسي الهيكلة الجغرافية للابيك فهي منقسمة على قسمين بينها المحيط، وهو ما يعرقل عملية التواصل ويخلق حالة من التكتلات الداخلية المتفرقة عن بعضها البعض مثلا القطب الاسيوي والقطب الامريكي.

من منظور الوظيفيين لا يمكن الجزم او الاطناب في نقد طرح سلامة التكامل في الابيك، ولا يمكن وصفه والحكم عليه بالفشل والانهيار، وإنها هو يعاني من اختلالات عديدة تقابلها أيضا فرص نجاح عديدة لو استغلت كما ينبغي وفق الطرح الوظيفي كانت ستاتي نتائج إيجابية اكثر.

خاتمة:

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة توجها متزايدا نحو انشاء تكتلات اقتصادية بصيغتها الجديدة، والتي تقوم على أساس التقارب الجغرافي، حيث أصبح التكامل الاقليمي العابر للقارات في ظل الاقليمية المفتوحة يجمع دولا لا تتوافر فيها عوامل التقارب والتماثل.

فالمفاهيم والتعريفات المذكورة آنفا، تعبر في مجموعها عن الإقليمية المفتوحة، والتي ما فتئت تتجلى سماتها وخصائصها في منظمات اقليمية.

تعد منظمة الأبيك المنظمة الاقليمية الوحيدة الى تسعى الى تطبيق الاقليمية المفتوحة بكل المعايير وذلك من أجل مسايرة منظمة التجارة العالمية، وبالتالي الجمع ما بين هو اقليمي وما هو عالمي.

من خلال ما تطرقنا له يمكن عرض النتائج التالية:

- تجسيد الإقليمية المفتوحة هو مطلب أمريكي بالدرجة الأولى لأن الولايات المتحدة كانت الخاسر الأكبر من الطبيعة المغلقة نسبيا للصيغة التكاملية الأوروبية القارية ومن السوق اليابانية ومن السوق الصينية أمام السلع الأمريكية؛

- شكل مفهوم الإقليمية المفتوحة مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية؛

- يتطلب مفهوم الإقليمية توفر الإرادة السياسية لدى قادة الدول الاعضاء؛

- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الاعضاء في إطار الاقليمية المفتوحة يمكن أن يضمن الاستقرار الاقتصادي؛

- أصبح التكامل في ظل الاقليمية المفتوحة عملية متعددة الاوجه ومتعددة القطاعات تغطي نطاقا كبيرا من الاهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهداف استراتيجية وليست تجارية فقط؛

- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبحث هذا بالإضافة الى الاهداف السياسية؛

- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات بين دول نامية ودول متقدمة.

---

[1] .مولود مليكاوي، تطبيقات سياسية الاقتصاد الكلي في إطار الإقليمية المفتوحة، حالة الاقتصاد الأوربي، **مجلة التكامل الاقتصادي**، جامعة أحمد دراية، أدرار،2019، ص 04.

[2] . محمد لحسن لعلاوي، الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص 109.

[3] . محمد لحسن علاوي، **مرجع سابق**، ص110.

[4] .أسامة المجدوب، **العولمة والاقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 52

[5] . مولود مليكاوي، **مرجع سابق**، ص 05

[6] . محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001،ص 08.

[7] . مفاز مثنى القزاز، **مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في القارة الآسيوية (دراسة نماذج مختارة)**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.

*. تضم الأبيك **40** ٪من سكان العالم، و**54**٪ من الناتج المحلي الاجمالي و**42**٪ من التجارة العالمية.

[8] . عدد الدول وقت الاعلان **12** عضوا: خمس (**05**) اقتصاديات صناعية: استراليا وكندا وواليابان ونيوزلندا والولايات المتحدة الامريكية، وأعضاء الآسيان الستة (**06**) آنذاك إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين وكوريا الجنوبية، بالإضافة الى بروناي دار السلام، ثم كان انضمام الصين وهونج كونج وتايوان سنة 1991، ثم المكسيك وبابوا غينيا الجديدة سنة 1994 ثم البيرو وروسيا وفيتنام سنة 1996.

[9] . سامية ربيعي، **آليات التحول في النظام الإقليمي**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق في العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة 2007-2008، ص 209.

[10] . سامية ربيعي، **نفس المرجع**، ص 209.

[11] . أسامة المجدوب، **مرجع سابق**، ص25.

[12] .https://www.apec.org/About-Us/How-APEC-Operates/Policy-Level.

[13] .https://www.apec.org/About-Us/How-APEC-Operates/Policy-Level.

[14] .https://www.apec.org/About-Us/How-APEC-Operates/Policy-Level.

[15] .https://www.apec.org/About-Us/How-APEC-Operates/Policy-Level.

[16] https://www.apec.org/About-Us/How-APEC-Operates/Policy-Level

[17] . https://www.apec.org/About-Us/APEC-Secretariat

[18] . https://www.apec.org/Groups/Committee-on-Trade-and-Investment

[19] . https://www.apec.org/Groups/Budget-and-Management-Committee

[20] .https://www.apec.org/Groups/Economic-Committee

[21] . https://www.apec.org/Groups/SOM-Steering-Committee-on-Economic-and-Technical-Cooperation

[22] . https://www.apec.org/Groups/SOM-Steering-Committee-on-Economic-and-Technical-Cooperation/Working- Groups

[23] https://www.apec.org/Groups/SOM-Steering-Committee-on-Economic-and-Technical-Cooperation/Working-Groups

[24] . مفاز مثنى القزاز، **مرجع سابق**، ص 271-272.

[25] .مفاز مثنى القزاز، **مرجع سابق**، ص 273.

[26] . Acharya, Amitav: Regional Institutions and Security Order in Asia. **Paper prepared for the second workshop on security order in the Asia-Pacific**, Bali, 20 April-2 May 2000.

[27] . محمد محمود للامام، **مرجع سابق**، ص 249.

[28] . عبد الوهاب رميدي ، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 77.

[29] . مفاز مثنى القزاز، **مرجع سابق**، ص274.

[30] . محمد محمود الامام، **مرجع سابق**، ص 253

[31] . مفاز مثنى القزاز، **نفس المرجع**، ص275.

[32] . مفاز مثنى القزاز، **مرجع سابق**، ص274.

[33] . https://www.apec.org/Meeting-Papers/Annual-Ministerial-Meetings/1996/1996_amm.

[34] . عبد الوهاب رميدي، **مرجع سابق**، 2007، ص 78.

[35] . عبد الوهاب رميدي، **مرجع سابق**، 2007، ص 79.

[36]

[37] · نوال شحاب، **أثر التكتلات الاقليمية على تحرير التحارة الدولية**، شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009-2010،ص 77.

[38] · مفاز مثنى القزاز، **مرجع سابق**، ص279.

[39] · مفاز مثنى القزاز، **المرجع نفسه**، ص280.

[40] مفاز مثنى القزاز، **المرجع نفسه**، ص280.

[41] https://ar.vvikipedla.com/wiki/APEC_Russia_2012

[42] .https://ar.vvikipedla.com/wiki/APEC_Peru_2016.

[43] .https://ar.vvikipedla.com/wiki/APEC_Peru_2020

[44] · مفاز مثنى القزاز، **مرجع سابق**، ص290.

[45] ·سامية ربيعي، **مرجع سابق**، ص212.

[46] جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص ص239، 243.

[*] مبدأ الانتشار (spill-over) يعني به بأن التكامل في حقل تقني واحد سيسهم بدوره في خلق التكامل في الحقول التقنية الأخرى، مما ينتج عنه خلق نشاطات جديدة تؤدي إلى خلق بعض الفرص للتكامل في حقول أخرى، ويعتقد ميتراني أن النشاطات تكون حافزا قويا نحو تحقيق السلام العالمي مع إمكانية إنشاء مجتمع دولي سلمي خال من الحروب والصراعات عبر قنوات التكامل في المجالات الاقتصادية، وليس عبر توقيع أو إبرام اتفاقيات ومعاهدات ومواثيق بين الدول، وهنا تختلف الوظيفية عن الواقعية التي تركز على الصراع والمنافسة، وتلتقي بالمقابل مع المعيارية في دعوتها نحو تحقيق السلام العالمي من حلال التعاون الدولي ونبذ الحروب والصراعات. أنظر: جندلي عبد الناصر، **التكامل مقاربة مفاهيمية تنظيرية**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد: (03)، أوت 2015.

[47] **المرجع نفسه**، ص241.

[48] جندلي عبد الناصر، **التكامل مقاربة مفاهيمية تنظيرية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، مركز جيل البحث العلمي، العدد: (03)، أوت 2015، ص 16.

[49] جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، مرجع سبق ذكره**، ص ص 248 -252.

[50] جندلي عبد الناصر، **التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية، مرجع سبق ذكره**، ص 19، 20.

[51] جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، مرجع سبق ذكره**، ص ص 252-258.

[52] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسية العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 854.

[53] جندلي عبد الناصر، **التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية، مرجع سبق ذكره**، ص 22.

الفضاء السيبراني كساحة لإدارة التنافس الإيراني-الإسرائيلي حول النفوذ في الشرق الأوسط

Cyberspace as an Arena for Managing the Iranian-Israeli Rivalry for Influence in the Middle East

د./ أميرة صديق[1]

الملخص:

تعرَّضت منشأة نطنز النووية الإيرانية في الحادي عشر من أبريل عام 2021 إلى حادث؛ حيث تم اختراق شبكة الكهرباء الخاصة بالمنشأة النووية؛ ما أدى إلى انفجار الشبكة، وتدميرها، وإلحاق أضرار بالغة بأنشطة تخصيب اليورانيوم داخلها. رجَّح المختصون بأن الانفجارَ ناجمٌ عن هجومٍ سيبراني، في حين وَصَفَت إيرانُ الحادث "بالإرهاب النووي". لم يكنْ هذا الحدثُ الأول من نوعه؛ حيث سبقَ وتعرَّضتِ منشآتُ إيرانِ النووية- ولاسيما منشأة نطنز- إلى هجمات سيبرانية، وذلك بسبب محوريتها في البرنامجِ النووي الإيراني. إضافة إلى ذلك، إيران ليست الدولة الوحيدة التي تتعرَّض لهجمات سيبرانية، بل تتعرَّض قوى شرق أوسطية أخرى- كالسعودية وإسرائيل- إلى هجمات سيبرانية، الأمر الذي يثير التساؤلات عن الأسباب السياسية لظاهرة الهجمات السيبرانية التي انتشرت في الشرق الأوسط، بل وعدد من دول العالم. في ضوءِ هذا الحادث، يستهدفُ البحثُ التعريفَ بالفضاء السيبراني، وتحليلَ تأثيره على العلاقاتِ الدولية ومفاهيمها الرئيسة، مسلطًا الضوءَ على كيفية تحوّل الفضاءِ السيبراني إلى ساحةٍ لإدارة الصراعات القائمة بالفعل، ما أدى إلى احتدام التنافس حول القوة السيبرانية. يهدف البحثُ لتحليلِ هذه الظاهرة الجديدة؛ وذلك بالتطبيق على حالة التنافس الإيراني-الإسرائيلي في الشرق الأوسط تحديدًا.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط، إيران، إسرائيل، الفضاء السيبراني، هجمات سيبرانية، البرنامج النووي الإيراني، نطنز.

Abstract:

On April 11, 2021, Iran's Natanz uranium enrichment facility suffered a mysterious explosion. As a result, both the electric system and the uranium enrichment activities were damaged severely. Specialists believe that the facility was attacked by cyber means. Moreover, the Iranian officials deemed the attack to be an act of "Nuclear Terrorism". This incident is not the first of its kind; being one of the central facilities for the Iranian nuclear program, Natanz's facility has frequently been targeted by cyber-attacks. Like Iran, other Middle Eastern powers, such as the Kingdom of Saudi Arabia and Israel, have been targeted by cyber-attacks. All of the above raises questions about the political reasons which gave rise to the phenomenon of "cyber-attacks". In this regard, the research paper aims to define the concept of "cyberspace", analyze the impact such space has on international relations, shed light on "cyberspace" as an arena for managing the ongoing conflict and, finally, examine how regional competition for "cyber-power" has intensified. The research focuses mainly on the Iranian-Israeli competition in the Middle East as a case study.

Keywords: Middle East, Iran, Israel, Cyberspace, Cyber-attacks, Iran's Nuclear Program, Natanz.

[1]باحثة في العلاقات الدولية - جامعة الإسكندرية- مصر البريد الإلكتروني: dr.amiraseddik@gmail.com

مقدمة:

في فجر الحادي عشر من أبريل عام 2021 تعرَّضت منشأةُ نطنز النووية الإيرانية- وهي منشأةُ رئيسة في البرنامج النووي الإيراني- إلى حادث؛ حيث تم اختراق شبكة الكهرباءِ الخاصة بالمنشأةِ النووية، ما أدى إلى انفجارها وتدميرها وإلحاق أضرار بالغةٍ بسير عمل تخصيب اليورانيوم داخل المنشأة. اتهم وزير الخارجية الإيراني إسرائيل بالوقوف خلف هذا العمل واصفًا إياه "بالإرهاب النووي"، وقال ظريف: إن الحادث يهدف لتقويض المفاوضاتِ الجارية في فيينا، وتوعَّد بالانتقام. في حين لم تنفِ إسرائيل بشكلٍ قاطع مسئوليتها عن هذا الهجوم؛ بل أعلنت وسائل إعلام إسرائيلية عن وقوف الموساد خلف هذا الحادث.

لم يكن هذا الهجوم على منشأةِ نطنز النووية الأول من نوعه؛ حيث سبق وتعرَّضت المنشأة ذاتها لهجمات سيبرانية مماثلة بهدف تعطيل عملية تخصيب اليورانيوم. بالمثل، تعرضّ عددٌ من الأهداف المدنية الإيرانية -مثل الموانئ- إلى هجمات سيبرانية، وفي جل إن لم يكن كل الحالات كانت أصابعُ الاتهامِ تشير إلى إسرائيل. بالمثل، لم تكنْ إسرائيل آمنةً تمامًا من الهجمات السيبرانية، بل كانت البني التحتيةُ الإسرائيلية هدفًا لهجمات سيبرانية مماثلة، وكانت أصابعُ الاتهام الإسرائيلية تشير دومًا إلى إيران. ولاشك أن تلك الهجمات والهجمات المضادة بين إسرائيل وإيران تطرح تساؤلاتٍ عدة حول الأهداف الحقيقية منها.

المشكلة والتساؤلات البحثية:

انطلاقًا مما سبق، تطرح هذه الورقة البحثية تساؤلاً رئيسًا متمثلاً في: ما علاقة تلك الهجمات السيبرانية المتبادلة بين إيران وإسرائيل بتنافسهما الأكبر حول المكانة والنفوذ في الشرق الأوسط؟ وهل بات الفضاء السيبراني مسرحًا لإدارة هذا التنافس؟

تجيب الورقة عن هذا التساؤل الرئيس من خلال عدد من التساؤلات الفرعية كالتالي:

1. ما المقصود بالفضاء السيبراني؟ وما أثر ظهور الفضاء السيبراني على العلاقات الدولية ومفاهيمها الأساسية؟
2. ما طبيعة التنافس الإيراني- الإسرائيلي في الشرق الأوسط؟ ما مظاهر التنافس الإيراني-الإسرائيلي حول القوة السيبرانية؟
3. كيف استخدمت إيران وإسرائيل الفضاء السيبراني في إدارة صراعهما حول المكانة والنفوذ في الشرق الأوسط؟

منهج البحث:

للإجابة عن السؤال الرئيس والتساءلات الفرعية، يستعين البحث بالمنهج الاستقرائي القائم على ملاحظة الواقع بهدف تفسيره، وذلك من خلال استقراء طبيعة التنافس الإيراني-الإسرائيلي حول القوة والنفوذ في الشرق الأوسط، وموقع البرنامج النووي الإيراني من هذا التنافس، وكيف انتقل هذا التنافس إلى الفضاء السيبراني من خلال التدليل بأمثلة لهجمات سيبرانية استهدفت إيران وإسرائيل، وقد اتهم كلٌ منهما الآخر بالمسئولية عنها.

تقسيم البحث:

للإجابة عن التساؤلات البحثية، ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

1. المبحث الأول: الفضاء السيبراني والعلاقات الدولية.
2. المبحث الثاني: التنافس الإيراني- الإسرائيلي حول المكانة والنفوذ والقوة السيبرانية في الشرق الأوسط.
3. المبحث الثالث: الهجمات الإيرانية-الإسرائيلية السيبرانية المتبادلة.

ذلك بالإضافة إلى خاتمة تعرض أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث.

المحور الأول: الفضاء السيبراني والعلاقات الدولية

ألقت الثورة المعلوماتية والاتصالية دومًا بظلالها على العلاقات الدولية. نتيجة لذلك؛ لم تعُد المفاهيم التقليدية مثل: الدولة، والحدود، والسيادة لها المعاني نفسها قبل الثورة الاتصالية، إذ لم يعُد أطراف الصراعات الدولية هم ذاتهم، ولم تعد الصراعات الدولية تُدار بالطريقة ذاتها قبل الثورة؛ فمع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات في كافة إدارة كافة مجالات الحياة، تواجه الدول تحديات جديدة، لاسيّما بعد أن أصبحت الاتصالات والمعلومات وسيلةً جديدة لإدارةِ الصراعات بل والعدوان.[1]

ظهر "الفضاءُ السيبراني" أيضًا نتيجة ثورة الاتصالات، وقد ألقى هذا الفضاءُ بظلاله على العلاقات الدولية، فتأثَّرت الكثيرُ من مفاهيم العلاقات الدولية بهذا الفضاء الافتراضي؛ ما أدى لظهور مفاهيم جديدة، منها على سبيل المثال: القوة السيبرانية، الصراع السيبراني، الأسلحة السيبرانية وسباق التسلح السيبراني، الأمن السيبراني، الردع السيبراني، الحرب السيبرانية، والإرهاب السيبراني. وفيما يلي تعريف بالفضاء السيبراني، وعرض موجز لأهم مفاهيم العلاقات الدولية التي تأثرت به.

التعريف بالفضاء السيبراني:

مصطلح سايبر (Cyber) يوناني الأصل، وقد استُخدِمَ في مؤلفات الخيال العلمي عام 1984، وهو يعني القيادة أو التحكم عن بُعد.[2] والفضاء السيبراني مجال كوني افتراضي نتج عن استخدام الإلكترونيات والمجال الإلكترومغناطيسي بهدف تكوين وتخزين وتعديل وتبادل واستغلال المعلومات عن طريق شبكات متكاملة ومتصلة؛ وذلك باستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.[3] يُلاحَظ من التعريف السابق أن الفضاء السيبراني يشمل أربعة عناصر متضافرة هي: المجال الافتراضي الكوني، وأجهزة الحاسب الآلي، والشبكات التي تصل أجهزة الحاسب الآلي ببعضها، والمعلومات التي تُخزَّن على الأجهزة التي يتم مشاركتها عبر الشبكات.

تأثير الفضاء السيبراني على العلاقات الدولية ومفاهيمها:

القوة السيبرانية:

مفهوم "القوة" هو مفهوم الأساس وصلب علم السياسة ببعديه الوطني والدولي، فالقوة هي مركز الاهتمام الذي تدور حوله دراسةُ عالم السياسة[4]. ووفقًا للنظرية الواقعية، ما العلاقاتُ بين الدول إلا صراعٌ من أجل القوةِ في ظل بيئةٍ دولية فوضوية، تغيبُ فيها حكومةٌ عالمية أعلى من الحكومات الوطنية، ما يدفعُ الدولُ إلى التنافسِ والصراع من أجل القوة، الأمرُ الذي يجعلُ الدول جميعُها تعاني مما يُعرف "بمعضلةِ الأمن". والقوة بصورة عامة هي القدرة على التأثير على الآخر ودفعه لفعل ما يحقق المصلحة.[5]

تأثَّر "مفهوم القوة" بالفضاء السيبراني، فظهر مفهوم "القوة السيبرانية"، وتتعدد التعريفات المقدَّمة له، فهناك من يعرفه بأنه: مجموعة الموارد المتعلقة بالتحكم والسيطرة على أجهزة الحاسب الآلي، والمعلومات، والشبكات الإلكترونية، والبنية التحتية المعلوماتية، والمهارات البشرية المدرَّبة للتعامل مع هذه الوسائل.[6] وهناك من يعرفه بأنه: محاولةُ تحقيق أهدافٍ ومصالح معينة عبر استخدام مصادر المعلومات والأدوات الاتصالية المرتبطةِ بالفضاء الإلكتروني (أو السيبراني).[7] وهناك من يعرفه بأنه: القدرة على التأثير في المجال الإلكتروني (السيبراني) عمومًا للحصول من خلاله على نتائج محددة يسعى الطرف الذي يقوم بعملية التأثير للحصول عليها والسيطرة عليها وإدارتها.[8]

ولمّا كانت الدول -باعتبارها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية- تتصارع فيما بينها من أجل القوة التي تتباين صورها وفقًا للتطورات التكنولوجية، فإن ظهور الفضاء السيبراني جعل القوة السيبرانية أحد العناصر المكوِّنة لقوة الدولةِ الشاملة، وأصبحَ من يمتلك المعلومات والقدرة في التأثير في مسارات تدفقها وفي الاتصال عبر الفضاء السيبراني له أفضلية، حيث يمكنه توظيف هذه السيطرةِ

في الصراعات لتحقيق الأهداف وصون المصالح.[9] وأصبح من يحيز القوة السيبرانية يتمتع بميزة إضافة في مضمار القوة.

نتيجة لذلك؛ أصبح الفضاء السيبراني أحد أهم الأدوات والساحات التي تستخدمُها الدولُ في إدارة صراعاتِها الدولية. وبناءً عليه، أصبحت القوةُ السيبرانية هدفًا ووسيلة في الوقت ذاته؛ حيث تتنافس الدولُ وتتصارع حول امتلاك القوة السيبرانية باعتبارها أحد العناصر المشكلة لقوة الدولة الشاملة التي ينبغي حيازتها، إذ أنها - في الوقت ذاته- وسيلة لتحقيق المصالح الوطنية، شأنها شأن باقي عناصر قوة الدولة.

الصراع السيبراني:

"الصراع الدولي" هو تنازع الإرادات الوطنية، وذلك باعتبار أن الأصلَ في العلاقات الدولية هو العداء وتعارض المصالح. والصراع وضع ينشأ بين طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة.[10] تأثَّر مفهوم الصراع بدوره بالفضاء السيبراني، فظهر مفهوم "الصراع السيبراني". والصراع السيبراني ليس مستقلاً بذاته، ولكنه انعكاس للصراع الدولي القائم في الواقع الملموس. لا يشمل مفهوم "الصراع السيبراني" التنافس على حيازة "القوة السيبرانية" فحسب، بل يشمل حقيقة أن الفضاء السيبراني الافتراضي ذاته أصبح إحدى أدوات وساحات إدارة الصراع الدولي القائم في الواقع الملموس. ويُقصَد بالصراع السيبراني استخدام الأطراف المتصارعة -سواءً أكانوا الفاعلين من الدول أو غير الدول- لقدرات الفضاء السيبراني من أجل تحقيق أهدافهم المتعارضة سواء داخل أو عبر البنية السيبرانية.[11]

الأسلحة السيبرانية وسباق التسلح السيبراني:

الأسلحة هي الأدوات والمعدات التي تُستَخدَم في القتال. وبالمثل، "الأسلحة السيبرانية" هي الأدوات والمعدات ذات الطبيعة السيبرانية التي تُستَخدَم في إدارة الصراعات والحروب السيبرانية. وتتنوَّع الأسلحة السيبرانية بين الفيروسات، وديدان الحاسب الآلي، والبرمجيات الخبيثة، وأحصنة طراودة، وغيرها من الأدوات التي تُستَخدَم في شن هجمات سيبرانية تهدد أمن وسلامة عمل أجهزة الحاسب وشبكاتها والمعلومات المخزنة عليها. وتتميز الأسلحة السيبرانية عن الأسلحة التقليدية بأنها قليلة التكلفة، وإن كانت تتطلب قدرات ومهارات فائقة وخاصة لتطويرها، إذ إن إطلاقها لا يحتاج سوى منصات بسيطة وغير مرئية، وعادة ما تكون الهجمات التي تتم باستخدامها سريعة جدًا.[12]

من جانب آخر، "سباق التسلح" هو تنافس فاعلين اثنين متصارعين على الأقل على تكديس الأسلحة[13] التي تستخدم لأغراض الهجوم والدفاع. وبالمثل، سباق التسلح السيبراني هو التنافس

على امتلاك وتطوير الأسلحة السيبرانية -السابق الإشارة إليها- بهدف استخدامها في أغراض الهجوم والدفاع في الفضاء السيبراني الافتراضي، وذلك بهدف إدارة الصراعات والحروب الدولية سيبرانيًا.

الأمن السيبراني:

الأمن هو غياب ما يهدَّد القيم النادرة. ومفهوم الأمن -من الناحية التجريبية- نسبي وليس مطلقاً، فدراسات العلاقات الدولية تحلل الأمن من حيث الدرجة العالية أو المتدنية وليس من الوجود أو العدم. وفي إطار "معضلة الأمن"، إن نجاح دولة ما في تحسين قدرات وضعها الأمني قد يجعل الآخرين- بدون قصد منها- يشعرون بأنهم أقل أمنًا.[14]

تأثر مفهومُ الأمن بالفضاء السيبراني، فظهر مفهوم "الأمن السيبراني" الذي يتعلق بصون سلامة الفضاء السيبراني في مواجهة أي تهديد قد يتعرض له. ويُقصَد بأمن الفضاء السيبراني وجود إجراءات حماية ضد التعرض للأعمال العدائية والاستخدام السيء لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.[15] يُعرف الأمن السيبراني أيضًا بأنه: مجموعة الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية التي يتم استخدامها لمنع الاستخدام غير المصرح وسوء استغلال واستعادة المعلومات السيبرانية ونظم الاتصال والمعلومات التي تحتويها، وذلك بهدف ضمان توافر واستمرارية عمل نظم المعلومات وتقرير حماية وسرية وخصوصية البيانات الشخصية، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواطنين والمستهلكين من مخاطر الفضاء السيبراني. يُلاحظ اهتمام الأمن السيبراني بمنع الاستخدامات غير السلمية للفضاء السيبراني.[16]

الردع السيبراني:

الردع هو علاقة بين خصمين، رادع ومرتدع، وتعهد مشروط بالثأر أو العقوبة إذا تصرف أحد الخصمين بطريقة غير مقبولة، وذلك من خلال التهديد بالعقوبة لمنع حدوث هذا السلوك غير المقبول مستقبلاً.[17] ولنجاح عملية الردع لابد من توافر عدة شروط منها، أولاً: امتلاك الرادع لعناصرِ القوةِ والقدراتِ اللازمة لتنفيذِ العقوبةِ المطلوبةِ في مواجهة الطرفِ المراد ردعه، وكذلك امتلاك الطرف المراد ردعه معلوماتٍ كافية عن قدرات وعوامل قوة الطرف الرادع، ثانيًا: امتلاك الرادع القدرة والرغبة الفعلية في تنفيذ عملية الثأر لإقناع الطرف المراد ردعه بجدية التهديدات بالثأر، وثالثًا: الارتفاع الشديد لتكلفة الثأر والعقاب، بحيث يدفع الطرف المراد ردعه مستقبلاً لعدم تكرار سلوكه؛ نتيجة لارتفاع تكلفة العقاب.[18]

بالمثل، يتضمَّن الردعُ السيبراني قدرةَ الدولةِ الرادعة على استخدام القوة ضد الدولةِ المراد ردعها، والقدرة على امتصاص الضربةِ الأولى (أو الهجوم السيبراني) والرد بضربة (أو هجوم) ثانية أكثر

تدميرًا، ولكن هناك معضلاتٍ متعلقة بفاعلية الردع السيبراني، منها أن تكون درجة اعتمادية الدولة المراد ردعها على الفضاء السيبراني عالية؛ وذلك حتى تُحدِث الضربة السيبرانية الثانية الرادعة التأثير التدميري المطلوب لتحقيق الردع بفعالية. (19)

الإرهاب السيبراني:

الإرهاب من المفاهيم الشائكة في العلاقات الدولية؛ وذلك بسبب غياب مفهوم جامع مانع متفق عليه للإرهاب، إضافة إلى الطبيعة المسيسة للمفهوم، فالمدافع عن الحرية بالنسبة لطرف ما قد يكون إرهابياً بالنسبة لطرف آخر. ولكن بصورة عامة، الإرهاب هو استخدام أو التهديد باستخدام العنف بشكل منهجي لتحقيق أهداف سياسية.[20] بالمثل، تأثر مفهوم الإرهاب بالفضاء السيبراني، فظهر مفهومُ "الإرهاب السيبراني". والإرهاب السيبراني مثل الإرهاب التقليدي يعتمد على استخدام أو التهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية، وقد يكون استخدام العنف داخل الفضاء السيبراني، أي يكون الفضاء السيبراني هو الهدف، وكذلك قد يكون استخدام العنف عبر الفضاء السيبراني، أي يكون الفضاء السيبراني هو الوسيلة.[21]

الحرب السيبرانية:

الحرب التقليدية هي صدام جيشين أو قوتين مسلحتين، والحرب هي امتداد للسياسة ولكن بوسيلة أخرى؛ حيث تلجأ الدول عادة إلى الأداة العسكرية لفرض إرادتها عندما تفشل الطرق السلمية والدبلوماسية في تحقيق الهدف. وقد تأثر مفهوم الحرب بالفضاء السيبراني، فظهر مفهوم "الحرب السيبرانية". والحرب السيبرانية، بعكس الحرب التقليدية، غير ملموسة، فلا يشعر بها إلا الطرفان المتحاربان فقط[22]. صُنِّفت الحروب السيبرانية من حيث شِدتها إلى ثلاثة أنماط هي، أولا: الحرب السيبرانية الباردة منخفضة الشدة، وهي تشمل الهجمات والقرصنة السيبرانية منخفضة الشدة. ثانيًا: الحرب السيبرانية متوسطة الشدة، وهي مرحلة متوسطة بين الحرب المنخفضة والمرتفعة الشدة. وثالثًا: الحرب السيبرانية مرتفعة الشدة، وهي التي يتم توظيفها خلال المعارك العسكرية[23]، وعادة ما يُستَخدَم الفضاء السيبراني خلال الحروب مرتفعة الشدة لتحقيق أهداف، منها على سبيل المثال، التشويش على أنظمة الدفاع، أو التلاعب و قطع الاتصالات والمعلومات المتداولة بين القوات المحاربة وقياداتها داخل صفوف الخصوم، وذلك بهدف إرباكهم.

المحور الثاني: التنافس الإيراني-الإسرائيلي حول النفوذ والقوة السيبرانية في الشرق الأوسط

انطلاقًا من المبحث السابق، الذي تناول تأثير ظهور الفضاء السيبراني على العلاقات الدولية ومفاهيمها الرئيسة، يسلِّط هذا المبحث الضوء على التنافس الإيراني-الإسرائيلي حول النفوذ والقوة السيبرانية في الشرق الأوسط. يستهدف هذا المبحث وضع ظاهرتيّ الهجمات السيبرانية والتنافس حول حيازة القوة السيبرانية في إطارها الأوسع، ويجادل المبحث بأن التنافس حول القوة السيبرانية هو صورة جديدة من صور التنافس حول النفوذ في الشرق الأوسط. لذلك، يبدأ المبحث بظاهرة التنافس الإيراني-الإسرائيلي حول المكانة الإقليمية الذي بدأ يظهر منذ عام 2003، ثم ينتقل المبحث لتحليل أهمية البرنامج النووي الإيراني في ضوء هذا التنافس، وأخيرًا يعرض المبحث أهم الجهود التي بذلتها القوتان الإقليميتان لتكونا قوتيّن سيبرانيتيّن.

التنافس الإيراني- الإسرائيلي حول النفوذ في الشرق الأوسط:

تشهد منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحالي احتدام التنافس الإيراني-الإسرائيلي حول المكانة والنفوذ الإقليميّن، وتعود الجذور البعيدة لهذا التنافس إلى عام 2001، وذلك مع وصول الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن - وإدارة المحافظين الجدد- إلى رئاسة الولايات المتحدة، حيث تطلَّع الرئيسُ الأسبق إلى إعادةِ هيكلةِ الشرق الأوسط بما يضمن المصالح الأمريكية، وقد أُطلِق على تلك الرؤية مشروع "الشرق الأوسط الكبير أو الموسع". وقد صادف الطموح الأمريكي بإعادة هيكلة الشرق الأوسط هوىً في نفس إسرائيل التي كانت تطمح بدورها إلى الهيمنة المنفردة على الشرق الأوسط باستغلال الفرصة التي تقدمها الطموحات الأمريكية في المنطقة.[24]

لتنفيذ هذا المشروع، خاضت الولايات المتحدة حربين آلتا إلى نتائج مهمة مازالت توثِّر على تفاعلات الشرق الأوسط حتى يومنا هذا، تمثَّلت هاتان الحربان في: أولاً: الحرب التي شنها حلف شمال الأطلنطي على أفغانستان عام 2001 عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحت شعار "الحرب على الإرهاب"، وثانيًا: الحرب على العراق عام 2003 التي عُرِفَت بعملية "حرية العراق". نتج عن هاتين الحربين تحسن البيئة الأمنية الإقليمية بالنسبة لإيران؛ حيث تخلَّصت من عدويّن إقليميّن لدوديّن هما: حركة طالبان التي كانت تحكم أفغانستان آنذاك، ونظام صدام حسين الذي أدى دور الموازن الإقليمي لإيران. وعقب التخلص من هذين النظامين، تطلَّعت إيران إلى ملء الفراغ في النفوذ الذي تركته الحربان، كما تطلَّعت إلى الهيمنة الإقليمية، ما أدى إلى تصادم تطلعاتها الإقليمية مع التطلعات

الإسرائيلية، وهكذا بدأ واحتدام التنافس الإيراني-الإسرائيلي حول المكانة والنفوذ في الشرق الأوسط.[25]

أزمة البرنامج النووي الإيراني في إطار التنافس حول النفوذ الإقليمي:

في إطار التنافس الإيراني-الإسرائيلي المحتدم في الشرق الأوسط، برزت أزمة البرنامج النووي الإيراني. وبدأت الأزمة عام 2002 مع إثارة المعارضة الداخلية في إيران لمسألة شروع النظام الإيراني في القيام بأنشطة تخصيب اليورانيوم- في منشأتيّ نطنز وأراك- بعيدًا عن إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ردًا على ذلك، أعلنت إيرانُ عن حقها في امتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية وبهدف توليد الكهرباء، ورغم ذلك، تزايدت الشكوك الأمريكية والغربية حول طموحات وقدرات إيران على تخصيب اليورانيوم لأغراض عسكرية أي امتلاك قنبلة نووية، وبدأ التشكيك في سلمية البرنامج النووي الإيراني.[26]

يمثِّل امتلاك إيران للسلاح النووي -بلا شك- إخلالاً بميزان القوة الإقليمي في الشرق الأوسط؛ فإسرائيل مازالت القوة الإقليمية الوحيدة التي تمتلك قدرات نووية عسكرية. ورغم قيادة مصر، بالتعاون مع إيران، خلال تسعينيات القرن العشرين لقضية "إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية" في منظمة الأمم المتحدة، إلا إن إسرائيل لم تنضم إلى معاهدة منع الانتشار النووي. إن امتلاك بل واحتكار إسرائيل للسلاح النووي يمنحها تفوقًا نوعيًا في الشرق الأوسط، ويؤهلها لتكون القوة الإقليمية المهيمنة، ولاشك أن إسرائيل تسعى للحفاظ على احتكارها للسلاح النووي من خلال منع أي قوة إقليمية أخرى من امتلاكه، ما يدعم مكانة إسرائيل الإقليمية وقدراتها فيما يتعلق بالردع النووي في المقابل، إن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي قد يشجع خصوم إيران الإقليميين، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، على امتلاك هذا السلاح تحقيقًا للتوازن العسكري، كما قد يشجع قوى أخرى مثل تركيا على امتلاك السلاح ذاته، ما يهدد الاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي إقليميًا. لذلك، تمثِّل طموحات إيران النووية تحديًا للمصالح والأهداف الإسرائيلية، لاسيما مع قدرة إيران على تخصيب اليورانيوم بنسبة عالية، ولهذا أصبح البرنامج النووي الإيراني وجهًا آخر للتنافس الإيراني-الإسرائيلي على النفوذ في الشرق الأوسط.[27]

حاولت إسرائيل بشتى الطرق عرقلة الطموح النووي الإيراني؛ فعلى سبيل المثال، روَّجت إسرائيل لما اعتبرته تهديدًا إيرانيًا للسلم والأمن الدوليّن، كما شجَّت استخدام القوة العسكرية -الأمريكية أو الإسرائيلية- لوضع حد للطموحات النووية الإيرانية.[28] كذلك، عارضت إسرائيل سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق "أوباما" والاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه عام 2015. إضافة إلى ذلك،

باركت إسرائيل قرار الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" بالانسحاب من الاتفاق النووي عام 2018. وأخيرًا، تعارض إسرائيل ميل الرئيس الأمريكي الحالي "بادين"؛ للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، كما تعارض مفاوضات فيينا الجارية حاليًا بهذا الشأن، وما الهجمات السيبرانية الإسرائيلية على منشآت إيران النووية إلا محاولات أخرى لعرقلة أي تقدم في عمليات التخصيب الإيرانية.

التنافس الإيراني-الإسرائيلي حول القوة السيبرانية:

انتقل التنافس الإيراني- الإسرائيلي حول القوة والنفوذ في الشرق الأوسط إلى الفضاء السيبراني؛ حيث يتنافس الطرفان حول حيازة القوة السيبرانية وتطوير الأسلحة السيبرانية. انطلاقًا من ذلك، يسلِّط هذا المبحث الضوء على ظاهرة التنافس الإيراني- الإسرائيلي حول القوة السيبرانية، وتطوير القدرات والأسلحة السيبرانية؛ تمهيدًا لاستخدامها في مجاليّ الهجوم والدفاع؛ وتمهيدًا لاستخدام الفضاء السيبراني كساحة لإدارة التنافس على القوة والنفوذ في الشرق الأوسط من خلال تبادل الهجمات السيبرانية، وهو ما سيتم تغطيته في المبحث التالي.

تطور القدرات السيبرانية الإسرائيلية:

تشير إحدى الدراسات إلى أن امتلاك إسرائيل لوحدة لقيادة الحروب السيبرانية يعود إلى عام 1952،[29] وفي عام 2008 اعترفت إسرائيل بامتلاك قدرات سيبرانية هائلة، وأنها استخدمت تلك القدرات في عملية "الرصاص المصبوب" العسكرية التي شنتها ضد قطاع غزة في نهاية العام ذاته.[30] وبصورة عامة، تمتلك إسرائيل قدرات سيبرانية كبيرة، وهي قادرة على شن هجوم سيبراني وإلحاق أضرار بالغة بالخصوم، فعلى سبيل المثال، انتشرت أنباء عن مسئولية إسرائيل عن هجوم "ستاكسنت" على منشأةٍ نووية إيرانية في نطنز عام 2010،ما أصابَ المنشأة الإيرانية بأضرار بالغة.

لا تعتمد إسرائيلُ على الدعمِ الغربي في تطوير قدراتها السيبرانية فحسب، بل تعتمد أيضًا على ذاتها بدرجة كبيرة في تطوير قدراتها في ذلك المجال. وقد استفادت إسرائيل من هجرات اليهود المتعلمين من كافة أنحاد العالم -ولاسيّما من روسيا- في تطوير القدرات السيبرانية، كما تشجع إسرائيل البحث العلمي في المجال السيبراني وتوفر له ميزانية كبيرة، فيُذكر على سبيل المثال، أن كليات النظم والمعلومات والحاسب الآلي في إسرائيل أصبحت ضمن قائمة أفضل الكليات بالعالم في مجالها، وهي تستهدف تخريج مهندسين قادرين على شن هجمات سيبرانية ضد أهداف الخصوم، وكذلك صد أي هجمات أو ثغرات أمنية سيبرانية يشنها الأعداءُ ضد أهدافٍ إسرائيلية.[31]

في عام 2011، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي عن طموحه في أن تكون إسرائيل إحدى القوى السيبرانية العظمى، وبالفعل خلال عام 2012 أسست إسرائيل "المكتب الوطني للفضاء السيبراني"،

وفي عام 2015 أسست "الهيئة السيبرانية الوطنية" بهدف المشاركة في صنع السياسات، كما شكلت "وحدة عسكرية" لتكون مسئولة عن العمليات الإلكترونية، وبحلول عام 2016 كانت إسرائيل قد امتلكت نحو 300 شركة في مجال الأمن السيبراني، بل وأصبحت رائدة عالميًا في هذا المجال وتعتمد على تصدير وبيع هذه التكنولوجيا المتقدمة إلى دول العالم.[32]

اللافت للنظر، رغم التقديرات الهائلة للقدرات السيبرانية الإسرائيلية، سواء من جانب الإسرائيليين أنفسهم أو من جانب المحللين السياسيين، إلا إن مؤشر القوة السيبرانية لعام 2020 - التابع لكلية هارفارد كيندي- لم يضع إسرائيل ولا إيران ضمن القوى السيبرانية الكبرى، بل انتهى المؤشر إلى أن أكبر عشر قوى سيبرانية عالميًا على الترتيب من الأكثر إلى الأقل قوة هي: الولايات المتحدة، الصين، المملكة المتحدة، روسيا، هولندا، فرنسا، ألمانيا، كندا، اليابان، أستراليا. ووفقًا للمؤشر، مازالت القدرات السيبرانية الإسرائيلية والإيرانية لا تضاهي قدرات القوى السيبرانية العظمى، رغم أن كليهما لديه استعداد هائل لاستخدام القدرات السيبرانية في تحقيق أهدافهما الخارجية. أو على الأقل -كما أفاد التقرير- إن كلتا القوتين لا تكشفان عن قدراتهما السيبرانية الحقيقية.[33]

تطور القدرات السيبرانية الإيرانية:

بدأ اهتمام إيران بتطوير قدراتها السيبرانية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث يُذكر أنه خلال عام 2005 فكَّر الحرس الثوري الإيراني في إنشاء قيادة سيبرانية إيرانية، ولكن أدى متغيران رئيسان الدور المحوري في تزايد الاهتمام بتطوير القدرات السيبرانية. أولهما: إدراك قادة إيران بأن الولايات المتحدة تستهدف تغيير النظام الإيراني ودعم المعارضة الداخلية، وقد تأكَّد هذا الإدراك عقب اندلاع "الثورة الخضراء" في إيران عام 2009، وذلك عقب فوز الرئيس الأسبق أحمدي نجاد بولاية رئاسية ثانية. ثانيهما: إدراك قادة إيران بأن الفضاء السيبراني أصبح أداة مهمة تُستَخدَم من قبل الخصوم في استهداف وتعطيل البرنامج النووي الإيراني، وقد تأكد هذا الإدراك عقب هجوم ستاكسنت الشهير على منشأة نطنز النووية عام 2010. أدى هذان المتغيران دورًا مهمًا في رسم وتحديد أهداف إيران من تطوير قدراتها السيبرانية، فمن جانب تستهدف إيران بالأساس صون استقرار نظامها السياسي، واستخدام الفضاء السيبراني للتجسس على المنشقين والمعارضين للنظام السياسي الإيراني، ومن جانب آخر تستهدف إيران استخدام الفضاء السيبراني- لأغراض الهجوم والدفاع- بهدف إدارة صراعاتها الدولية مع خصومها، لاسيّما الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل، وذلك من خلال صد أي هجوم سيبراني يستهدف برنامجها النووي، بل واستخدام الهجمات السيبرانية كأداة ضد الخصوم.[34]

لتحقيق الهدفين السابقين، تصاعد الإنفاق الإيراني على تحسين قدراتها السيبرانية منذ عام 2011 بدرجة ملحوظة،[35] إذ أنشأت عام 2012 جهاز "هاكتفست" بهدف التجسس على المعارضة الإيرانية[36]، وفي العام ذاته أنشأت "المجلس الأعلى للفضاء السيبراني" بهدف رسم الإستراتيجية السيبرانية الإيرانية في مجاليّ الدفاع والهجوم[37]، وفي عام 2013 أنشأت الإنترنت الوطني والبريد الإلكتروني الوطني.[38] ومع تزايد عدد الهجمات السيبرانية التي تتعرض لها إيران ومنشآتها سواء مدنية كانت أو نووية، طوَّرت إيران ما يُعرف ب"القلعة الرقمية" التي بدأ تشغيلها عام 2019، وذلك بهدف صد أي هجوم سيبراني يهدف لإنكار وقطع الخدمات.[39]

مثل إسرائيل، تهتم إيران بالاعتماد على الذات في مجال تطوير قدراتها السيبرانية، قد نال المجال التعليمي حصته من الاهتمام الإيراني في هذا الشأن؛ حيث انتشرت في إيران مؤسسات دراسية، ومراكز بحوث علمية متخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وبرمجة الحاسوب، وصد الهجمات الإلكترونية.[40] إضافة إلى ذلك، تتطلع إيران إلى الاعتماد على جهودها الذاتية في مجال تطوير الأسلحة السيبرانية. ويشير المتابعون للشأن الإيراني بأن القدرات السيبرانية الإيرانية في حالة تطور مستمر منذ عام 2012، ولكن مازال أمام إيران الكثير لتكون قوة عظمى في المجال السيبراني، فقدراتها الحالية لا تنافس القدرات الأمريكية أو الإسرائيلية أو الروسية أو الصينية في هذا المجال؛ فعلى المستوى الهجومي، إيران غير قادرة حتى الآن على شن هجمات سيبرانية قوية وواسعة التدمير على الخصوم، بل تقتصر قدراتها على الأهداف الصغيرة المحلية ضعيفة التأمين مثل المصارف المحلية أو خطوط نقل الطاقة. ورغم ذلك، تراهن إيران على صورتها وقدراتها على أن تكون تهديدًا سيبرانيًا.[41] أما على المستوى الدفاعي، قدرات إيران على صد الهجمات السيبرانية الموجهة إليها ضعيفة نسبيًا. في المقابل، قدرات إيران السيبراني الهجومية تتمحور حول أعمال القرصنة، وسرقة البيانات أو محوها، وإنكار الخدمة وتعطيل المواقع الإلكترونية.[42]

المحور الثالث: الهجمات السيبرانية الإيرانية-الإسرائيلية المتبادلة

التنافس حول القوة السيبرانية هو النتيجة المنطقية لتزايد الاهتمام باستخدام الفضاء السيبراني الافتراضي في إدارة الصراعات الدولية القائمة بالفعل في الواقع الملموس، حيث يتم شن هجمات سيبرانية في الخفاء، ومن دون أن يشعر بها أحد سوى الطرف الذي يتعرض لهذا الهجوم الافتراضي. انطلاقًا مما سبق، يستهدف هذا المبحث عرض أهم الهجمات السيبرانية المتبادلة بين إيران وإسرائيل، أو على الأقل اتُهِمَت كلتاهما بالوقوف خلفت هذه الهجمات التي رُصِدَت منذ عام 2010.

لم يكن الهجوم الذي تعرضت له منشأة نطنز النووية الإيرانية في الحادي عشر من أبريل عام 2021 الأول من نوعه، بل تبادلت إيران وإسرائيل الهجمات السيبرانية ضد عدد من الأهداف النووية والمدنية المتعلقة بالبنية التحتية، الأمر الذي أكد أن تنافس القوتين حول المكانة الإقليمية قد امتد إلى الفضاء السيبراني الذي أصبح من أهم ساحات هذا التنافس. وقد كان الهدف من هذه الهجمات -في كثر من الأحيان- هو استعراض قوتهما وقدراتهما السيبرانيتين. وفيما يلي عرض لأهم وأبرز الهجمات التي سُجِّلت بين إيران وإسرائيل، أو على الأقل اتُهِمَ كلتاهما بالوقوف خلفها.

(1) الهجوم السيبراني على منشأة نطنز النووية الإيرانية عام 2010:

تعرضت منشأة نطنز النووية الإيرانية عام 2010 إلى هجوم سيبراني عُرِفَ بهجوم "ستاكسنت"، وذلك نسبة إلى دودة الحاسب الآلي التي استُخدِمَت في مهاجمة المنشأة. استهدف ستاكسنت أجهزة الطرد المركزية، وتمكَّن من إخراج ألف منها عن السيطرة. إضافة إلى ذلك، تمكَّن الهجوم من تضليل العاملين بالمنشأة النووية، وذلك من خلال الإيحاء بأن عمليات تشغيل المنشأة تعمل بصورة طبيعية، بينما في الحقيقة كانت عمليات التشغيل معطَّلة. مثَّل هجوم ستاكسنت أول وأقوى هجوم سيبراني يستهدف المنشآت النووية الإيرانية حينذاك، وقد وجهت إيران أصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة وإسرائيل بتطوير ستاكسنت للإضرار بالبرنامج النووي الإيراني. وبالفعل، أشار مختصون في الأمن السيبراني إلى مدى تطور ستاكسنت إلى الحد الذي دفعهم للاعتقاد بأن الهجوم لم يُنفَّذ بواسطة هواه، بل يتجاوز قدرات الأفراد، والمرجَّح أن تكون الدودة قد طوَّرتها دولة ما. بالفعل، تبيَّن لاحقًا أن دودة ستاكسنت نتاج عمل مشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة بهدف عرقلة البرنامج النووي الإيراني. إضافة إلى ذلك، مثَّل هجوم ستاكسنت نقطة تحول في الهجمات السيبرانية، فلم تعُد الهجمات تستهدف سرقة البيانات أو تدميرها، بل أضحت أنظمة التشغيل كذلك هدفًا للهجمات السيبرانية.[43]

(2) مجموعة هجمات سيبرانية متعددة ضد إيران عام 2012:

شهد عام 2012 عددًا من الهجمات السيبرانية التي طالت عدة أهداف إيرانية؛ حيث تم رصد هجوم سيبراني تعرض له البرنامج النووي الإيراني في عام 2012 بواسطة فيروس "اللهب"، معطلاً الكثير من المنظومات.[44] ولكن لم يُكشف صراحة عن الجهة المسئولة عن هذا الهجوم.

وفي أبريل من العام ذاته، أعلنت وزارة النفط الإيرانية تعرض إحدى المنشآت النفطية الرئيسة، والمسئولة عن تنظيم غالبية صادرات إيران النفطية، إلى هجوم سيبراني عبر فيروس، ما أضر عددًا من البيانات، ولكن أعلنت الوزارة نجاح إيران في التصدي للفيروس ومنع انتشاره لأجهزة أخرى، وأن

الأضرار لم تكن بالغة. [45] يشير تقرير آخر إلى أن هذا الهجوم الذي تعرَّضت له المنشآت النفطية الإيرانية هو فيروس "اللهب" الذي تطوره إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة، ويُذكر أن إسرائيل لجأت إلى هذا الهجوم بصورة أحادية لتعطيل عمل المنشأة النفطية، رغم تعاونهما في تطوير فيروس اللهب.[46]

رُصِدَ هجوم سيبراني آخر تعرضت له منشآت صناعية في جنوب إيران في نهاية عام 2012 باستخدام دودة ستاكسنت مرة أخرى، وأعلن مسئولون إيرانيون عن النجاح في التصدي لهذا الهجوم.[47]

(3) هجمات سيبرانية من إيران عام 2014 أثناء عملية "الجرف الصامد" العسكرية:

أعلنت إسرائيل تعرضها لهجوم سيبراني أثناء شنها عملية "الجرف الصامد" العسكرية ضد قطاع غزة عام 2014، وقد وُجِّهَت أصابع الاتهام إلى إيران (حليف حركة حماس التي تحكم غزة منذ عام 2007)، ورغم إعلان إسرائيل أن الهجوم لم يسفر عن أضرار بالغة، إلا إنها أكدت أن طبيعة الأهداف ومداها كان غير مسبوق؛ فقد شمل الهجوم مواقع وأنظمة مدنية لا أهداف عسكرية أو بنى تحتية، وكان حساب وزير الدفاع الإسرائيلي على تويتر أحد الأهداف التي تم اختراقها وقرصنتها قبل أن يتم استعادتها مرة أخرى.[48]

(4) هجوم على شبكة إستراتيجية إيرانية عام 2018:

في بداية نوفمبر عام 2018، وبعد شهور من الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران الموقع عام 2015، أعلنت إيران تعرض إحدى شبكاتها المهمة- التي لم تكشف عنها- لهجوم سيبراني عبر فيروس. وبعد بضع أيام، اتهم وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإيراني إسرائيل والولايات المتحدة- بطريق غير مباشر- بالمسئولية عن الهجوم، حيث أشار بأن من يقف خلف هذا الهجوم هو نفس النظام الذي استخدم الأسلحة السيبرانية مثل ستاكسنت في الماضي، كما هدد الوزير الإيراني باللجوء إلى المحاكم الدولية، ولكن لم ترد إسرائيل على هذا الاتهام.[49]

(5) فشل إيراني متكرر في إطلاق أقمار صناعية: شكوك حول هجمات سيبرانية:

نجحت إيران في وضع أقمار صناعية في مداراتها خلال الأعوام 2009 و2011 و2012، ولكن جهودها في هذا المجال لم تنجح مؤخرًا، فعلى سبيل المثال، فشلت ثلاث محاولات لإطلاق أقمار صناعية في يناير وفبراير وأغسطس عام 2019، وقد اعترفت إيران بانفجار منصة الصاروخ في المحاولة الثالثة. وفي فبراير عام 2020 فشلت رابع محاولة لإطلاق القمر الصناعي ظَفَر، ورغم أن متوسط فشل إطلاق الأقمار الصناعية حول العالم يبلغ نحو 5% فقط، إلا إن متوسط الفشل الإيراني في

إطلاق الأقمار الصناعية بلغ 67%، ما أثار شكوكاً حول مسئولية أعمال تخريبية وهجمات سيبرانية عن هذا الفشل،[50] لاسيما بعد أن ألمح رئيس الوزراء الإسرائيلي-عبر تغريدة له على تويتر وعقب فشل المحاولة الرابعة- بأن بلاده كانت تقف وراء ذلك، في حين نفت إيران وجود مثل هذه الهجمات المُنظَّمَة، ما أثار شكوكًا حول حرب نفسية تشنها إسرائيل على إيران من خلال تلك التلميحات،[51] في حين نفى الرئيس الأمريكي -دونالد ترامب آنذاك- تورط بلاده في حادث انفجار القمر الصناعي الإيراني ظَفَر، وذلك رغم إعلان الولايات المتحدة عن قلقها من عمليات الإطلاق الإيرانية وتشككها في أنشطة إيران التي تستخدم صواريخ ذات تقنية مشابهة للصواريخ الباليستية بعيدة المدى، في حين تؤكد إيران أن برنامجها الصاروخي مخصص للاستخدام المدني في الفضاء.[52]

(6) الهجوم السيبراني على شبكة المياه الإسرائيلية في أبريل 2020:

أعلن رئيس جهاز السايبر الإسرائيلي تعرض البنية التحتية المائية الإسرائيلية لهجوم سيبراني واسع في أبريل عام 2020، كما أعلن نجاح إسرائيل في إفشال وصد الهجوم، ومن دون أي أضرار. وأكد رئيس الجهاز أن الهجوم كان يستهدف خلق أزمة إنسانية خطيرة عن طريق إيجاد نقص حاد في مياه الشرب أو تلويثها بمادة الكلور أو مواد كيميائية أخرى. ورغم أن إسرائيل لم تتهم إيران صراحةً بالمسئولية عن الهجوم؛ أفادت تقارير صحفية مختلفة بأن إيران هي المسؤولة. وقد حذَّر رئيس الجهاز من أن هذا الهجوم يشكل نقطة مفصلية ويفتح صفحة جديدة في تاريخ الحروب السيبرانية التي لم تعد تستهدف التكنولوجيا المعلوماتية أو البيانات، بل تستهدف إلحاق الضرر بالحياة الواقعية.[53] تزايدت الشكوك حول وقوف إيران خلف هذا الهجوم؛ وذلك لأنه بعد فترة وجيزة من هذا الهجوم، اتُهِمَت إسرائيل بتنفيذ هجوم سيبراني على ميناء بندر رجائي الإيراني، ما دفع المحللين لاعتباره ردًا إسرائيليًا على الهجوم الإيراني على شبكة المياه.

(7) الهجوم السيبراني على ميناء بندر رجائي الإيراني في مايو 2020:

تعرَّضت أجهزة حاسوب ميناء بندر رجائي الإيراني في 19 مايو 2020 إلى هجوم سيبراني، وقد جاء هذا الهجوم بعد فترة وجيزة جدًا من الهجوم السيبراني الذي استهدف شبكة المياه الإسرائيلية، ما أكد الشكوك بأن إيران هي المسئولة عن الهجوم على شبكة المياه الإسرائيلية، وأن الهجوم على ميناء بندر رجائي يمثل ردًا إسرائيليًا على الهجوم الإيراني.

اتهمت إحدى الوكالات الإخبارية المقرَّبة من الحرس الثوري الإيراني إسرائيل بالمسئولية عن هذا الهجوم الذي وصفته بالفاشل؛ حيث "لم يؤدِ إلى أي خلل في عمل الميناء بفضل الاستعداد الكامل لوحدات الدفاع المدني والمواجهة المؤثرة والسريعة للخلل الذي تسبب به الهجوم".[54] في مقابل

ذلك، كشفت صحيفة "واشنطن بوست"، استنادًا إلى مسئول أمريكي، عن ضلوع إسرائيل في الهجوم على الميناء الإيراني، إلا إنها -بعكس الرواية الإيرانية- أكدت أن عمل الميناء الإيراني الإستراتيجي في مضيق هرمز تعطَّل، وذلك بعد خروج الحاسوب المسؤول عن الملاحة في المنطقة عن الخدمة، كما رجَّح المسئول أن الهجوم كان بالفعل ردًا على الهجوم الإيراني على شبكة المياه الإسرائيلية.[55]

(8) الهجوم السيبراني على مراكز أبحاث فيروس كورونا الإسرائيلية في مايو 2020:

بعد نحو أسبوع فقط من الهجوم السيبراني الإسرائيلي على ميناء بندر رجائي الإيراني، تعرضَّت بعض مراكز الأبحاث الإسرائيلية المختصة بفيروس كورونا المستجد -لم يُذكَر عددها- لهجوم سيبراني، لم يكن الهجوم يستهدف سرقة المعلومات، بل استهدف الإضرار بجهود تلك المراكز في تطوير لقاحات كوفيد-19، ولم ينتج عن الهجوم أضرار بالغة. بالطبع ثارت الشكوك حول تورط إيران في الهجوم نظرًا لتوقيت حدوثه، وذلك عقب الهجوم السيبراني على الميناء الإيراني.[56]

(9) حريق منشأة نطنز النووية الإيرانية نتيجة هجوم سيبراني في يوليو 2020:

نشب حريق في منشأة نطنز النووية الإيرانية في يوليو 2020، وذكر مسؤولون إيرانيون أن الحريق "اندلع في موقع لأجهزة الطرد المركزي" التي تُستَخدَم في إنتاج اليورانيوم المخصَّب، وأنه ناتج عن تخريب و"هجوم إلكتروني"، وقد رجَّحت وكالة الأنباء الإيرانية الحكومية احتمال قيام خصوم مثل الولايات المتحدة وإسرائيل بأعمال تخريبية، لكنها لم تتهم أيا منهما بشكل مباشر.[57] وقد تسبب الحريق في "خسائر كبيرة"، بحسب متحدث باسم المنظمة الوطنية للطاقة النووية الإيرانية، ولكن من دون وقوع خسائر بشرية، إذ إنه أدى لتعطل العمل بدرجة كبيرة في المنشأة النووية.[58]

(10) قرصنة شركة تابعة للصناعات الجوية الإسرائيلية في ديسمبر 2020:

في نهاية عام 2020 أعلن مجموعة من القراصنة الإيرانيون نجاحهم في اختراق وقرصنة شركة إلتا التابعة للصناعات الجوية الإسرائيلية وواحدة من الشركات الرائدة عالميًا في مجال الأنظمة الإلكترونية العسكرية ومجال الرادار والاتصالات والحرب الإلكترونية، اللافت للنظر أن القرصنة كانت تهدف إلى استعراض قوة القراصنة وقدرتهم على اختراق شركة إسرائيلية يُعتقد بأنها محصنة ضد أي هجوم سيبراني، بل واستعراض القدرة على الوصول إلى ملفاتها.[59]

(11) الهجوم السيبراني على مفاعل نطنز النووي الإيراني في أبريل 2021:

في الحادي عشر من أبريل عام 2021 تعرَّضت منشأة نطنز النووية الإيرانية إلى هجوم سيبراني؛ حيث تم اختراق وحدة الطاقة بالمنشأة، ما أدى إلى حدوث انفجار وتدمير أنظمة الكهرباء بها. وجاء الهجوم السيبراني على نطنز في ظل ظروف سياسية دقيقة، فمن جانب تم الهجوم بعد يومين من

تدشين طهران أجهزة "متطورة" للطرد المركزي تعمل على تخصيب اليورانيوم بسرعة أكبر.[60] ومن جانب آخر، تم الهجوم على خلفيه إبداء الرئيس الأمريكي "جو بايدن" استعداده للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران الذي توصل إليه الرئيس "أوباما" عام 2015 وانسحب منه الرئيس "ترامب" عام 2018، بل وبدء مفاوضات غير مباشرة في فيينا بوساطة أوروبية، وذلك في ظل قلق ورفض إسرائيليّن للعودة لمثل هذا الاتفاق.[61]

اتهم مسؤولون إيرانيون إسرائيل بالمسئولية عن تنفيذ هذا العمل "التخريبي" الذي استهدف وحدة الطاقة في نطنز، كما وصفوا الحادث "بالإرهاب النووي". ولم تعلق إسرائيل على الأمر، لكن الإذاعة العامة نقلت عن مصادر استخباراتية قولها إنها عملية إلكترونية للموساد.[62] من جانب آخر، اتهم وزير الخارجية الإيراني إسرائيل بأنها تستهدف تقويض مفاوضات فيينا للعودة للاتفاق النووي متوعدًا بالانتقام.[63] وقد تباينت التقديرات حول الآثار المحتملة للانفجار؛ فمن جانب أشارت بعض المصادر إلى أن العملية تسببت في أضرار جسيمة، وتوقعت ألا يتم استئناف العمل في تخصيب اليورانيوم بالمنشأة قبل تسعة أشهر،[64] ومن جانب آخر أكد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أن تخصيب اليورانيوم في المنشأة لم يتوقف وأنه مستمر بقوة. [65]

(12) الهجوم السيبراني على محال تجارية ومواقع إخبارية إسرائيلية في مايو 2021:

بعد أقل من شهر من اتهام إسرائيل بالمسئولية عن الهجمات السيبرانية التي تعرضت لها وحدات الطاقة في منشأة نطنز النووية الإيرانية في أبريل 2021، تعرضت إسرائيل منذ بداية مايو 2021 إلى هجمات سيبرانية طالت أنشطة ومحال تجارية بإسرائيل، ولكنها جاءت أقرب إلى الجريمة السيبرانية التي تستهدف الربح والابتزاز؛ حيث طلب القراصنة مبلغًا ماليًا بعملة "البتكوين" مقابل عدم نشر البيانات التي تم الاستيلاء عليها، وقد كشف الخبراء الإسرائيليون وجود علاقة بين هؤلاء القراصنة بقراصنة إيرانيين.[66] إضافة إلى ذلك، أعلنت عدة مواقع إخبارية وصحفية إسرائيلية، من بينها "إسرائيل اليوم" و"كان نيوز" تعرضها لهجمات سيبرانية بهدف حجب الخدمة، وذلك في منتصف مايو عام 2021.[67]

الخاتمة:

استهدفت هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة بين الهجمات السيبرانية والصراعات الدولية الفعلية؛ وذلك بالتركيز على حالة الصراع الإيراني-الإسرائيلي حول المكانة والنفوذ في الشرق الأوسط، انتهى البحث إلى التأكيد على الاستخدام المتزايد للفضاء السيبراني الافتراضي في إدارة الصراعات

الدولية القائمة بالفعل في الواقع الملموس. وباستقراء الهجمات السيبرانية المتبادلة بين إيران وإسرائيل خلال الفترة من عام 2010 وحتى الآن، انتهى البحث إلى التالي:

1- تأثَّرت العلاقات الدولية ومفاهيمها بالثورة التكنولوجية والمعلوماتية، ولاسيما ظهور الفضاء السيبراني، حيث ظهرت مفاهيم جديدة مثل: القوة السيبرانية، الصراع السيبراني، الأسلحة السيبرانية، سباق التسلح السيبراني، الأمن السيبراني، الردع السيبراني، الإرهاب السيبراني، الحرب السيبرانية.

2- تشهد منطقة الشرق الأوسط منذ بداية القرن الحالي تنافسًا بين إيران وإسرائيل حول القوة والمكانة الإقليمية، وما أزمة البرنامج النووي الإيراني إلا انعكاس لهذا التنافس.

3- انتقل هذا التنافس والصراع من الواقع الملموس إلى الفضاء السيبراني، حيث تتنافس إيران وإسرائيل حول حيازة القوة السيبرانية، كما يَستخَدِم كلاهما الفضاء السيبراني كساحة لإدارة التنافس والصراع الإقليمي، وقد استهدفت إسرائيل منشآت نووية وأخرى حكومية بهدف تعطيل البرنامج النووي الإيراني، في حين استهدفت إيران أهدافاً مدنية وعسكرية وشركات إسرائيلية.

4- خلال الفترة من عام 2010 وحتى عام 2014، أي قبل توقيع الاتفاق النووي مع إيران، تعرَّضت إيران لعدد من الهجمات السيبرانية التي اتُهِمَت إسرائيل بالوقوف خلفها. في المقابل، شنت إيران هجومًا واحدًا عام 2014 تزامنًا مع عملية الجرف الصامد الإسرائيلية ضد قطاع غزة. وخلال السنوات من 2015 وحتى 2018، أي سنوات سريان الاتفاق النووي، لم يتم رصد أي هجمات سيبرانية إسرائيلية ضد إيران أو إيرانية ضد إسرائيل. وبعد بضع شهور من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام 2018، عادت الهجمات السيبرانية مرة أخرى بين إيران وإسرائيل، وشهد عام 2020 ذروة هذه الهجمات المتبادلة بين الطرفين، كما شهد عام 2021 أشهرها، بتكرار هجوم ستاكسنت على منشأة نووية إيرانية تزامنًا مع مفاوضات العودة إلى الاتفاق النووي.

الهوامش:

(1) إسماعيل صبري مقلد (2011)، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ص ص 457، 464.

(2) أحمد عُبيس نعمة الفتلاوي (ديسمبر 2016)، الهجمات السيبرانية :مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر، **مجلة المحقق الحلي للعلوم السياسية والقانونية**، عدد 4، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، ص614. وأيضًا: فرِد كابلان، ترجمة لؤي عبد المجيد

(مارس 2019)، المنطقة المعتمة: التاريخ السري للحرب السيبرانية، **عالم المعرفة**، عدد 470، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ص64-65.

[3] Daniel T. Kuehl (2009), From Cyberspace to Cyberpower: Defining the Problem in Franklin D. Kramer, Stuart H. Starr, and Larry K. Wentz, **Cyberpower and National Security**, NDU Press, Washington DC, USA, p. 25.

[4] محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي (2000)، **المبادئ الأساسية في العلوم السياسية**، منشأة المعارف، الإسكندرية- جمهورية مصر العربية، ص ص 31-32.

[5] Barbara Goodwin (1999), **Using Political Ideas**, Fourth Edition, John Willy & Sons, West Sussex, England, p.306.

[6] عادل عبد الصادق (أبريل 2017)، أنماط الحرب السيبرانية وتداعياتها على الأمن العالمي، **السياسة الدولية**، ملحق تحولات استراتيجية، عدد 208، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ص33.

[7] خالد حنفي علي (أبريل 2017)، إشكالية تداخل الصراعات السيبرانية والتقليدية، **السياسة الدولية**، ملحق اتجاهات نظرية، عدد 208، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ص3.

[8] عبد الغفار عفيفي الدويك (أكتوبر 2018)، مستقبل الصراع السيبراني العالمي في القرن 21، **السياسة الدولية**، عدد 214، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ص30.

[9] خالد حنفي، مرجع سبق ذكره، ص3.

[10] جراهام إيفانز وجيفري نوينهام (2004)، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، الصراع، مركز الخليج للأبحاث، دبي- الإمارات العربية المتحدة، ص129.

[11] خالد حنفي علي، مرجع سبق ذكره، ص3.

[12] عبد الغفار عفيفي الدويك، مرجع سبق ذكره، ص37.

[13] جراهام إيفانز وجيفري نوينهام، مرجع سبق ذكره، سباق التسلح، ص46.

[14] المرجع السابق، الأمن، ومعضلة الأمن، ص ص671، 677.

[15] عادل عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص32.

[16] عبد الغفار عفيفي الدويك، مرجع سبق ذكره، ص33.

[17] جراهام إيفانز وجيفري نوينهام، مرجع سبق ذكره، الردع، ص174.

[18] إسماعيل صبري مقلد (1991)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ص515.

[19] فرِد كابلان، مرجع سبق ذكره، ص319.

[20] إيفانز ونوينهام، مرجع سبق ذكره، ص726.

[21] فاطمة الزهراء عبد الفتاح (أبريل 2017))، تطور توظيف جماعات العنف لـ"الإرهاب السيبراني"، **السياسة الدولية** (ملحق تحولات إستراتيجية)، عدد 208، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ص26.

[22] عزيز موسى، قوة إيران السيبرانية واستراتيجية المواجهة مع الولايات المتحدة، 5 فبراير 2020، تاريخ الوصول 29 أبريل 2021، متاح على: HTTPS://KATEHON.COM/AR/ARTICLE/QW-YRN-LSYBRNY-WSTRTYJY-LMWJH-M-LWLYT-LMTHD.

[23] عادل عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص34.

[24] أميرة السيد حسن صديق (2017)، التنافس الإيراني-الإسرائيلي-التركي في الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية (2001-2014)، **رسالة دكتوراه**، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص ص 193، 202، 206.

[25] المرجع السابق، ص ص 217، 220-221.

[26] المرجع السابق، ص234-235.

[27] المرجع السابق، ص237.

[28] المرجع السابق، ص 237.

[29] إيهاب خليفة (14 أبريل 2021)، ستاكسنت 2: سيناريو افتراضي للهجوم السيبراني على البرنامج النووي الإيراني، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، المقال متاح على: https://futureuae.com

[30] ربيع محمد يحي (يونيو 2013)، إسرائيل وخطوات الهيمنة على ساحة الفضاء السيبراني في الشرق الأوسط: دراسة حول استعدادات ومحاور عمل الدولة العبرية في عصر الإنترنت (2002-2013)، **رؤى استراتيجية**، عدد 3، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ص74.

[31] المرجع السابق، ص 71.

[32] عادل رفيق (يناير 2018)، الجيوبوليتيكس السيبرانية والاستقرار في الشرق الأوسط، **ترجمات**، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول- تركيا، ص ص6-7.

[33] Julia Voo, Irfan Hemani and others (September 2020), National Cyber Power Index 2020: Methodological and Analytical Considerations, **Report**, Belfer Center for Science and International Affairs , Harvard Kennedy School, Cambridge, p.2

[34] Fareed Zakaria (August 20, 2014), Iran's Emergence as a Cyber Power, access 30/4/2021, Strategic Studies Institute, http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/index.cfm/articles/Irans-emergence-as-cyber-power/2014/08/20

[35] عادل رفيق، مرجع سبق ذكره، ص4.

[36] إيهاب خليفة، مرجع سبق ذكره.

[37] عادل رفيق، مرجع سبق ذكره ص4، وكذلك انظر: عزيز موسى، مرجع سبق ذكره.

[38] James Andrew Lewis (June 25, 2019), Iran and Cyber Power, , access 30/4/2021, Center for Strategic and International Studies, available at: https://www.csis.org/analysis/iran-and-cyber-power

(39) بدون اسم (5 مارس 2020)، الهجمات السيبرانية على إيران: أبعاد وتداعيات، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ الوصول 16 مايو 2021، https://epc.ae/ar/brief/cyber-attack-on-iran-dimensions-and-implications

(40) إيران تتهم الغرب بهجوم إلكتروني على برنامجها النووي، **العربية نت**، 26 أغسطس 2014، تاريخ الوصول 16 مايو 2021.

(41) James Andrew Lewis, Op. Cit.

(42) إيهاب خليفة، مرجع سبق ذكره.

(43) James Andrew Lewis, Op. Cit. See Also: Suspected cyber-attack hits Iran oil industry, **Reuters**, April 23, 2012, access May 22, 2021, https://www.reuters.com/article/us-iran-oil-cyber-idUSBRE83M0YX20120423

(44) إيران تتهم الغرب بهجوم إلكتروني على برنامجها النووي، مرجع سبق ذكره.

(45) Suspected cyber-attack hits Iran oil industry, Op. Cit.

(46) Dan Yurman, The Code Inside Code; Cyber Attacks Against Iran, July 19, 2012, access date May 16, 2021, https://www.ans.org/news/article-1088/the-code-inside-code-cyber-attacks-against-iran/

(47) طهران تعلن تغلبها على فيروس هاجم وحدات صناعية جنوب إيران، فرانس 24، 25 ديسمبر 2012، تاريخ الوصول 16 مايو 2021.

(48) Stuart Winer, Iranians launched cyber-attack on Israel during Gaza op, **the Times of Israel**, August 17, 2014, access date May 22, 2021m https://www.timesofisrael.com/iranian-cyber-attack-on-israel-during-gaza-op/

(49) فيروس يضرب شبكات إيرانية إستراتيجية.. وإسرائيل في الصورة، **سكاي نيوز العربية**، 1 نوفمبر 2018، تاريخ الوصول 16 مايو 2021. وأيضًا:

Iran to file case against recent cyber attack: Minister, **IRNA** (Islamic Republic News Agency), Nov 5, 2018, access date May 26, 2021, https://en.irna.ir/news/83089809/Iran-to-file-case-against-recent-cyber-attack-Minister

(50) بدون اسم، الهجمات السيبرانية على إيران: أبعاد وتداعيات، مرجع سبق ذكره.

(51) المرجع السابق.

(52) ترامب ينفي تورط بلاده في "الحادث الكارثي" لإطلاق إيران قمر صناعي، **دويتش فيله**، 30 أغسطس 2020، تاريخ الوصول 22 أبريل 2021.

(53) "الشتاء السيبراني قادم".. إسرائيل تكشف تفاصيل هجوم إلكتروني واسع على مرافقها المائية، **روسيا اليوم**، 28 مايو 2020.

(54) مسؤول إيراني يؤكد تعرض ميناء بندر رجائي لهجوم سيبراني إسرائيلي "فاشل"، **روسيا اليوم**، 19 مايو 2020.

(55) "واشنطن بوست": إسرائيل وراء هجوم إلكتروني على ميناء إيراني، **روسيا اليوم**، 19 مايو 2020.

(56) Israeli vaccine research centers reportedly among sites targeted by hackers, **Times of Israel**, May 26, 2020, www.timesofisrael.com

(57) حريق منشأة نطنز النووية في إيران "نتج عن تخريب"، **بي بي سي العربية**، 24 أغسطس 2020، تاريخ الوصول 22 أبريل 2021.

(58) حريق منشأة نطنز النووية في إيران تسبب في "خسائر كبيرة"، **بي بي سي العربية**، 6 يوليو 2020، تاريخ الوصول 22 أبريل 2021.

(59) إعلام عبري: قراصنة إيرانيون يخترقون مجموعة "الصناعات الجوية" الإسرائيلية، **سبوتنيك العربية**، 20 ديسمبر 2021.

(60) ضربة قوية.. جديد عن هجوم منشأة نطنز الإيرانية، **العربية** ، 12 أبريل 2021.

(61) منشأة نطنز النووية الإيرانية: طهران تهدد بالانتقام بعد "هجوم إسرائيلي"، **بي بي سي العربية**، 12 أبريل 2021.

(62) إيران تكشف هوية منفذ هجوم نطنز بعد فراره خارج البلاد، **بي بي سي العربية**، 17 أبريل 2021.

(63) طهران تتهم إسرائيل بالمسؤولية عن حادثة نطنز، **روسيا اليوم**، 12 أبريل 2021.

(64) ضربة قوية.. جديد عن هجوم منشأة نطنز الإيرانية، مرجع سبق ذكره.

(65) الطاقة الذرية الإيرانية: تخصيب اليورانيوم في منشأة نطنز لم يتوقف ومستمر بقوة، **روسيا اليوم**، 12 أبريل 2021.

(66) H&M Israel said targeted by Iranian cyberattack, **Times of Israel**, May 2, 2021, https://www.timesofisrael.com/

(67) Israel Today Comes Under Cyber-Attack, **Israel Today**, May 14, 2021, www.israeltoday.co.il. See Also: KAN News reports cyber-attacks against its website, app, May 14, 2021, **Jerusalem Post**, www.jpost.com/

وجيه كوثراني

بلاد الشام في مطلع القرن العشرين

السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني
قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية

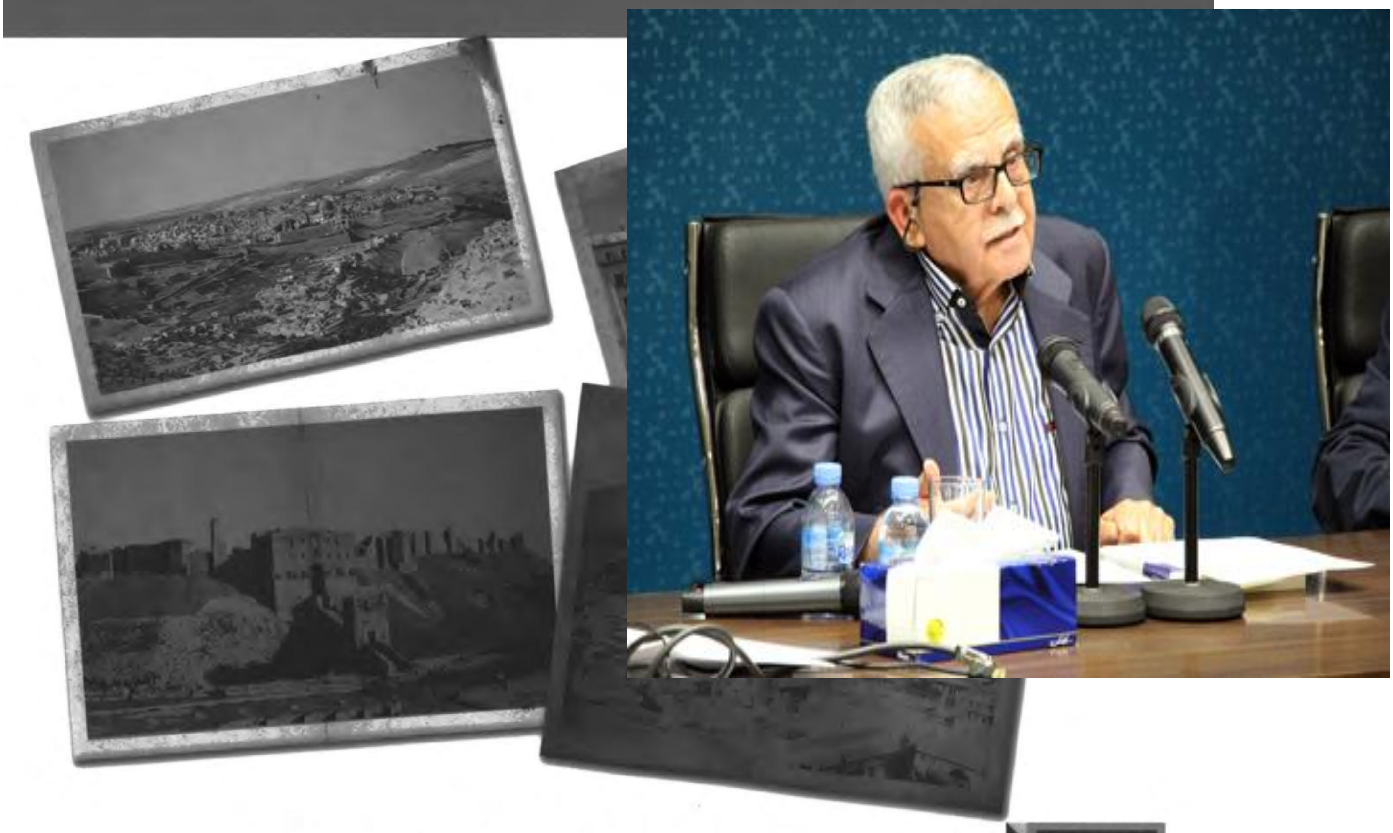

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

قراءة في كتاب :

بلاد الشام في مطلع القرن العشرين :

السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني

قراءة في وثائق الديبلوماسية الفرنسية

قراءة وإعداد: صبار محمد رضى

باحث في القانون العام، المغرب

أولا : التعريف بالكاتب

وجيه كوثراني ، أستاذ جامعي و باحث في التاريخ و الأدب والسياسة ، ولد عام 1941 في بلدة أنصار إحدى قرى جبل عامل في جنوب لبنان ، حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة السوربون في باريس ، ودكتوراه في الآداب من جامعة القديس يوسف في لبنان ، له عدة مؤلفات (المسألة الثقافية في لبنان – الفقيه والسلطان – الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا – السلطة والمجتمع والعمل السياسي .....) .

ثانيا : معلومات حول الكتاب

عنوان الكتاب : بلاد الشام في مطلع القرن العشرين : السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني ، قراءة في وثائق الديبلوماسية الفرنسية

دار النشر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الطبعة الثالثة : ماي 2013

ثالثا : مضمون الكتاب

في هذا الكتاب يبحث وجيه كوثراني في تاريخ بلاد الشام ليس عن الجذور فحسب بل يبحث عن ما هو ثابت ومستمر في البنى الاجتماعية و الثقافية العربية معتمدا على قراءة في وثائق الديبلوماسية الفرنسية .

القسم الأول : معطيات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية

بلاد الشام و سورية الطبيعية هما مصطلحان يصعب الاتفاق على إعطاء تعريف واحد لكل منهما حيث تعددت استخداماتهما للتعبير عن مضامين جغرافية وإدارية تختلف حسب المراحل التاريخية ، فالامتداد الجغرافي قد يضيق وقد يتسع حسب النطاق التاريخي ، كما تكلم الكاتب أيضا عن تطور التقسيم الإداري لسوريا .

ثم أشار الكاتب إلى التوزيع السكاني بحسب الطوائف في الولايات وفي دول الانتداب الفرنسي وفي المدن والأرياف ، حيث تم الاعتماد على الإحصائيات المتعلقة بسكان سوريا وتوزعهم بحسب المناطق و الطوائف في مطلع القرن العشرين على الإحصائيات العثمانية غير الدقيقة وتقديرات الباحثين والرحالة و القناصل الأجانب ، كما تحدث أيضا عن التوزيع الديمغرافي و النشاطات الاقتصادية بين المدن الساحلية والمدن الداخلية ، حيث ازدهرت سواحل المتوسط الشرقية مع تعاظم التجارة الأوروبية ومعاهدات الامتيازات الأجنبية التي شجعت على الإتجار ، كما ازدهرت المدن الواقعة على طرف الممرات و المواصلات واتسم العهد العثماني في بلاد الشام بتوفير الأمن و الحماية لسواحل البلاد.

وكانت السلطة المحلية في دمشق قد تشكلت على القواعد الاجتماعية و الاقتصادية والمؤسسية التي نشأت في إطار الدولة العثمانية بعد عام 1860 ، وكان الأعيان من أغاوات وعلماء وأشراف يسيطرون على الأراضي ويسجلونها بأسماء عائلات الأعيان ، وكان التنظيم الإداري العثماني للولايات والألوية يفسح المجال أمام ترق اجتماعي وسلطوي وكانت هذه العائلات تلعب دور وسيط السلطة المركزية في المجتمع الدمشقي ، وعلى خلاف الطوائف الأخرى يعتبر العلويون والدروز مثالا بارزا على انعزال الطوائف الريفية عن سلطة المدينة أي عن السلطة العثمانية ، وبالتالي سادت العلاقات الاجتماعية والسياسية الرعوية في السلوك السياسي في مدن بلاد الشام ووصل صداها للأرياف القريبة من المدن ، حيث أصبحت القرى أملاكا لبعض العائلات في المدن ودخول عائلات القرى من مستوى الوكلاء إلى الفلاحين في شبكة علاقة تابعة للعائلات المدينية التي غالبا ما كانت بيروقراطية ومالكة في نفس الوقت ، والشروط الضامنة لاستمرار هذه التبعية هي تراكم الديون على الفلاح وحاجته إلى الحماية من عسف رجال الحكومة ومن تعديات البدو والخدمات التي يحتاجها الفلاح في المدينة ، وانطلاقا من الموقع السياسي و الاداري التي تتميز به هاته الفئات الاجتماعية و القوى السياسية المدينية في النظام العثماني هي المؤهلة للعمل السياسي في مرحلة انهيار الدولة العثمانية لكن أهليتها أن تشكل السلطة البديلة بعد زوال المركز " إسطنبول " تصطدم في عدم تمثيلها مصالح الجمهور الواسع ، فهي

تشكل مجموعة عائلات ولكل عائلة جمهورها و الجمهور عبارة عن شبكة من الأتباع في القرى و الأحياء ، كما أن كل عائلة تدخل في صراع مع عائلة أخرى من أجل توسيع شبكة الأتباع وتوسيع نطاق الملكيات في الريف ، وتسلم حجم المناصب السياسية و الادارية و العسكرية في الدولة ويناقش الكاتب اختلاف مشاريع الدول البديلة الراجعة لعوامل متعددة ومعقدة .

القسم الثاني : فرنسا والاقتصاد السوري

قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها يلاحظ اهتمام فرنسي مكثف بأوضاع سورية الاقتصادية ، هذا الاهتمام كان بالتزامن مع نمو المصالح الفرنسية في سوريا نموا يهيئ لمزيد من المشاريع و الآمال ، وبالتزامن مع تأزم العلاقات بين الامبرياليات الأوروبية وبالخصوص حول المواقف الأوروبية من مصير الدولة العثمانية ، وهذا ما دفع برأسمالية كل دولة إلى تركيز مشاريعها الاقتصادية وتكثيفها ودراسة المناطق المخطط للسيطرة عليها .

ثم يشير كوثراني إلى محاولات البلدان الأوروبية الأخرى مزاحمة فرنسا في مجال الصناعة الحريرية ، لكن الحرب العالمية الأولى أثرت على الإنتاج الحريري السوري لتشكل ضربة قاسية له ، فبادر رجال الأعمال الفرنسيين في كل من مرسيليا وليون إلى دراسة الوضع بعد الحرب مباشرة ، وفي هذا الخصوص تم إعداد تقرير حول الزراعة الحريرية في سورية ، ويشير التقرير إلى الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور و المتمثلة في نقص البذور حيث أن الحرب العالمية قطعت العلاقات التجارية وبالتالي عدم وصول البذور الفرنسية ذات الإنتاج الجيد وكذا النقص في الأيدي العاملة حيث أدت المجاعة " 1917 – 1918 " إلى هلاك حوالي 40% من الأيدي العاملة الفلاحية ، وكذلك قطع أشجار التوت واستبدالها بزراعات أخرى ومع نهاية الحرب استأنف الإنتاج الحريري السوري ولكن هذه المرة كان أقل مردودية .

أما بخصوص المسألة الزراعية وتطوير الاقتصاد السوري يعتبر هوفلان "رئيس البعثة الفرنسية التي أوفدت إلى سورية من غرفتي تجارة ليون ومرسيليا " أن الإنتاج الزراعي في سورية له آفاق جيدة ، حيث يأمل أن تصبح سورية من أغنى البلدان الزراعية وأخصبها ، وتتمثل خطة هوفلان للنهوض بالاقتصاد السوري في إصلاح النظام السياسي من أجل تحقيق السلام للمزارعين (الطمأنينة المادية و الثقة المعنوية) ، حيث يجب إذابة المؤسسات و إقامة تشريع عقاري ينقذ الحقوق الأساسية للدولة و للأفراد وبالتالي يشجع على تقدم الاقتصاد الزراعي ، ويربط الانعتاق الاقتصادي للبلاد بانعتاقها

السياسي ، وكذا بإلغاء ضريبة العشر وذلك دون اعتبار للمساحة المزروعة ، واستبدالها بإعادة تنظيم الضريبة العقارية على غرار ما جرى في مصر .

وبالحديث عن الأهمية التجارية لسورية يستحضر الكاتب نطاقات واسعة كالمواصلات و المدن والمرافئ و الاسواق ، فبالنسبة للمواصلات فقد أكدت الدراسات والتقارير الفرنسية في أوائل القرن 20 أهمية موقع سورية ، باعتبارها منطقة عبور وحلقة وصل بين أقاليم منتجة و أخرى مستهلكة وتعد مركز جذب ودفع اقتصادي ، لكن سورية لا تستفيد من دورها باعتبارها منطقة عبور بين المتوسط و المناطق الشرقية البعيدة ، حيث أحيت قناة السويس تجارة البحر الأحمر وتجارة الشرق من جديد ، وبقيت سورية لا تستقبل إلا عددا قليلا من القوافل البرية الآتية من الشرق الاقصى بيد أن تجارة الهند والخليج فضلت الطريق البحرية على البرية ، ومع إنشاء خطوط سكة الحديد في سورية في أواخر القرن 19 و أوائل القرن 20 يعتبر هوفلان أن الخطوط الأولى لم تستهدف فتح طرق جديدة للمبادلات و إنما استهدفت فقط تحسين مردودية الطرق الموجودة ، حيث أن الإنجليز والفرنسيين الذين اهتموا بخطوط الحديد في آسيا العثمانية هدفوا فقط لتوصيل تجارتهم البحرية نحو الداخل ، حيث كان على خط الحديد الأوروبي الذي يخترق الحزام الساحلي أن يحمل بضائع إلى الداخل و أن يعود للشاطئ بالمحاصيل والمواد المنجمية ، ثم يتحدث الكاتب عن خطوط الحديد التي أنشأتها ألمانيا وتركيا في الشرق .

أما المرافئ فتقدم التقارير الاقتصادية الفرنسية دراسة لثلاث مرافئ في بلاد الشام ، حيفا – بيروت – الإسكندرون ، حيث يرى الاقتصاديون الفرنسيون أن لمرفأ الإسكندرون مستقبلا لامعا ، فهو منفذ طبيعي لمناطق واسعة تحدها أنطاكية – حلب – الموصل – ديار بكر – مرعش ، وهو يشكل مرفأ لحلب ، أما مرفأ حيفا فكان له نصيب كبير من الاهتمام الفرنسي ، فقبل الحرب عهد ببناء هذا المرفأ إلى شركة فرنسية وبعد الحرب تولى الإنجليز بتنفيذ مشروع بناء سد " سنسول " طوله 13 كلم ، يصل بين حيفا و عكا و يؤمن للمرفأ مساحة واسعة من المياه الهادئة ، وفي السنوات من 1910 إلى 1913 ازدادت قيمة الصادرات و الواردات في مرفأ حيفا ، مما يعني أن مجال هذا المرفأ يطال مناطق واسعة على رأسها حوران ودمشق ، وارتفع النمو السريع لقيمة الواردات الآتية بواسطة حيفا وتطورت التجارة بين حيفا ودمشق خلال هذه السنوات الثلاث و ارتفعت الحمولة من حيفا إلى دمشق ، في المقابل وجد مرفأ بيروت نفسه أمام مجموعة من المخاطر بسبب المزاحمة من طرف مرفأ حيفا و الإسكندرون وبسبب حدود إمكانيات المنطقة التي تشكل داخليته .

وبخصوص التجارة وحركة التبادل يشير كوثراني إلى مجموعة من الدراسات والتقارير الفرنسية التي تناولت موضوع التبادل التجاري في سورية ، وما يهم هنا هو رصد السياسة الاقتصادية الفرنسية في سورية ورؤية مجموعة المصالح الأوروبية في نطاق حركة التبادل بين المناطق السورية و الرأسماليات الأوروبية ، وقد بلغت واردات سورية من الخارج لعام 1910 و 1911 حوالي 169 مليونا و 300 ألف فرنك فرنسي ، بينما بلغت قيمة صادراتها حوالي 85 مليونا و 386 ألف فرنك ، أي أن القيمة الإجمالية بلغت حوالي 254 مليونا و 686 ألف ، وهذا الرقم لا يشمل قيمة المبادلات بين سورية وبقية المناطق العثمانية ، فرنسا تحتل المقام الأول في مجال الاستيراد من سورية وهي أفضل زبون لسورية ، فالمشتريات من سورية هي بشكل أساسي الحرير، الصوف ، القطن ، الجلود ، البرتقال ..... ، هذا يعني أن فرنسا تستفيد بشكل أساسي من المواد الزراعية الأولية في سورية تلبية لحاجاتها الصناعية بينما لا تستفيد من القدر نفسه من الإمكانيات الشرائية في سورية إذ تنافسها في ذلك بريطانيا .

وتكلم هوفلان عن المستقبل الصناعي لسورية ، حيث يطمئن الأوساط الاقتصادية الفرنسية أن الصناعة السورية الحرفية لا مستقبل لها ، حيث أن تنظيم العمل فيها وضعف تقنياتها أمورا تجعلها عاجزة عن التطور ومنافسة الصناعة الأجنبية ، ويضع أمامها احتمالا واحدا لإنقاذها وهو أن تصنع وفق النموذج الصناعي الرأسمالي ، ويعتبر أنه من المستحيل أن تبنى صناعة في سورية من دون حماية جمركية ، ويشير الكاتب إلى المعيقات التي تواجه تطوير الصناعة الوطنية السورية ويسلط الضوء على مجموعة من الاقتراحات المقدمة لمقاومة المنتوجات الأجنبية و إنماء الاقتصاد الوطني .

القسم الثالث : مشاريع فرنسا في السيطرة والتجزئة / طوائف – إثنيات – مشاريع

أشار الكاتب إلى الصراع الإنجليزي- الفرنسي (1912 – 1913) وكيفية انعكاسه على التعامل الأوروبي مع المسيحيين و المسلمين ، فبعد الحرب الإيطالية – التركية عام 1912 ثار نقاش في سورية حول مصير البلاد وصورة المشاريع التي تنتظرها ، وقد تكلم سفير فرنسا في القسطنطينية " موريس مومبار" عن أشكال البروباغندا الإنجليزية السائدة في مصر ، والتي تتحدث عن وجود لجنة مصرية تهدف لمتابعة العمل لضم سورية إلى مصر من أجل مد السيطرة الإنجليزية العسكرية على هذه الولاية ، ويفسر أيضا سبب توجه السوريين نحو بريطانيا انطلاقا من تحديد أهمية الموقع الاقتصادي الذي يحتله بعض السوريين في مصر و إعجاب هؤلاء بإنجازات بريطانيا في مصر ، ثم أوضح الموقف البريطاني من الدولة العثمانية وحرص على الاحتفاظ بسورية وآسيا الصغرى و الأناضول ، فإن تم فقد تركيا فإن مصر ستحل مكانها و أيضا فسورية وفلسطين يمكن أن ترتبط بالقاهرة كما في الماضي .

و أشار إلى مدى نجاح فرنسا في سياستها الإسلامية على اعتبار أن بريطانيا هي التي مثلت تاريخيا السياسة الإسلامية منذ زمن بعيد ، وبريطانيا تمارس سياسة الدفاع عن وحدة الدولة العثمانية ضد المطامع الروسية و الفرنسية ، ودافعت عن تكوين سوق إسلامية واسعة تمتد من الهند حتى مصر تكون تحت سيطرتها ، ومن جهة أخرى ، ففرنسا هي التي مثلت تاريخيا ومن الحرب الصليبية سياسة الحماية للكاثوليك في الشرق وكذلك أن تدخلاتها في عام 1860 تم على أساس ذلك حيث قامت بحماية المسيحيين الموارنة والكاثوليك ، هنا يطرح تساؤل حول مدى نجاح فرنسا في إقناع المسلمين بالسياسة الإسلامية الفرنسية ؟ وقد اعتبر بأن هذا مأزق فرنسا في منافستها للمشروع الإنجليزي وحيرتها بين منافسة هذا المشروع وموقف الحماية .

تحدث أيضا عن الحركة المعارضة العربية ولاسيما في بيروت " حركة بيروت الإصلاحية " التي قدمت عريضة يقول الموقعون عليها بأن مسيحيي بيروت اشتركوا مع المسلمين في صياغة مشروع الإصلاحات لسببين ، تعطيل اتجاهات اللعبة التركية و إدخال مبدأ الإشراف الأوروبي على كل فروع الإدارة ، ويقترح الموقعون ثلاثة اختيارات أمام الديبلوماسية الفرنسية و التي تتناسب مع الهيكلية السياسية السورية ، إما تحقيق وصاية فرنسا على سورية و إما تحقيق استقلالية ولاية بيروت تحت إشراف فرنسا وإما ربط ولاية بيروت بلبنان ووضعها تحت الإشراف الفرنسي ، وبالتالي انتبه ديبلوماسيون فرنسيون آخرون إلى خطورة هذه الخطوة التي تتجه نحوها قنصلية بيروت في تركيزها على دعم المسيحيين أو على المراهنة على أهمية الحركة العربية و أفقها الانفصالي عن الدولة العثمانية.

تم تحدث كوثراني أيضا عن مشروع " سورية الطبيعية " في البرامج الفرنسية (1913 – 1918) ، ففي دجنبر 1912 طمأنت إنجلترا فرنسا بعدم وجود مطامع سياسية لها في سورية وذلك في إطار احترام الحقوق و المصالح التاريخية الفرنسية في سورية ، وذلك ما دفع الأوساط الاقتصادية الفرنسية إلى بناء مشاريع في سورية مما أزعج ذلك انجلترا ، واعتبرت أن ذلك لا يعني أن فرنسا حرة سورية تفعل ما يحلو لها ، وبعد عقد اتفاقية " سايكس بيكو " تسربت إلى الأوساط الاقتصادية الفرنسية أن فرنسا مستعدة للتنازل عن قسم من حقها في السيطرة على كامل سورية لمصلحة بريطانيا ، وهذا ما أحدث ضجة في الأوساط الاقتصادية الفرنسية وخاصة غرفتي تجارة ليون ومرسيليا ، مما دفع غرفة ليون إلى رفع مذكرة إلى وزير الخارجية الفرنسي عام 1915 أبدت فيها عن قلقها حول مصير سورية أثناء تقسيم الدولة العثمانية ، وتؤكد أمانيها في أن تبقى سورية سالمة موحدة عند انسلاخها عن الدولة العثمانية وإلحاقها كاملة بالنفوذ الفرنسي ، وتشدد هذه المذكرة على وحدة سورية الطبيعية ، وتتمثل

المصالح الاقتصادية الفرنسية في سوريا كما جاء في رسالة غرفة ليون بأن سورية هي بلد منتج للحرير، وهي جزء من سوق ليون الكبيرة التي أصبحت بعد فتح قناة السويس من أهم مراكز العالم الحريرية ، ولدعم مطالب غرفة ليون في الحفاظ على وحدة سوريا بعد انسلاخها عن الدولة العثمانية رفعت غرفة تجارة مرسيليا مطالبها التي بدورها أكدت على الحفاظ على وحدة سورية ، لكن أماني رجال الاقتصاد الفرنسيين تصطدم بحدود إمكانيات الدولة الفرنسية وحدود مشاركتها في الحرب ، فغلبة الدور العسكري البريطاني من ناحية العراق و ناحية السويس كانت تفرض تقسيما لمناطق نفوذ بلاد الشام يأخذ بالاعتبار حسابات بريطانيا الاقتصادية و الاستراتيجية في الموصل وفلسطين وذلك ما عبرت عنه صيغة سايكس بيكو .

بعد انتهاء الحرب رفعت غرفة تجارة ليون رسالة أخرى إلى وزير الخارجية تذكره برسالتها الأولى ، وتعبر عن عدم رضاها حول السمة الجغرافية لسورية التي تقلصت وحذفت منها ثلاث مناطق مهمة وهي حلب و دمشق و الموصل ، إضافة إلى احتفاظ إنجلترا بمرفأ عكا و حيفا ، وتضيف هل يجب أن تعطى لإنجلترا هذه الحواضر المقدسة (دمشق – بغداد – القاهرة – مكة) وأين هو نصيب فرنسا من كل هذا ، بناء على ذلك وبناء على أسباب أخرى تطالب غرفة تجارة ليون بإعادة النظر في بنود اتفاقية 1916 .

وبعد صراع ديبلوماسي بين فرنسا و انجلترا استخدمت فيه الصراعات و الاتجاهات السياسية الوفود المحلية في المنطقة تم التوصل إلى اتفاق في 15 سبتمبر 1919 الذي شكل تمهيدا لمؤتمر " سان ريمو " ، فمقابل جلاء بريطانيا عن سورية وكيليكيا تحل القوى الفرنسية بديلا منها في المقابل حصلت بريطانيا من فرنسا على عدة مكاسب ، تتمثل في عدم المطالبة بإدخال ولاية الموصل ضمن الحدود السورية ، وعدم المنازعة في مصير تقرير فلسطين بحيث تكون هذه الأخيرة لبريطانيا ، وكذا عدم المنازعة في وضع العراق تحت الانتداب البريطاني ، مع بقاء شرق الأردن تحت الاحتلال البريطاني ، وبهذا الاتفاق تحددت الخطوط العامة لسورية الفرنسية ، ولكي ترسخ هذه الهيمنة الفرنسية كان لابد من زعزعة الحركة العربية دمشق و إزاحة الفيصل و إثبات أنه لا جدوى من تطبيق اتفاق فيصل – كليمنصو ، ثم تنظيم سورية تنظيما يضمن السيطرة عليها عبر مشاريع الكونفدرالية والتجزئة .

أيضا تحدث الكاتب عن الديبلوماسية الفرنسية و الرؤية الإثنولوجية للجماعات في فهمها التركيب الطائفي و تعاملها مع خصوصياته ، حيث أشار إلى العلاقة بين فرنسا ومسيحيي الشرق من

الكاثوليك والموارنة ، وفهم الديبلوماسية الفرنسية للطوائف الأخرى كالعلويين والدروز والشيعة ، مع البحث في أشكال التحالفات التي تلتقي فيها مصالح فرنسا مع الزعامات المحلية .

أما بخصوص المشاريع الإدارية – السياسية لتنظيم الانتداب في سورية (1919 – 1920) ، يقدم الكاتب برقية سرية صادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1919 بعث بها " الجنرال غورو " إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، وتعرض هذه البرقية الموقف الذي يجب اتخاذه من حكومة فيصل ، حيث يرى " الجنرال غورو " أنه من الضروري تصفيتها بهدف السيطرة الفرنسية على سورية بشكل كامل وذلك بعد الاتفاق الفرنسي الإنجليزي ، وتتحدث البرقية عن مكامن الضعف في حكومة الفيصل وحول الخطر الذي تحمله منطلقاتها القومية والتوحيدية على مصالح فرنسا ، وتكلم " غورو " أيضا عن أهمية الخصوصيات الإقليمية و الطائفية في ضرب الوحدة القومية و أن تقسيم سورية يساعد على تنظيم البلاد وملائم للسلطة الفرنسية ، وفي هذا الخصوص يقترح " دو كاي " (مستشار المفوضية العليا في سورية) تجزئة فيدرالية لسورية .

و في نفس السياق أشار كوثراني إلى حوار " ميلران – غورو " الذي يخطط لتنظيم الانتداب الفرنسي في سورية ، حيث يعتبر أن النقاش حول موضوع تجزئة سورية من زاوية مصلحة الانتداب الفرنسي تقدمه بصورة مباشرة البرقيات السرية المتبادلة بين الرئيس " ميلران " و الجنرال " غورو " خلال الفترة بين 6 و 23 غشت 1920 ، فبالنسبة لوجهة نظر الرئيس ميلران ، فبناء على البرقية التي أرسلها إلى المفوض السامي الفرنسي بتاريخ 6 غشت 1920 ، يتحدث الرئيس فيها بداية عن أسباب تصفية حكومة الفيصل ، والتخلي عن اتفاق فيصل – كليمنصو ، ويقترح ميلران صيغة بديلة للملكية القومية تتمثل في سلسلة دول مستقلة جمهورية الشكل وتتناسب مع تنوع الأعراف والديانات وتتحد في فيدرالية تحت سقف السلطة العليا للمفوض السامي ممثل الدولة المنتدبة ، ثم يستعرض ميلران مجموعة من الاستقلالات كنماذج يمكن أن تشكل أجزاء من الفيدرالية السورية المقترحة أو وحدات مستقلة عنها ، حيث يبدأ بالبلاد التركية والكردية ويقول أنه لا يمكن أن ندخل في هذه الفيدرالية مباشرة أراضي تركية (عينتاب – بيرة جك – كلس) ، ولا أراضي كردية (شرق الفرات مع أورفة وماردين) ويرى أن هذه البلاد التركية لا يمكن السيطرة عليها إلا بالقوة ، أما بالنسبة للقبائل العربية فليس لديها تعاطف مع النظام الحجازي وهي مستعدة للتفاهم ، أما بالنسبة للبنان فيؤكد ضرورة استقلاله عن الكونفدرالية السورية وتوسيعه نحو الساحل والبقاع وعكار و الجنوب ، أما بخصوص الكونفدرالية السورية تحدث ميلران عن تنظيم المناطق التي يرشحها كوحدات ل " الكونفدرالية

السورية " المقترحة ، ويشير إلى الأشكال التنظيمية التي من شأنها أن تضبط هذه الأجزاء المقسمة المقترحة تحت سلطة واحدة تتمثل في الإدارة الفرنسية ، حيث توجد المفوضية العليا التي تمثل الدولة المنتدبة ، وتكون هذه المفوضية هي الجهاز التنفيذي الذي لا تهيمن عليه أية سلطة محلية ، ويجب إنشاء جهاز فيدرالي سوري أو مجلس دول تكون له بداية صلاحيات استشارية ، ثم ينهي ميلران بمسألة مهمة وهي اختيار عاصمة الكونفدرالية السورية و المراكز الأساسية الأخرى التي تناسب الحواضر الكبرى في سورية ، حيث احتار بين الحواضر الثلاث الكبرى لاختيار عاصمة الكونفدرالية واختار حلا وسطا ، حيث اعتبر أن تكون حلب مقر المفوضية العليا وبيروت مقر محكمة القضاء الأعلى ، أما دمشق فلأنها كانت دائما مركزا ثقافيا إسلاميا فقد جعلها مقرا لجامعة مع الحذر أن تتحول إلى مركز ديني معارض .

أما بالنسبة لرد الجنرال غورو ، فيرى أنه يجب أن تكون بيروت عاصمة لدولة لبنان الكبير وأن تكون أيضا مقرا للمفوضية العليا الفرنسية ، ويطالب غورو بالإسراع في الإعلان عن دولة لبنان الكبير وجعل بيروت عاصمة له وطرابلس الشام ملحقة به ، ويحث أيضا على ضرورة قيام تجزئة محدودة لسورية وضرورة قيام فيدرالية سورية – لبنانية أو أن يدمج لبنان بالكونفدرالية السورية ، ويرى أن تقسيم سورية إلى ثماني أو تسع مجموعات يمكن أن تترتب عليه نتائج خطيرة و بالتالي فهو يرى أن تنحصر التجزئة في ثلاث أو أربع دول كبيرة تكفي نفسها بنفسها .

ثم يرد الرئيس ميلران على ملاحظات غورو ، حيث يترك أمر تحديد عدد الدويلات للجنرال غورو ، مع إبداء بعض الملاحظات العامة تتعلق بعدم التسرع في دمج لبنان الكبير في الكونفدرالية السورية ، وأن التقليص من عدد الدول سيكون أقل انقيادا إلا في حال وجود جهاز مراقبة دقيق جدا ، ثم يبدي ميلران تحفظا على صيغة إلحاق القبائل العربية البدوية بدولتي حلب ودمشق وحمص ويحرص على ضرورة احترام استقلالها ، واعتبر أن التنظيم الحالي لا يمكن أن يكون إلا مؤقتا ، ولا يمكن أن تكون قاعدته خلق ثلاث دول كبيرة بقيادة عسكرية ، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن الاستمرار بنظام الاحتلال و أن نظام الاحتلال هذا أكثر تعرضا للمواجهة و أقل مرونة من الرقابة المدنية .

ويختم الكاتب هذا القسم بالحديث عن علاقة فرنسا بفلسطين والصهيونية، حيث شكلت المصالح الاقتصادية للرأسمالية الفرنسية في بلاد الشام ومطامع فرنسا في السيطرة على سورية كاملة وموحدة بما في ذلك فلسطين ، وكذلك الصراع الفرنسي – الإنجليزي حول السيطرة على سورية (اتفاقية سايكس بيكو- سان ريمو) ، واستمرار تخوف فرنسا من توسع النشاط الصهيوني في أنحاء سورية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ومخاطر هذا التوسع على سيطرتها ، كلها شكلت منطلقات

لصياغة المواقف الفرنسية من النشاط الصهيوني في فلسطين وسورية حيث أن هذه المنطلقات تدخلت في الديبلوماسية الفرنسية كعوامل ضاغطة في بعض الأحيان ، وقد ركزت الديبلوماسية الفرنسية على الوجود المعنوي والثقافي (المدارس – الخدمات الاجتماعية والاستشفائية) الذي بدأ يتصاعد في السنوات الأولى بعد 1908 ، حيث كانت فرنسا ركزت في سياستها على اتباع الحماية للموارنة و الكاثوليك والمراهنة على الخصوصيات المذهبية و الدينية لتفكيك المجتمعات التقليدية و إلحاق بعضها بمشاريعها الاقتصادية والسياسية في المنطقة .

وهكذا فالموقف الفرنسي تأرجح في علاقته بالصهيونية قبل الحرب بين التعاطف مع حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين بدافع التقليد الديبلوماسي الفرنسي الذي جرت عليه سياسة الحماية الفرنسية ، والتركيز على الأقليات وتحويلها إلى مرتكزات للنفوذ الداخلي في مجتمعات الدولة العثمانية، وبين التخوف من المشروع الصهيوني الإستيطاني الذي أثار مخاوف الرأسمالية الفرنسية التي كانت تطمح إلى السيطرة على سورية كاملة بما فيها فلسطين ، وبعد سنوات الحرب العالمية الأولى تأرجح الموقف الفرنسي بين الضغط الصهيوني و الدولي الذي تصاعد بعد انعقاد مؤتمر الصلح وبين ضغط الرأي العام الكاثوليكي الفرنسي الذي يحرص على عدم وقوع الأماكن المقدسة تحت سيطرة الصهاينة ، وبعد تنازل فرنسا عن اتفاقية تدويل فلسطين وقبولها بالانتداب البريطاني عليها ، استقر الموقف الرسمي الفرنسي على قبول و تأييد المشروع الصهيوني في فلسطين لكن مع الحذر من مخاطر توسع الصهيونية داخل أراضي الانتداب الفرنسي في سورية .

دولة العدد

محمد الأزهر العبيدي

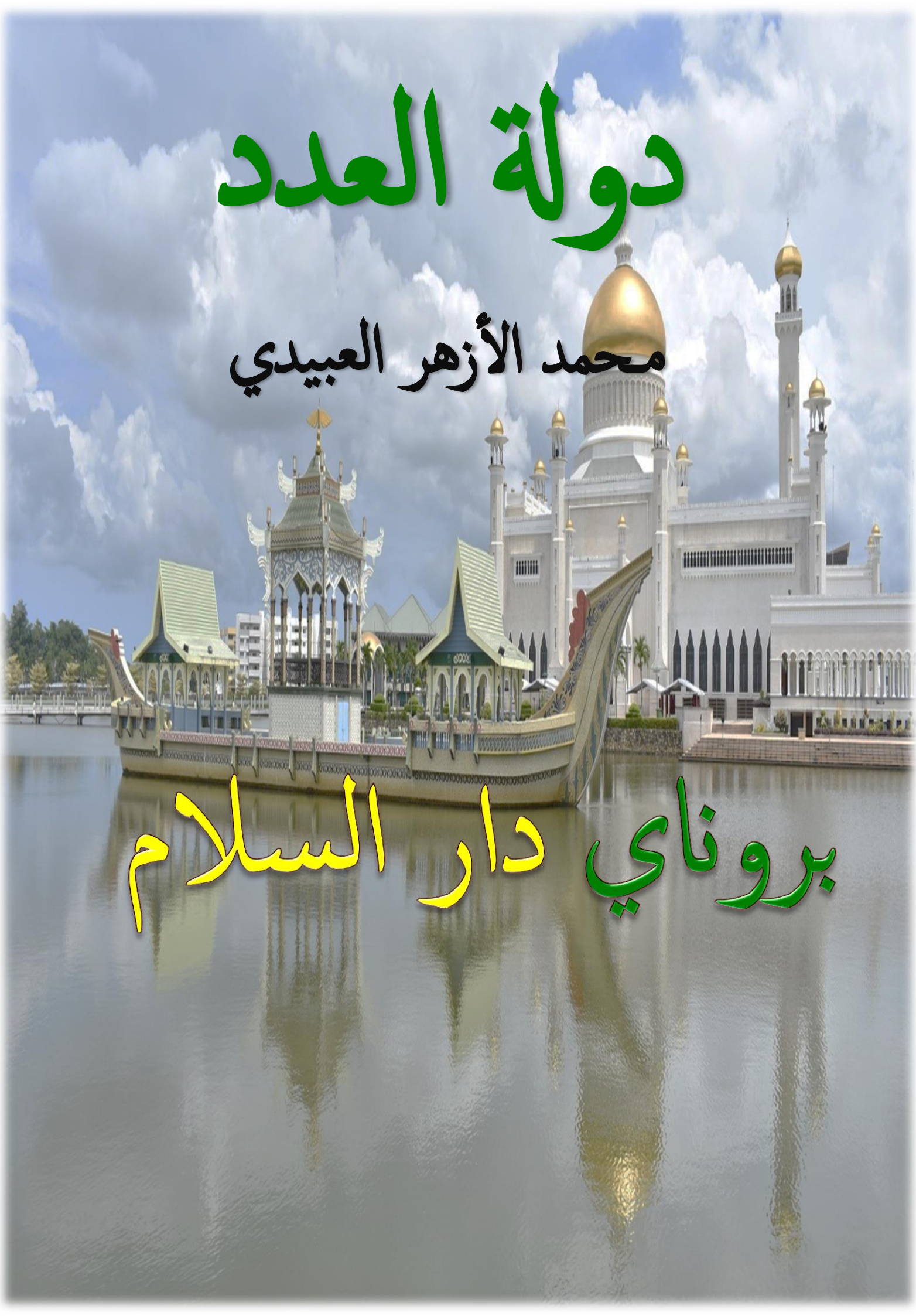

بروناي دار السلام

بروناي بلد استوائي صغير تقدّر مساحته ب (5.765) كم²يقع على الساحل الشمالي لجزيرة بورنيو في جنوب شرق آسيا، يحدّه شمالاً بحر الصين الجنوبي، يحدها من جميع الجهات ولاية ساراواك الماليزية التي تقسمها إلى قسمين. يرتفع السهل الساحلي إلى الجبال في الشرق. تغطي الغابات ما يقرب من ثلاثة أرباع مساحة أراضي بروناي.

المنطقة: آسيا

السكان: 471.103 (**جويلية 2021**)

المساحة: 5765 كيلو متر مربع

العاصمة: بندر سيري بيغاوان

انضمت إلى الكومنولث: 1984، بعد الاستقلال عن بريطانيا

مؤشر شباب الكومنولث:المرتبة 7 من 49 دولة

الدين والسياسة في بروناي:

بعد تنازل والده عن السلطة سنة 1967، تولى السلطان حسن بلقية الحكم في أغسطس 1968، وعند استقلال بروناي سنة 1984، عيّن نفسه رئسا للوزراء، يعدّ بلقية من بين الحكام القلائل كأطول فترة حكم.يعتبر من أغنى الأغنياء عالميا، كما أنّ مستوى المعيشة داخل بروناي مرتفع، الأمر الذي أكسب السلطان شعبية عارمة .

تشير القراءة التاريخية السريعة للعلاقة الوطيدة بين الدين والسياسة في دولة أو سلطنة بروناي بالذات، ففي عام 1991 تبنى حسن بلقية ايديولوجية ملكية الملايو المسلمة والتي تقضي بأن الملك بمثابة الحارس و المدافع على العقيدة.

- وفي سنة 2014أصبحت بروناي أول دولة في شرق آسيا تتبنى الشريعة الإسلامية على الرغم من الإدانة الدولية واسعة النطاق.
- من بين جملة الأحكام التي شرع السلطان حسن في تطبيقها هي جلد الزناة .
- لقيّ مؤخرا معارضة بشأن إدخال أحكام الإسلامية .

غالبية سكان بروناي من المسلمين السنة، على الرغم من أن الصينيين يتبعون عادة البوذية أو الطاوية أو الكونفوشيوسية أو المسيحية، بعض الشعوب الأصلية مسيحية، بينما يتبع البعض الآخر دياناتهم المحلية.

توزيع الأديان في بروناي 2011

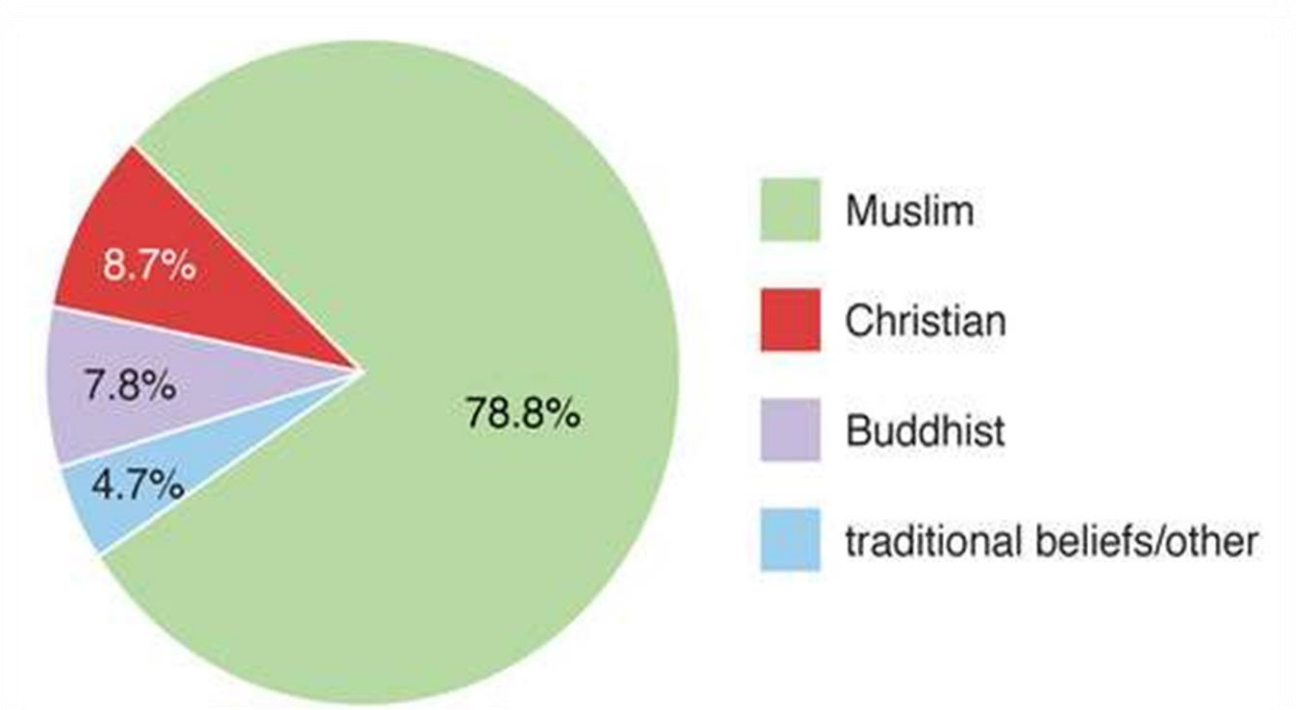

القدرات الاقتصادية لسلطنة بروناي:

يعتمد اقتصاد بروناي كليًا تقريبًا على استغلال احتياطياتها الهائلة من النفط والغاز الطبيعي. على الرغم من أن عائدات النفط والغاز سمحت للدولة بمنح مواطنيها أعلى دخل للفرد في آسيا، إلا أنها جعلت البلاد تعتمد أيضًا على سلعة واحدة تخضع لتقلبات السوق. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد بروناي على الواردات لجميع سلعها المصنعة تقريبًا ومعظم المواد الغذائية.

في محاولة لضمان الاستقرار الاقتصادي للبلاد، سعت الحكومة منذ أواخر القرن العشرين لتنويع الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات أخرى، مثل الزراعة ومصايد الأسماك والسياحة والخدمات المالية.

كما أنّ العضوية في رابطة دول جتوب شرق آسيا مكنت السلطنة من المحافظة اقتصاديا على قدر كبير من المرونة حيال التقلبات والأزمات الافتصادية .

القدرات العسكرية لسلطنة بروناي:

تتألف القوات المسلحة الملكية في بروناي من 6.500 جندي نشط:

الجيش: 4.500 جندي
سلاح البحرية: 1000 جندي
سلاح الجو: 1000 جندي
السن القانوني للخدمة العسكرية الإلزامية: 17 سنة لمدة 43 أسبوع، يُستثنى الملاوين من صفة الإلزامية.

- أكبر مورد للتسلّح للسلطنة هي ألمانيا منذ سنة 2010.

- تتمتع بروناي بعلاقة دفاعية طويلة الأمد مع المملكة المتحدة وتستضيف حامية للجيش البريطاني، والتي تضم كتيبة جورخا ومدرسة حربية في الأدغال.
- تستضيف بروناي أيضًا قاعدة تدريب عسكرية سنغافورية

المراجع:

1. Brunei Darussalam, https://thecommonwealth.org/our-member-countries/brunei-darussalam

2.BruneiPopulation2021(Live):https://worldpopulationreview.com/countries/brunei-population

3. Brunei, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/brunei/

4. Brunei country profile: https://www.bbc.com/news/world-asia-pacific-12990058

.

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de